



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

نحن الرواد

www.fibsudan.com

العال والإقتصاد

مصرف إسلامي الوجهة سوداني السمات يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله إسعاداً للعملاء
ثقة في الموردین تنمية للمجتمع عناية بالعاملين وتعظيماً لحقوق المساهمين.

مجلة دورية يصدرها بنك فيصل الإسلامي السوداني

العدد الثامن والخمسون أغسطس ٢٠٠٨م

البنك ينشئ وحدة جديدة للتمويل العقاري

ثلاثة عقود

من العطاء المصرفي الإسلامي المتميز

أزمة الغذاء العالمية الماضي والحاضر



مدينة الخرطوم :

١. شارع علي عبد اللطيف - عمارة الفيحاء جنوب السفارة الأمريكية
٢. شارع الجامعة - شرق كلية الهندسة والعمارة جامعة الخرطوم
٣. شارع السجانة بالنص - سوق السجانة - زنك الخضار - الناحية الجنوبية جوار فرع بنك فيصل الإسلامي
٤. جنوب حديقة القرشي - شرق أكاديمية سودايل للاتصالات - جوار صيدلية كوينز
٥. الخرطوم غرب - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - الجناح الغربي - جوار البوابة الشمالية
٦. الرياض - أكاديمية العلوم الطبية والتكنولوجيا (مأمون حميدة) - شمال منتزه الرياض العائلي
٧. شارع الغابة - جوار فرع المنطقة الصناعية بنك فيصل الإسلامي السوداني
٨. القرن - مباني رئاسة الصندوق القومي للمعاشات - جوار جامعة النيلين
٩. الرياض - شارع المشتل - جوار صيدلية كوينز
١٠. بري - شارع المعرض - جوار رئاسة المباحث والأدلة الجنائية
١١. جنوب حديقة اشراقة التجاني يوسف بشير مدخل سوق الخرطوم (٢) الشمالي
١٢. المنشية - شارع الشهيد محمود محمد شريف - قبل مدخل كبري المنشية ١
١٣. المنشية - شارع الشهيد محمود محمد شريف - قبل مدخل كبري المنشية ٢
١٤. رئاسة الهيئة القومية للكهرباء
١٥. وزارة المالية والاقتصاد الوطني الجانب الغربي مبني المؤسسات شارع الخليفة عبد الله
١٦. اركويت - شمال مركز شرطة القسم الشرقي - جوار مجمع الخبير الإسلامي
١٧. شارع القصر جامعة الخرطوم مجمع العلوم الطبية كلية الصيدلة
١٨. شارع السيد عبد الرحمن فندق البحرين العالمي
١٩. العمارات شارع ١٥ أمام طلعية النيل للبتترول
٢٠. وزارة الداخلية رئاسة الشرطة ، شارع الطيار مراد (النيل) ، شمال الإدارة العامة للجوازات والهجرة الرئاسة ، شرق وزارة الارشاد والأوقاف
٢١. الخرطوم جنوب الهيئة العامة للإمدادات الطبية ادارة المبيعات شارع الحرية غرب قسم شرطة الأوسط
٢٢. رئاسة الهيئة القومية للكهرباء (٢) المدخل الرئيسي - شارع الجامعة
٢٣. أكاديمية الشرطة - شارع الصحافة زلط - غرب جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الجناح الجنوبي
٢٤. مبني وزارة الطاقة والتعدين - شارع النيل - شرق القميسون الطبي
٢٥. رئاسة الخطوط الجوية السودانية - شارع عبيد ختم
٢٦. معاشات ولاية الخرطوم تقاطع شارع الجمهورية والملك نمر جوار وكالة تباشير للسفر والسياحة
٢٧. جامعة الرباط الوطني شمال مستشفى ساهرون
٢٨. جامعة أفريقيا العالمية - جنوب تقاطع شارع ودي مدني وعبيد ختم
٢٩. مستشفى مكة التخصصي لطب العيون - الرياض
٣٠. مستشفى الأسنان التعليمي السور الخارجي شارع القيادة العامة
٣١. الصحافة شارع محمد نجيب صيدلية كوينز بجوار جهاز المفترين
٣٢. صيدلية لنا عمارة ياسر عبد المنعم تقاطع شرعي سنكات وصالح باشا

شرق برج سودايل

٢٣. وزارة التربية والتعليم حوش النقابة الركن الجنوبي الشرقي يفتح علي حدائق السلام
٢٤. الإدارة العامة للجمارك - الرئاسة - الخرطوم غرب
٢٥. الإدارة العامة للجمارك - رئاسة جمارك مطار الخرطوم - مطار الخرطوم
٢٦. السوق الشعبي الخرطوم - فرع السوق الشعبي الخرطوم

مدينة امدرمان :

١. المحطة الوسطى امدرمان - شارع المناقريب - عمارة مركز بدر التجاري
٢. الثورة شارع النص - جوار جامعة امدرمان الإسلامية بنات
٣. سوق ليبيا - شرق مباني رئاسة شرطة محلية البقعة
٤. شارع العرضة - شمال مجلس بلدية امدرمان - جوار مباني الصندوق القومي للمعاشات
٥. الفتيحاب - جوار صيدلية محمد سعيد - بداية شارع كبري امدرمان الجديد
٦. الثورة - شارع الشنقيطي - شمال كلية علوم التقانة - جوار صيدلية كوينز
٧. العرضة - جوار فرع بنك فيصل الإسلامي السوداني - جنوب استاد الهلال
٨. شارع الوادي جامعة الخرطوم كلية التربية شمال
٩. بوابة عيد القيوم جامعة الخرطوم كلية التربية جنوب
١٠. شارع الأربعين مدخل الجوازات أبو كدوك

مدينة الخرطوم بحري :

١. شارع المعونة - جنوب سوق سعد قشرة - جوار صرافة الإمارات
٢. المنطقة الصناعية - شارع الصناعات - جوار فرع بنك فيصل الإسلامي السوداني
٣. شمبات - جوار جامعة الخرطوم كلية الزراعة شمبات
٤. شارع المعونة - المؤسسة - جوار صيدلية كوينز
٥. شرق النيل - حلة كوكو - جوار جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية البيطرة
٦. شارع المعونة - شمبات جنوب - شمال مقسم سودايل
٧. شارع السيد علي الميرغني شرق قبة الشيخ خوجلي أمام صيدلية الميرغنية

مدن الولايات :

١. مدينة بورتسودان - رئاسة جامعة البحر الأحمر - شرق البوابة الرئيسية - جنوب مكاتب إپروست للطيران
٢. مدينة كسلا - جوار فرع بنك فيصل الإسلامي - شمال غرب فندق إفريقيا
٣. مدينة القضايف - عمارة بنك فيصل الإسلامي من الركن الشمالي الشرقي - غرب مبنى البريد والبرق وموبيتل
٤. مدينة ود مدني - شارع اتجاه واحد - عمارة بنك فيصل الإسلامي - شمال مسجد الصائم
٥. مدينة عطبرة - السوق الكبير - مبنى بنك فيصل الإسلامي السوداني
٦. مدينة كوستي - شارع الدويم - السوق الكبير - مبنى بنك فيصل الإسلامي - شمال بنك السودان
٧. مدينة الأبيض - السور الشرقي لمبنى محلية شيكان - غرب مبنى البوستة سابقاً

١. البنك البريطاني العربي التجاري
٢. البنك الأهلي التجاري / جده
٣. بنك الرياض
٤. مجموعة سامبا المالية
٥. شركة الراجحي المصرفية
٦. بنك سبأ الإسلامي- صنعاء
٧. البنك اليمني للإنشاء والتعمير
٨. بنك المشرق دبي
٩. بيت التمويل الكويتي

١٠. مصرف قطر الإسلامي
١١. بنك البحرين الشامل
١٢. المؤسسة العربية المصرفية
١٣. الشركة العربية للاستثمار
١٤. المصرف العربي للاستثمار
١٥. مصرف أبو ظبي الإسلامي
١٦. بنك دبي الإسلامي
١٧. بنك صادرات إيران
١٨. كوميرز بنك فرانكفورت

١٩. مؤسسة فيصل المالية سويسرا
٢٠. بنك فيصل الإسلامي المصري
٢١. بنك شمال إفريقيا التجاري
٢٢. Banca Ubae
٢٣. Bnp Paribas Suisse (Sa Geneva)
٢٤. Korea Exchange Bank
٢٥. بنك بيروت
٢٦. بنك مسقط

المال والإقتصاد

مجلة فصلية يصدرها بنك فيصل الإسلامي السوداني
العدد الثامن والخمسون أغسطس ٢٠٠٨

مصرف إسلامي الوجهة
سوداني السمات يلتزم الجودة
والأمتياز في أعماله إسعاداً
للعلاء ثقة في الموردين تنمية
للمجتمع عناية بالعاملين
وتعظيماً لحقوق المساهمين

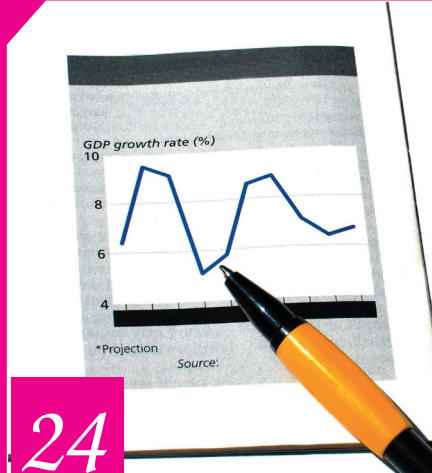


المحتويات

10



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)
نحن الرواد

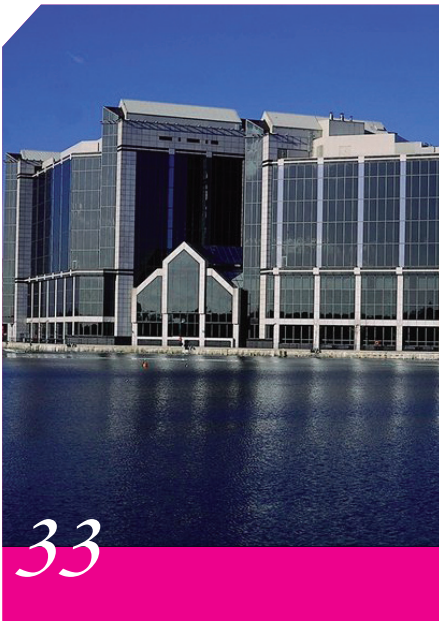


24



12

www.fibsudan.com



33

- ١٧ السداد الإلكتروني
- ٢٦ الأزمة العالمية في الغذاء والصحة (وقفات من الماضي والحاضر)
- ٢٨ أثر البيئة الداخلية على التسويق والخدمات المصرفية
- ٣١ إعلام الأنشطة الاقتصادية
- ٣٧ عجز الموازنة العامة (المشكلات والحلول)
- ٥٠ التمويل العقاري من وجهة نظر قانونية
- ٥١ مؤشرات
- ٥٢ وسائل الأمن الإلكتروني
- ٥٤ الواحة

إشراف
د. أحمد الصديق جبريل

هيئة التحرير

الهادي خالد إسماعيل
إسماعيل إبراهيم محمد
الطيب عثمان الأمين
مهند مبارك العجب
عبد الله موسي علقم

الإخراج الفني

٨٣٧٤٧٦٥١

٨٣٧٤٧٦٥٢



هواتف خدمة العملاء:-

٠١٢٣٠٠٢٠٢٤-البنك
٨٣٧٤٩٥٧٣-محلول القيود القومي

فروع البنك العامة:

ولاية الخرطوم

الفيحاء : ٨٣٧٧٣٥٦٦
المحطة الوسطى الخرطوم: ٨٣٧٨١٧١٧
جامعة الخرطوم: ٨٣٧٧٤٤٧٩
السوق العربي الخرطوم: ٨٣٧٧٤٦٠٣
السجانة : ٨٣٥٦٠٥٠٢
السوق الشعبي الخرطوم: ٨٣٤٧٥٦٥٦
المنطقة الصناعية الخرطوم: ٨٣٤٧١٨٩٤
السوق المحلي : ٨٣٤٢٥٨٢٧
سعد قشرة : ٨٥٣٣١٩١٠
حلة كوكو : ٨٥٣٨٠١٥٥
المنطقة الصناعية بحري: ٨٥٣٣٥٦١٥
أم درمان : ٨٧٥٥١٩٧١
السوق الشعبي إمدران: ٨٧٥٥٣٥١٨
الحرفيون : ٨٧٥٥٠٣٥٢
سوق ليبيا : ٧٨٥٩١٦٣١
الاسلامية (الثورة) : ٨٧٤٣١٩٧٧
الاسلامية (العرضة) : ٨٧٥٥٥٣٤٥
الاسلامية (الفتيحاب) : ٨٧٥٢٩٢٤٢

الولايات الاخرى

بورتسودان : ٣١١٨٢٤٦٩٥
القضارف : ٤٤١٨٤٣٥٠٣
كسلا : ٤١١٨٢٢٠٥٠
كوستي : ٥٧١٨٢٢٧١١
مدني : ٥١١٨٤٣١٥١
عطبرة : ٢١١٨٢٢٣٦١
الأبيض : ٦١١٨٣١٢٥٥
الفاشر : ٧٣١٨٤٢٢٣٨
نيالا : ٧١١٨٣٢٠١٣

كلمة المهدد

بحمد الله وتوفيقه يصدر العدد الثامن والخمسون من مجلة المال والإقتصاد وهو يستقبل شهر الصيام الذي أنزل فيه القرآن ، شهر رمضان يفتح الله به أبواب الرحمة والغفران.. هذا الشهر الكريم ، الذي خصه الله بمزايا كثيرة ، له علينا حق حسن الإستقبال ، حتى تكون بدايته خير بداية لخير الأشهر.. و خير إعداد لمادة المال والاقتصاد والتي تحمل في طياتها العديد من الإنجازات التي حققها البنك ، كما تحوي موضوعات أصيلة في الإقتصاد والمصارف الإسلامية والتقنية ومنتجاتها المتطورة والتي وجدت في بنك فيصل الإسلامي السوداني البيئة الصالحة لنموها وتطورها بعقول متفتحة وأنامل بارعة وفرت الحلول لكثير من المعضلات وسهلت الكثير من المعاملات حتى أضحت إسم البنك (والحمد لله) مقروناً بالابتكار والتقنية والتحديث.. فمرحباً بك القارئ الكريم... وبلغنا الله وإياكم الشهر الكريم ورزقنا وإياكم القدرة على صيامه وقيامه وكسب رضى الله بأداء عباداته.. آمين..

عنوان البنك الرئيسي

مركز الفيحاء التجاري - شارع علي عبد اللطيف - الخرطوم - السودان
ص. ب : ١٠١٤٣ الخرطوم / تليكس : 22519 - 22163
فاكس : 771714 - 249 183 780193 + هاتف : 779736 - 778727 - 773736 - 249 183 773717
إسوفت : FISBSDKH / بريد إلكتروني : fidsudan@fidsudan.com الموقع : www.fidsudan.com



على عمر إبراهيم فرح
المدير العام

المدير العام يشارك في القمة المصرفية العربية الدولية (بباريس)

شارك السيد / علي عمر إبراهيم فرح المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني في مؤتمر القمة المصرفية العربية الدولية (الحوار المصرفي العربي - الأوروبي) بباريس - فرنسا والذي عقد في الفترة من ٢٦-٢٧ من يونيو ٢٠٠٨، وذلك بحضور أكثر من (٤٠٠) شخصية قيادية مصرفية ومالية.

هذا وقد بحثت القمة مجموعة من القضايا الأساسية المتعلقة بالتقلبات المالية وأثرها على الاقتصاد العالمي وقضايا واقتصاديات الدول العربية بشكل خاص، كما واصلت القمة البحث في مسألة تطوير وتعزيز موضوع (الحوكمة الرشيدة) في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وأشارت القمة إلى أن المصارف العربية الأوروبية بإمكانها القيام بدور حيوي وأساسي في دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي مع التركيز على أن يدعم الاتحاد الأوروبي جهود الدول العربية في تطوير وتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. وشدد المشاركون على أهمية مواصلة القطاع المصرفي العربي في تحديث وتطوير سياسات ومعايير (الحوكمة) الجديدة وإدارة المخاطر الشاملة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى والمعايير الدولية المتعارف عليها..

الجدير بالذكر أن القمة خرجت بعدة توصيات كان من أهمها التأمين على أن أزمة الغذاء العالمية هي من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاديات المتقدمة والتنمية والأقل نمواً، وأن الحوار الاقتصادي والتجمعات هي أفضل وسيلة لمعالجة المشاكل والأزمات..

في إطار الإستراتيجية التشغيلية لبنك فيصل الإسلامي والرامية إلى السعي المستمر في تحسين الخدمات المصرفية وتوسيع قاعدة المعلومات وتنفيذاً لتوجيهات البنك المركزي.. أكمل بنك فيصل الإسلامي كافة الترتيبات الخاصة بتنفيذ نظام المقاصة الالكترونية بفرع البنك بمدينة ود مدني، وذلك بتوفير المعينات اللازمة لهذا المشروع من أجهزة حاسوب وملحقاتها.. كما تم تدريب الموظفين على هذا النظام تدريباً نظرياً وعملياً. ويعد نظام المقاصة الالكترونية بالولايات إضافة حقيقية في مشروعات التقنية المصرفية والتي سوف تساعد كثيراً في سرعة إنجاز الخدمات والمعاملات المصرفية، وحسب خطة البنك المركزي فإن تطبيق هذا النظام سوف يكون تباعاً في المدن الأخرى..

اكتمال الترتيبات لانطلاق

المقاصة الإلكترونية بفرع

البنك بهد مدني



شركة التأمين الاسلامية تعقد اجتماعها السنوي للعام ٢٠٠٧م

بصلاحيات كبيرة. هذا وقد ناقش الاجتماع التقرير المالي للشركة والذي يحتوي على الحسابات الختامية للعام المنتهي في ٢١/١٢/٢٠٠٧م، حيث بلغ إجمالي المطالبات المدفوعة للعام ٢٠٠٧م مبلغ ٢٥,٨ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ٢٦,٨ مليون جنيه للعام ٢٠٠٦م بنسبة زيادة بلغت ٢٣,٦٪ ويعزى ذلك للمطالبات الكبيرة التي دفعتها الشركة خاصة في قسم الحريق والسرقة في بداية العام، وبلغ إجمالي موجودات الشركة للعام ٢٠٠٧م مبلغ ٧٢,٩ مليون جنيه مقارنة بـ ٥٩,٩ مليون جنيه للعام ٢٠٠٦م بنسبة زيادة بلغت ٢١,٧٪. وفيما يتعلق بحقوق حملة الوثائق فقد بلغت ٢٢,٨ مليون جنيه في العام ٢٠٠٧م مقارنة بمبلغ ٢٠,٤ مليون جنيه للعام ٢٠٠٦م بنسبة زيادة بلغت ١٢٪. وحقوق حملة الأسهم فقد بلغت ٤ مليون جنيه مقابل ٣,٩ مليون جنيه لعام ٢٠٠٦م.

انعقد بقاعة الصداقة (الخرطوم) في التاسع والعشرين من يوليو ٢٠٠٨م الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لهيئة المشتركين (حملة الوثائق) بشركة التأمين الاسلامية المحدودة (السودان) للعام ٢٠٠٧م.

وتحدث في الاجتماع الدكتور / كمال جاد كريم مدير عام شركة التأمين الاسلامية مؤكداً أن تجربة السودان في التأمين الإسلامي تعد من التجارب الرائدة والسابقة وقال أنه تم إنشاء أكثر من (٢٠٠) شركة للتأمين الإسلامي حول العالم مشيراً إلى أهمية تجويد وتحسين الأداء.

كما تحدث في الاجتماع الأستاذ عثمان الهادي إبراهيم رئيس إتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين موضحاً أن شركة التأمين الاسلامية تعد رائدة في هذا المجال على المستوى العالمي وأشار إلى أن النظام الموجود بالبلاد يعد محكماً من النواحي كافة بما فيها النواحي الشرعية بوجود هيئة الرقابة الشرعية والتي تتمتع



أنشطة وأخبار



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

ربط النظام المصرفي مع سويفت بنك فيصل الإسلامي السوداني



أحمد عثمان تاج الدين
نائب المدير العام

في تجربة تعد الأولى بالسودان تم بحمد الله وعونه الإتفاق بين شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية EBS بوصفها الشركة الأم والمشفل الوحيد لخدمات سويفت بالسودان (وهي خدمات تبادل البيانات المالية بين العالم عبر أحد مقدمي الخدمة كوسيط) وبين شركة الأنظمة المالية والمصرفية المحدودة FBS على ربط النظام المصرفي مع سويفت بنك فيصل الإسلامي السوداني وذلك بعد طلب كود الفرع من جمعية سويفت العالمية ببلجيكا على أن تتم أتمتة الرسائل أدناه كمرحلة أولى الصادر منها والوارد:-

- الرسالة ١٠٣ حوالات الزبائن .
- الرسالة ٢٠٢ حوالات البنوك .
- الرسالة ٩٥٠ كشف حسابات المراسلين .
- الرسالة ٧٠٠ تبليغ الاعتماد .
- الرسالة ٧٠٧ تعديل الاعتماد .

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات التي يقدمها نظام سويفت تتمثل في حوالات الزبائن وحوالات المصارف وشراء وبيع العملات الأجنبية واستثمار الودائع وتبليغ الإعتمادات المستندية الصادرة والواردة وخدمة الضمانات وتحصيل البوالص والصكوك، ويتم الاتصال بين البنوك وشبكة سويفت عبر نظام محطة الاتصال ويعتبر النظام من واجهات سويفت، إذ يعمل عبر الشبكة المصرفية بدلاً عن نظام الربط عن طريق الهاتف .

وعليه تم الإتفاق على أن تكون شركة الأنظمة المالية والمصرفية المحدودة هي الجهة المتعاملة مع البنوك على أن تتولى شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المحدودة دور الدعم والمساندة للشركة .

أما الوضع الحالي للنظام فيقوم على طلب العميل وتكوين رسالة سويفت في الفرع يدوياً ويتم إرسالها إلى الرئاسة التي تتلقاها يدوياً وتعمل على إعادة إدخالها بمحطة الاتصال ويتم إرسال هذه الرسالة إلى مركز سويفت بشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المحدودة التي تقوم بدورها بإرسال هذه الرسالة إلى سويفت، وتتم نفس الخطوات السابقة عند استلام البنك لرسالة واردة وتستغرق هذه العملية حوالي ثلاثة أيام على الأقل بالإضافة للموارد البشرية.

الجدير بالذكر أن هذه الخطوة تعد كسابق تقني لبنك فيصل الإسلامي لتتم بصورة آلية تامة توافقت مع أهداف بنك السودان المركزي وتحسيناً لأداء البنوك وعليه تم الإتفاق على أن تكون شركة الأنظمة المالية والمصرفية المحدودة هي الجهة المتعاملة مع البنوك على أن تتولى شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المحدودة دور الدعم والمساندة للشركة.

"مجموعة دبي" تطلق أكبر شركة لإعادة التأمين الإسلامي في العالم

أعلنت مجموعة دبي، التي تعمل في مجال الخدمات المالية المتنوعة والتابعة لدبي القابضة، عن إطلاق شركة "إيه سي آر لإعادة التأمين الإسلامي القابضة المحدودة"، أكبر شركة لإعادة التأمين الإسلامي في العالم برأسمال مدفوع يبلغ ١,١ مليار درهم (٣٠٠ مليون دولار أمريكي) ويأتي إطلاق شركة "إيه سي آر لإعادة التأمين الإسلامي القابضة المحدودة" عبر مشروع مشترك بين مجموعة دبي وشركة خزانة ناشيونال بي اتش دي ذراع الاستثمارات التابعة للحكومة الماليزية، وشركة آسيا كابيتال لإعادة التأمين "إيه سي آر" التي تتخذ من سنغافورة مقراً لها، هذا وقد قامت مجموعة دبي بإنجاز الصفقة من خلال شركتها التابعة، مجموعة دبي المصرفية، شركة الاستثمارات العالمية المتوافقة مع أحكام الشريعة .

وستركز الشركة الجديدة على خدمات التأمين العام وضمان المخاطر ضمن قطاعات البنية التحتية والنقل مثل الطيران والمرافئ والطاقة والهندسة .

كما ستقوم بدور رائد في إدارة وتوجيه هذه المخاطر من أسواق التأمين التقليدية إلى قنوات التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة .

البنك يطبق خدمة سداد الفواتير

قامت شركة الخدمات المصرفية بتطبيق خدمة سداد الفواتير مع شركة زين للاتصالات حيث بادرت شركة زين بأن يتم تطبيق خدمة سداد الفواتير على مشتركيها كما عملت على توفير بيئة الاختبار منذ نوفمبر من العام ٢٠٠٧م حتى مطلع شهر يونيو من هذا العام وقامت بتحمل تكلفة الاختبار كاملة والتي وصلت إلى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه وهي التكلفة التي كانت ستعكس على المصارف في شكل اشتراك في خدمة سداد الفواتير.

وتعتبر خدمة سداد الفواتير تطبيق على برنامج الصرافات الآلية، حيث يهدف هذا التطبيق للتقليل من نفقات الشركات المقدمة للخدمة وتيسير السداد بالنسبة للمستفيدين من الخدمة، إذ يوفر التطبيق عدد مبسط من العمليات الإلكترونية عبر الصرافات الآلية متصلة بالشركات مقدمة الخدمة. ويأتي هذا التطبيق ضمن تطبيقات أخرى ترمي إليها شركة الخدمات المصرفية لربط شركات الخدمات بقطاع البنوك، تحقيقاً للخطط العام نحو خدمات الكترونية متكاملة بكفاءة عالية وضمان للتعامل المالي، كما تقلل من الإخفاق في خدمة العملاء بتقليص الأخطاء البشرية وفق برامج تم إعدادها ومراجعتها كما يتم تحديثها بتقنية ودقة عاليتين. ويتمثل الغرض من خدمة سداد الفواتير في أن الشركات بجميع قطاعاتها تسعى لإيجاد سبل لتقليل النفقات وزيادة الأرباح مع العلم أن متوسط كلفة كل فاتورة بالطريقة التقليدية تعادل ٦ دولار ولما كانت الحاجة الماسة لنظام فاعل لتحصيل الفواتير وبما أن الصرافات الآلية يمكن أن تتيح سداد الفواتير بأقل تكلفة ودون الإخلال بمعايير خدمة العملاء .

الميزات والفوائد لخدمة سداد الفواتير عبر الشبكة السودانية (سودابان):

- تقدم الخدمة على مدار ٧ X ٢٤ .
- زيادة استخدام الصرافات الآلية.
- زيادة فعالية إدارة النقد المحصل.
- تقليص عدد الصفوف داخل صالات الخدمة، مع تحسين مستوى خدمة العملاء.
- تقليل كلفة الموظف.
- طريقة آمنة وسهلة الاستخدام.



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

أنشطة وأخبار



مشروع التمويل العقاري



قسم الله محمد عبد الرحمن
رئيس وحدة التمويل العقاري

يعتبر بنك فيصل الإسلامي رائد البنوك الإسلامية بالسودان وهو النواة الأولى لكل المؤسسات المصرفية الإسلامية بالسودان. وفقاً لنهج وأحكام الشريعة الإسلامية في تدعيم التنمية المجتمعية والنهوض بها برؤية إسلامية تحفظ النسيج الاجتماعي السوداني وتحقق الاستقرار فيه. وتمشيا مع سياسات الدولة الرامية إلى دعم الإسكان والبناء والتشيد سجل بنك فيصل الإسلامي سبقاً في هذا المجال وذلك بالدخول في التمويل العقاري كمنتج جديد يضيفه البنك في مشروعاته الريادية دوماً ، وقد أنشأ البنك وحدة متخصصة في التمويل العقاري .. ولإلقاء الضوء على هذا الموضوع التقت (المال والاقتصاد) بالأستاذ قسم الله محمد عبد الرحمن منصور رئيس وحدة التمويل العقاري في شرح مفصل حول مشروع التمويل العقاري.



التمويل العقاري.. الفكرة!.. والأهداف..

تتبع فكرة التمويل العقاري في بنك فيصل الإسلامي من ريادة البنك للمشروعات الطموحة واستحداث صيغ ومنتجات تحقق تطلعات البنك وشرائح المجتمع وتدعم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأتي هذه الفكرة امتداداً لما قدمه البنك من دعم للاقتصاد القومي عبر الشرائح المنتجة مثل تجربة تمويل قطاع الحرفيين وتمويل مشروعات البنية التحتية كما أنها تمثل تبني البنك للمشروعات القومية والتي طرحتها الدولة بغرض تخفيف العبء عن كاهل المواطن، حيث طرحت الحكومة مشروعات الاسكان كأولوية في المرحلة القادمة سعياً لتحقيق الاستقرار كما أن بنك السودان المركزي تبني هذه الفكرة بإنشاء محافظة للتمويل العقاري كان لبنك فيصل الاسلامي قصب السبق في المساهمة فيها وعضويتها وبذلك فإن بنك فيصل الاسلامي من خلال هذا المشروع يسعى لتحقيق إستقرار فئة هامة وسط القطاعات المنتجة كما أنه يعمل على خلق شراكة مع متعامليه في إدارة الموارد.

الأهداف الاستراتيجية لوحدة التمويل العقاري:

- حددت وحدة التمويل العقاري لبنك فيصل الإسلامي السوداني أهدافها الإستراتيجية في الآتي:
1. تحقيق قيم البنك الرسالية التي تحمل الوجهة الاسلامية والصيغة السودانية.
2. خلق شراكة فاعلة مع المؤسسات الكبيرة في كافة القطاعات.
3. العمل على إستقرار شريحة فاعلة من المنتسبين للقطاعين العام والخاص.
4. تحقيق عائد من الإستثمار العقاري.
5. المساهمة في حل ضائقة السكن.
6. استهداف عدد من المؤسسات التي لها علاقات عمل مشتركة من خلال منسوبيها.
7. تحقيق استقرار وثبات معاملات وأعمال عملاء البنك المختلفين.

وضع المشروع عدد من الخيارات التمويلية!..

يعتبر التمويل لمثل هذه المشاريع تمويل طويل الأجل بفترة مبدئية أقصاها عشرة سنوات ، وهناك ثلاثة خيارات للمشروع تتمثل في الآتي تفصيلاً:

أولاً: التمويل العقاري لشراء مبنى مكتمل:

هو التمويل الممنوح لشراء مساكن للشرائح ذات الدخل المتوسط والمحدود ، وذلك بضمان العقار أو أى ضمانات أخرى تكون مقبولة لدى البنك .

شروط منح التمويل:

- إرفاق شهادة بحث من المالك الأصلي تؤكد خلو العقار من الموانع الطبيعية .
- إرفاق شهادة تقييم للعقار من شركة الفيصل العقارية بالقيمة الحقيقية دون إستبعاد لأي إهلاك .
- أن يكون العقار في موقع مناسب يوافق عليه البنك .
- أن يتم رهن العقار لصالح البنك أو تقديم ضمان آخر مثل (أوراق مالية، ودعية إستثمارية) .
- أن يتم التأمين الشامل علي العقار لدي شركة التأمين الإسلامية ضد المخاطر المختلفة لصالح البنك .

الزبون في الخدمة في حالة أنه يعمل موظفاً.

شروط منح التمويل:

- إرفاق شهادة بحث من الزبون تؤكد خلو العقار من الموانع الطبيعية ويجب أن يكون العقار مسجل باسمه
- إرفاق شهادة تقييم للعقار من شركة الفيصل العقارية بالقيمة الحقيقية دون إستبعاد لأي إهلاك .
- أن يكون العقار في موقع مناسب يوافق عليه البنك .
- أن يتم رهن العقار لصالح البنك أو تقديم ضمان آخر مثل (أوراق مالية، ودعية إستثمارية)
- أن يتم التأمين الشامل علي العقار لدي شركة التأمين الإسلامية ضد المخاطر المختلفة لصالح البنك .
- أن يدفع الزبون قسط أول لا يقل عن ١٠٪ .
- يتم منح فترة سماح بعد أقصى (٩) أشهر والسداد بعد أقصى (٧) أعوام .

شروط أخرى:

- إحضار شهادة بحث حديثة وخالية من الموانع (بفرض التأكد) تثبت ملكية العقار لطالب التمويل .
- يتم التشييد عن طرق مقاول موافق عليه البنك مبدئياً.
- في حالة وجود مقاول يرغب الزبون التشييد عن طريقه وغير معتمد لدى البنك يقوم البنك بدراسة الشركة أو المقاول للوقوف على الإمكانية والخبرة العملية للتأكد من المقدرة على تنفيذ العمل حسب الإتفاق المطلوب .
- يجب إرفاق المستندات التالية مع طلب الزبون :

١. (٥) نسخ من الخرائط مصدقة من جهات الاختصاص.
٢. كراسة المواصفات .
٣. جدول الكميات .
٤. تصريح البناء مصدق من جهات الاختصاص .
٥. الكروكي .
٦. أى متطلبات أخرى يرى مدير البنك أو مستشاره ضرورتها .

- إستلام الموقع مسئولية المقاول .
- يوفر المقاول المنفذ ضمانات لصالح البنك (رهن عقاري ، ضمان بنكي . أي ضمانات أخرى مقبولة وذلك لمقابلة إلتزامه بتنفيذ العقد وفق الشروط والمواصفات المضمنة

- أن يدفع الزبون قسط أول لا يقل عن ١٠٪ .
- يتم السداد بعد أقصى (١٠) أعوام بدون فترة سماح .
- صيغ وأساليب التمويل التي يمكن إستخدامها :
- المراجعة للأمر بالشراء .

كيفية الحصول على التمويل:

- يتقدم الزبون بطلب لتمويل شراء مبنى سكني مكتمل، ويرفق مع طلبه كافة المستندات والمعلومات المطلوبة ، بالإضافة إلى دراسة جدوى إقتصادية للعقار .
- يقوم البنك بدراسة الطلب والمستندات المقدمة وتقييم ومراجعة دراسة الجدوى الإقتصادية من حيث الإيرادات المتوقعة والتكاليف .
- يتم تقييم العقار من النواحي الفنية والهندسية وتحديد تكلفة مبدئية إسترشادية له ، وتضاف أرباح البنك التي تحدد على ضوء فترة الإسترداد وحجم مبلغ التكلفة وطريقة الدفع .
- يتم إعلام الزبون بالتكلفة الإجمالية التقديرية وذلك بعد إستيفاء المستندات المطلوب توفرها لمنح التمويل وفق الضمانات التي يطلبها البنك من الزبون .

ثانياً: التمويل العقاري لتكملة أو صيانة عقار

قائم:

هو التمويل الممنوح لتكملة أو صيانة مساكن للشرائح ذات الدخل المتوسط والمحدود ، وذلك بضمان العقار أو أي ضمانات أخرى تكون مقبولة لدى البنك .

ضوابط منح التمويل العقاري:

١. يجب أن يقدم طلب التمويل العقاري مستوفياً لكل المعلومات الضرورية.
٢. يتم تمويل الشرائح ذات الدخل المتوسط والمحدود بضمان العقار .
٣. إرفاق شهادة توضح الدخل الشهري والسنوي لطالب التمويل ، ويجب أن لا يزيد القسط الشهري المدفوع بواسطة الزبون عن ٥٠٪ من دخله الشهري في حالة أن الزبون يعمل موظف بأحد الشركات أو المؤسسات أو الوحدات الحكومية .
٤. يجب أن لا تزيد فترة السداد للتمويل عن فترة بقاء



- من المقاول في حاله فشله في التنفيذ .
- يتم التأمين علي العقار في كل مرحلة من مراحل البناء وعلي الموجودات من مواد ومدخلات البناء والمعدات .
- تكاليف تعيين الإستشاري تضمن في كلفة التمويل .
- دفعيات المقاول تسدد كما يلي :
- ٣٠ ٪ مقدماً عند التنفيذ .
- ٦٠ ٪ حسب الإنجاز .
- ١٠ ٪ بعد الإستلام النهائي للموقع وتحرير شهادة بذلك من المقاول يصادق عليها المهندس الإستشاري

صيغ وأساليب التمويل التي يمكن إستخدامها :

- المقاوله / الإستصناع والإستصناع الموازي كيفية الحصول على التمويل :
- يتقدم الزبون بطلب لتمويل بناء قطعة أرض خالية، ويرفق مع طلبه كافة المستندات والمعلومات المطلوبة، بالإضافة إلى دراسة جدوى إقتصادية للمشروع .
- يقوم البنك بدراسة الطلب والمستندات المقدمة وتقييم ومراجعة دراسة الجدوى الإقتصادية من حيث الإيرادات المتوقعة والتكاليف .
- يتم تقييم قطعة الأرض من النواحي الفنية والهندسية وتحديد كلفة مبدئية إسترشادية لها ، وتضاف أرباح البنك التي تحدد على ضوء فترة الإسترداد وحجم مبلغ التكلفة وطريقة الدفع .
- يتم إعلام الزبون بالتكلفة الإجمالية التقديرية وذلك بعد إستيفاء المستندات المطلوب توفرها لمنح التمويل وفق الضمانات التي يطلبها البنك من العميل .

بعض النقاط التوضيحية ..

- كل الشروط الموضحة في الخيارات الثلاثة هي شروط ملزمة لاكمال العقد .
- الموقع المناسب الذي يشترطه العقد بالأرض (موضوع الرهن) وهو أن تكون القطعة مسجلة في سجلات الأراضي ومن ضمن الخطط الإسكانية بالولاية ومحافظاتها الثلاث داخل ولاية الخرطوم .
- وأما ما يتعلق بالولايات الأخرى فستوضع إنشاء الله في الخطة المستقبلية القادمة والطموحة بإذن الله ليغطي المشروع كل ولايات السودان .
- فيما يتعلق بإزالة الخطر بحالات العجز عن السداد بعد استيفاء المدة المحددة وفترة السماح لبعض الحالات فقد أمن العقد هذا الجانب ضمن ضوابط منح التمويل في البند الثالث وذلك بعد تقديم تعهد وضمانات المؤسسة التي ينتمي اليها مقدم الطلب. و سيتم أيضاً وضع بعض المعالجات في تأمين مواد ومعدات ومدخلات البناء مع شركة التأمين الإسلامية لبعض الحالات الخاصة .

يقول الله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) صدق الله العظيم ، ويحرص بنك فيصل الإسلامي السوداني ومن خلال هذه المشاريع أن يؤصل أعماله على قاعدة التعاون المثمر الجيد وبقدر الإمكان على تيسير وتسهيل أمر السكن لهذه الفئات بروح التكافل والتراحم والتي نسال الله أن يعين القائمين على الأمر بإنجاح المشروع وبالتوفيق فيه..

- التأمين الإسلامية ضد المخاطر المختلفة لصالح البنك .
- أن يدفع الزبون قسط أول لا يقل عن ١٠ ٪ .
- يتم منح فترة سماح بعد أقصي عام والسداد بعد أقصي (١٠) أعوام .

شروط أخرى :

- إحضار شهادة بحث حديثة وخالية من الموانع (بغرض التأكد) تثبت ملكية قطعة الأرض لطالب التمويل .
- يتم التشييد عن طريق مقاول موافق عليه البنك مبدئياً .
- في حالة وجود مقاول يرغب الزبون التشييد عن طريقه وغير معتمد لدى البنك ، يقوم البنك بدراسة الشركة أو المقاول للوقوف على الإمكانية والخبرة العملية للتأكد من المقدرة على تنفيذ العمل حسب الإتفاق المطلوب .
- يجب إرفاق المستندات التالية مع طلب الزبون :
- ١. (٥) نسخ من الخرائط مصدقة من جهات الاختصاص .
- ٢. كراسة المواصفات .
- ٣. جدول الكميات .
- ٤. تصريح البناء مصدق من جهات الاختصاص .
- ٥. الكروكي .
- ٦. أي متطلبات أخرى يرى مدير البنك أو مستشاره ضرورتها .
- إستلام الموقع مسئولية المقاول .
- يوفر المقاول المنفذ ضمانات لصالح البنك (رهن عقاري - ضمان بنكي - أي ضمانات أخرى مقبولة) وذلك لمقابلة إلتزامه بتنفيذ العقد وفق الشروط والمواصفات المضمنة فيه وضمان حسن الأداء وضمان إسترجاع المبالغ المدفوعة

- فيه وضمان حسن الأداء وضمان إسترجاع المبالغ المدفوعة من المقاول في حاله فشله في التنفيذ .
- يتم التأمين علي العقار في كل مرحلة من مراحل البناء وعلي الموجودات من مواد ومدخلات البناء والمعدات .
- تكاليف تعيين الإستشاري تضمن في كلفة التمويل .

- دفعيات المقاول تسدد كما يلي :
- ١. ٣٠ ٪ مقدماً عند التنفيذ .
- ٢. ٦٠ ٪ حسب الإنجاز .
- ٣. ١٠ ٪ بعد الإستلام النهائي للموقع وتحرير شهادة بذلك من المقاول يصادق عليها المهندس الإستشاري

صيغ وأساليب التمويل التي يمكن إستخدامها :

- المقاوله / الإستصناع والإستصناع الموازي

كيفية الحصول على التمويل :

- يتقدم الزبون بطلب لتمويل تكملة أو ترميم عقار قائم، ويرفق مع طلبه كافة المستندات والمعلومات المطلوبة ، بالإضافة إلى دراسة جدوى إقتصادية للعقار .
- يقوم البنك بدراسة الطلب والمستندات المقدمة وتقييم ومراجعة دراسة الجدوى الإقتصادية من حيث الإيرادات المتوقعة والتكاليف .
- يتم تقييم العقار من النواحي الفنية والهندسية وتحديد تكلفة مبدئية إسترشادية له ، وتضاف أرباح البنك التي تحدد على ضوء فترة الإسترداد وحجم مبلغ التكلفة وطريقة الدفع .
- يتم إعلام الزبون بالتكلفة الإجمالية التقديرية وذلك بعد إستيفاء المستندات المطلوب توفرها لمنح التمويل وفق الضمانات التي يطلبها البنك من العميل .

ثالثاً: التمويل العقاري للبناء والتشييد :

هو التمويل الممنوح لبناء وتشييد مساكن للشرائح ذات الدخل المتوسط والمحدود ، وذلك بضمان العقار أو أي ضمانات أخرى تكون مقبولة لدى البنك .

ضوابط منح التمويل العقاري :

- ١. يجب أن يقدم طلب التمويل العقاري مستوفياً لكل المعلومات الضرورية .
- ٢. يتم تمويل الشرائح ذات الدخل المتوسط والمحدود بضمان العقار .
- ٣. إرفاق شهادة توضح الدخل الشهري والسنوي لطالب التمويل ، ويجب أن لا يزيد القسط الشهري المدفوع بواسطة الزبون عن ٥٠ ٪ من دخله الشهري في حالة أن الزبون يعمل موظف بأحد الشركات أو المؤسسات أو الوحدات الحكومية .
- ٤. يجب أن لا تزيد فترة السداد للتمويل عن فترة بقاء الزبون في الخدمة في حاله أنه يعمل موظفاً .

شروط منح التمويل :

- إرفاق شهادة بحث من الزبون تؤكد خلو قطعة الأرض من الموانع الطبيعية وتكون مسجلة بإسمه
- إرفاق شهادة تقييم للقطعة من شركة الفيصل العقارية بالقيمة الحقيقية دون إستبعاد لأي إهلاك .
- أن تكون قطعة الأرض في موقع مناسب يوافق عليه البنك .
- أن يتم رهن قطعة الأرض لصالح البنك أو تقديم ضمان آخر مثل (أوراق مالية، ودعية إستثمارية)
- أن يتم التأمين الشامل علي قطعة الأرض لدي شركة





الطيب عثمان الأمين
إدارة البحوث

بنك فيصل الإسلامي السوداني (ثروة عهود من العطاء المتواصل)



خلال ثلاثون عاما من العطاء المتجدد تصدّر بنك فيصل الإسلامي القطاع المصرفي المحلي والدور التنموي في البلاد وسجل صفحات مشرقة من العطاء المتجدد والنمو المتسارع والحضور المتميز، منحتة ثقة عملائه والعزم على مواصلة النجاح في آفاق أوسع ، ويقدم البنك حاليا في ٢٧ فرعاً منظومة متكاملة وواسعة من الخدمات المصرفية و الأوعية الاستثمارية المرتكزة على عنصر الثقة والالتزام وفق مرجعية شرعية ونظام مصرفي حديث تقوم عليه كفاءات مؤهلة ومواكبة لمتطلبات العمل المصرفي الإسلامي الحديث.

خدمات مصرفية واستثمارية شاملة وذات ميزة تنافسية تلبى كافة رغبات العملاء من خلال كفاءة بشرية وتقنية حديثة تحقق الجودة والسرعة كمنصرين هامين يوليهما البنك عناية خاصة في خدماته ، كما شمل أيضا تحديث الهياكل الداخلية للبنك وتطوير النظم المصرفية والتقنية والكفاءات البشرية وقد تمثل ذلك في إرساء البنك لمنظومة الجودة الشاملة واعتماد التخطيط الاستراتيجي كمنهج عمل وتحديث الهيكل التنظيمي والوظيفي بما يتلاءم مع المتغيرات الجديدة والارتقاء بمستوى أداء الكفاءات العاملة في البنك .

٣. الدور التنموي والإجتماعي للبنك :

وضع البنك منذ تأسيسه من أهدافه الرئيسية المساهمة في إحداث النقلة التنموية اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي الوطني وتشجيع العمليات الاستثمارية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمساهمة في رفع طاقات وإمكانيات ذوي الدخل المحدود واستحداث قنوات استثمارية تخدم شرائح المجتمع المختلفة ، إضافة إلى ذلك لعب بنك فيصل الإسلامي دوراً كبيراً في دعم التنمية الوطنية والنهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والتجارة والنقل والخدمات بمختلف الوسائل سواء كان منها الدخول في إستثمارات مباشرة أو التمويل من خلال صيغ التمويل الإسلامية المعروفة ، وقد استطاع البنك بفضل الله أن تحمل مسؤوليته تجاه المجتمع وترجمة رسالته الاجتماعية والوطنية إلى واقع ملموس ونتائج منظورة.

٤. إسهامات البنك في إدخال التقنية المصرفية :

يعتبر بنك فيصل الإسلامي في مقدمة البنوك المحلية التي وظفت التقنية في خدمة عملائها ، وقد استثمر مبالغ مالية ضخمة لتوطين التقنيات المتقدمة في مجال الخدمات المصرفية ، مما جعله في طليعة المصارف السودانية في مجال تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية والذي انعكس بدوره في جعل القطاع المصرفي يخطو خطوات جيدة في مواكبة التقنية المصرفية عالمياً ، ويخدم بنك

نشأة بنك فيصل الإسلامي :

بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف إسلامي في السودان وثاني مصرف إسلامي على مستوى العالم ، مارس نشاطه فعلياً في مايو من العام ١٩٧٨م ليكمل بذلك ثلاثة عقود مليئة بالإنجازات في مايو من العام الحالي ٢٠٠٨م ، وبالتأكيد فإنه لا يمكن سرد إنجازات البنك خلال ثلاثة عقود في صفحات معدودة إلا أنه يمكن أن نشير إلى بعضها :

١. تأسيس قاعدة العمل المصرفي الإسلامي :

في مقدمة الإنجازات التي كانت بارزة وملحوظة ومستديمة للبنك تأسيس قاعدة للعمل المصرفي الإسلامي وفق نهج الشريعة الإسلامية ، إنطلاقاً من مبدأ العمل على إيجاد التوافق بين متطلبات العمل المصرفي ونهج الشريعة الإسلامية ، كما أن البنك عمل على نشر التوعية المصرفية الإسلامية لعملائه وجمهوره بصفة خاصة ولكافة الجمهور بصفة عامة ، فضلاً عن مواجهة التحديات المصاحبة لتأسيس وممارسة العمل المصرفي الإسلامي في تلك المرحلة ، حيث استطاع البنك خلال تلك الفترة أن يقوم بدوره كمؤسس ومتبني للمبادرة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي هادفاً لتوسعه وإنتشاره .

ولا شك في أن النجاح الذي حققه بنك فيصل الإسلامي في تلك الفترة أدى إلى تكوين فكرة مماثلة لعدد من المؤسسين للحاق بهذا الركب مما فتح الباب على مصراعيه لتأسيس عدد من المصارف الإسلامية واحداً تلو الآخر ، وتوالى إزدياد عدد المصارف الإسلامية إلى أن تمت أسلمة النظام المصرفي بأكمله في سبتمبر من العام ١٩٨٤م .

٢. النمو المتسارع والموقع الريادي للبنك :

استطاع بنك فيصل الإسلامي ومن خلال منظور شامل للتحديث والتطوير المستمر من تقديم



بنك فيصل الإسلامي السوداني Faisal Islamic Bank (SUDAN)

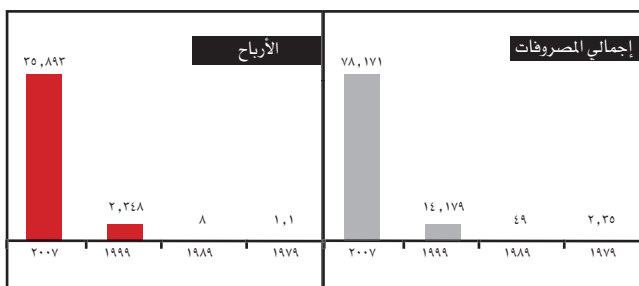
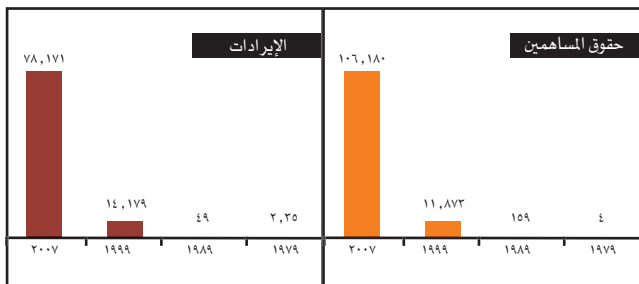
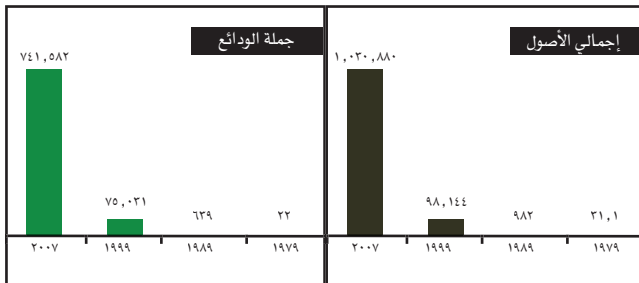
والإهتمام بالتطوير والتحسين المستمرين إضافة إلى الإهتمام بالعملاء وتقديم النصص والإرشاد لهم باعتبارهم شركاء والسعي لتحقيق رضاهم من خلال تقديم خدمة أفضل من حيث الجودة والإنصات إلى العميل وتحقيق متطلباته ، فضلاً عن أن البنك يعمل بقيم تهتم وتركز على العمل بروح الفريق الواحد ، والتحسين المستمر والإبتكار والإبداع واحترام الفرد وتحمل المسؤولية ، إضافة إلى التأهيل الحديث لأصول البنك ورئاسته وفروعه على المستوى الذي يرتقي بتطور أداء البنك وتوفير بيئة العمل المتكاملة.

ويمكن إستعراض بعض المؤشرات التي تعكس تطور أداء البنك خلال الثلاثة عقود الماضية والتي تعد بمستقبل واثق للبنك والموضحة كما في الجدول والرسومات التالية :

جدول يبين مؤشرات تطور أداء البنك خلال الفترة (١٩٧٩-٢٠٠٧) م :

ألف جنيه

البيان	١٩٧٩م	معدل النمو	١٩٨٩م	معدل النمو	١٩٩٩م	معدل النمو	٢٠٠٧م
إجمالي الأصول	٣١,٠١	% ٣٠٥٩	٩٨٢	% ١١٤٤	٩٨,١٤٤	% ٩٥٠	١,٠٣٠,٨٨٠
جملة الودائع	٢٢	% ٣٨٠٥	٦٣٩	% ١١٤٤	٧٥,٠٣١	% ٨٨٨	٧٤١,٥٨٢
حقوق المساهمين	٤	% ٣٨٧٥	١٥٩	% ٧٣٦٧	١١,٨٧٣	% ٧٩٤	١٠٦,١٨٠
الإيرادات	٢,٣٥	% ١٩٦٤	٤٩	% ٢٩١٣٥	١٤,١٧٩	% ٤٥١	٧٨,١٧١
المصروفات	١,٢٥	% ٣١٧٢	٤١	% ٣٨٨٧	١١,٨٣١	% ٣٥٧	٤٢,٣٧٨
الأرباح	١,١	% ٥٩١	٨	% ٣٠٧٩٥	٢,٣٤٨	% ١٤٢٩	٣٥,٨٩٣



تم تقسيم بيانات الجدول أعلاه لثلاث فترات زمنية ، تعكس الفترتين الأولى والثانية تطور أداء البنك بعد مرور عشرة سنوات فيما توضح الفترة الثالثة تحسن أداء البنك بين عامي ١٩٩٩م و ٢٠٠٧م ، ويلاحظ أن البنك حقق معدلات نمو مرتفعة بين كل فترة وأخرى في كل جوانب الأداء ، حيث يلاحظ تطور موارد البنك الذاتية وغير الذاتية بمعدلات نمو مرتفعة مما انعكس إيجاباً على إستخدامها في أصول أسهمت بدرجة كبيرة في تحقيق طفرة في إيرادات البنك والتي بدورها إنعكست على تحسين أداء البنك في جانب الربحية .

وفي هذه المناسبة ، تتمثل رسالة بنك فيصل الإسلامي الذي أثبت ريادته على مدى العقود الماضية بأنه سوف يستمر بتحقيق المزيد من النمو بفضل الله سبحانه وتعالى ومن ثم بفضل جهود جميع العاملين ويحتل موقعاً أكثر تقدماً وذلك إستناداً على نجاحه المتواصل في جميع مجالات العمل المصرفي الإسلامي.

أنشطة وأخبار



فيصل الإسلامي القطاع المصرفي حالياً بفاعلية عالية من خلال تقديم أحدث وأشمل خدمات التقنية المصرفية .

ويعود إهتمام بنك فيصل الإسلامي وتكريث جهوده في المجال التقني إلى أهمية التقنية في رفع كفاءة عمليات التشغيل وتحسين الإنتاجية ، إضافة إلى تحسين مستوى وسرعة خدمة العملاء فضلاً عن زيادة قدرات وإمكانات القيادات الإدارية في البنك نتيجة القدرة على توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات بسرعة وبدقة عالية.

٥. دور البنك في تطوير مستوى أداء خدمات التقنية المصرفية :

ظل دور بنك فيصل الإسلامي بارزاً في إدخال خدمات التقنية المصرفية والعمل على التوسع والإنتشار لها في ظل التكاليف المرتفعة التي يتطلبها إدخال مثل تلك التقنيات من البنية التحتية وتكاليف شراء الماكينات إضافة إلى تكاليف التأمين المرتفعة وتكاليف الحراسة فضلاً عن المتابعة للصيقة من قبل إدارة التقنية فيما يختص بمراقبة وصيانة آليات التقنية المصرفية .

حيث يقدم البنك حالياً مجموعة متكاملة من خدمات التقنية المصرفية منها خدمة الصراف الآلي ، حيث فاق عدد ماكينات الصراف الآلي التي يمتلكها البنك حتى يوليو من العام الحالي ٦٠ ماكينة ، أيضاً من الخدمات المستحدثة التي يقدمها البنك في التقنية المصرفية خدمة نقاط البيع والتي خطى البنك فيها خطى مقدرة من حيث التوعية والإنتشار خاصة وأن السودان لازال حديث عهد في ذلك ، كذلك من الخدمات التقنية لبنك فيصل الإسلامي خدمة البنك الإلكتروني وخدمة الرسائل الفورية وخدمة الهاتف المصرفي . وكان لذلك بالغ الأثر في تطور العمل بالقطاع المصرفي نظراً لأن التقنية المصرفية للبنك ليست حكراً على عملائه بل يمكن أن يتمتع بها كل عملاء القطاع المصرفي الذين يمتلكون الوسائل التي تتيح لهم التعامل مع ماكينات الصراف الآلي وخدمة نقاط البيع إضافة أي خدمات تقنية أخرى يقدمها البنك في الحال أو المستقبل.

ولعل أهم ما يميز بنك فيصل الإسلامي في خدمات التقنية المصرفية حرص إدارة البنك على الجودة في تقديم تلك الخدمات والعمل على سرعة إنتشارها على أوسع نطاق داخل وخارج العاصمة بالرغم من إرتفاع تكلفتها .

تصنيف البنك محلياً وعالمياً :

حاز بنك فيصل الإسلامي على عدد من الجوائز التي كانت بمثابة تنويع لأدائه المتميز ، فقد تم بالإجماع إختيار بنك فيصل الإسلامي رائداً للتقنية المصرفية في السودان من قبل شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية وبنك السودان المركزي في فبراير من العام ٢٠٠٧م وظل البنك حتى هذه الفترة حاملاً لريادة التقنية المصرفية وملتزماً بإستدامتها ، وقائداً لإدخال وإنتشار التطورات التقنية المعاصرة ، كما أن بنك فيصل الإسلامي يصنف ضمن المصارف الأكثر تقدماً في العمل المصرفي بوجه عام في السودان ، وفي هذا السياق فقد أحرز البنك ترتيباً متقدماً ضمن تصنيف بنك السودان المركزي فيما يتعلق بأداء البنوك وفقاً لمؤشرات ومعايير تقييم الأداء التي يستخدمها بنك السودان المركزي .

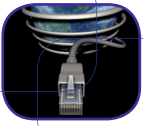
وفي إنجاز غير مسبوق ، دفع بالبنك من المحلية إلى مصاف العالمية ، تم تصنيف بنك فيصل الإسلامي السوداني ضمن أول ١٥٠ مصرفاً عربياً وأول ٣٠ مصرفاً إسلامياً في الوطن العربي من حيث الأداء ، وأعد هذا التصنيف مجموعة الإقتصاد والأعمال في بيروت ، وتم نشره في مجلة الإقتصاد والأعمال العدد الخاص أكتوبر ٢٠٠٧م التابعة للمجموعة ، وحقق البنك مراكزاً متقدمة في المؤشرات التي تم بموجها تصنيف المصارف ، وذلك على المستويين العربي والإسلامي . إن هذا الإنجاز المتميز لبنك فيصل الإسلامي والمتمثل بقدرته ليكون ضمن قائمة أفضل ١٥٠ مصرفاً عربياً وكذلك ضمن ٣٠ مصرفاً عربياً إسلامياً يعكس التطور الكبير والمتانة المالية التي يمتلكها البنك .

أيضاً من الإنجازات التي حققها البنك إطلاق عدد من الشركات المتخصصة التابعة له والتي تخدم قطاعات متعددة مثل قطاع الاستثمار والقطاع العقاري والتأمين والمعاملات المالية حيث قدمت هذه الشركات للسوق المحلية والإقليمية خدمات ومنتجات متخصصة تلبي الاحتياجات المتزايدة للسوق .

وتعتبر هذه الإنجازات مؤشر مهم على الثقة المتزايدة الذي أصبح يحظى بها البنك خاصة من قبل المساهمين والعملاء والمتعاملين كما أنها تعكس نجاح إستراتيجية البنك الهادفة إلى تنويع عملياته الإستثمارية والتمويلية لتغطي مجالا واسعا من الإحتياجات المصرفية والمالية للأفراد والشركات.

٦. من العوامل التي أدت إلى تطور أداء البنك :

من العوامل التي أدت إلى إحداث نقلة في أداء البنك خلال مسيرته في العمل المصرفي هي وضوح الرؤيا الإستراتيجية ، والإهتمام بالعنصر البشري من حيث الإختيار والإعداد والتطوير والتحفيز والتشجيع الدائم والمشاركة في إتخاذ القرارات والإهتمام بالجودة في أعمال البنك ،



د. محمد أحمد محمد
رئيس قسم البنوك والتمويل
كلية الدراسات التجارية
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
الباحث في مجالات:
التجارة والصيرفة ونظم الدفع الالكترونية
Email: ahanhm@hotmail.com



بطاقة الأجور Payroll Cards

مقدمة: Introduction

بطاقات الأجور Payroll Cards تعد واحدة من نظم الدفع الالكترونية الحديثة e-payment Systems التي تلاقي قبولا ورواجا متزايدا في مختلف أرجاء العالم ولعل أهم ما يميز هذا النوع من البطاقات انه يمكن المستخدمين (Employees) أو العاملين في القطاعات والمؤسسات المختلفة من الحصول على رواتبهم عبر بطاقة مصرفية دون أن تكون لهم حسابات مصرفية لدى البنوك المصدرة لتلك البطاقات. وبذلك تستهدف هذه البطاقة شرائح واسعة من الجمهور الذي يتعامل خارج القطاع المصرفي Unbanked مما يعني أنها ربما تشكل الخطوة الأولى نحو اجتذاب هذا الجمهور نحو ذلك القطاع، هذا فضلا عن الأثر الذي يحدثه إصدار البطاقة على تكلفة صرف المرتبات في شكل نقدي أو عبر الشيكات بالنسبة للمخدمين Employers وأصحاب المؤسسات، أضف إلى ذلك تحول مبالغ كبيرة إلى داخل القطاع المصرفي وبقاتها لفترات متفاوتة وما يمكن أن يحدثه ذلك من أثر على الأداء الاقتصادي بشكل عام خصوصا في الدول والمجتمعات النقدية Cash Societies كالسودان والتي تدور فيها معظم الكتلة النقدية خارج القطاع المصرفي.

تحاول هذه الورقة التعرف على هذه البطاقات وطريقة إصدارها وعملها والأطراف الداخلة فيها والأثر الذي تتركه على مختلف الأطراف والمعوقات والمخاطر التي تهدد عملها وسنحاول ربط كل ذلك بواقعنا المحلي ما أمكن مستفيدين من التجارب الرائدة في هذا المجال.

ما هي بطاقة الأجور

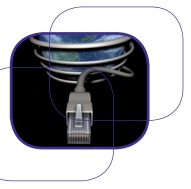
: What is Payroll Card

بطاقة الأجور هي بديل عصري للدفع النقدي أو عبر الشيكات للأجور والمرتبات للعاملين في المؤسسات المختلفة مما يمكنهم من الوصول لتلك الأجور بوسائل متعددة كالصرافات الآلية ATMs ونقاط البيع POS وغيرها، وتختلف تلك الوسائل حسب نوع البطاقة المصدرة. والغريب في الأمر أن البنوك والجهات المصدرة لبطاقات الأجور لا تقوم بتسويق تلك البطاقات بشكل مباشر للمستخدمين (حملة البطاقات) وإنما تسوقها للمخدمين الذين يقومون بدورهم بتسويقها لدى العاملين أو المستخدمين لديهم الذين ليست لهم حسابات مصرفية تمكن من إيداع المرتبات إليها مباشرة عبر الإيداع المباشر Direct Deposit .

وتعتبر بطاقة الأجور من نوع البطاقات مخزنة القيمة Stored Value Card أو البطاقات مدفوعة القيمة مقدما Prepaid Card وهي بطاقات تسق وتساعد في عملية السداد للمشتريات المختلفة أو السحوبات النقدية دون الحاجة

لأن ترتبط بحساب مصرفي معين ويمكن أن تستخدم في نطاق محدد ومغلق Closed System أو في نطاق مفتوح Open System كما في حالة النظام المعمول به في بطاقة الأجور .

بدأ إصدار بطاقة المرتبات من قبل عدد قليل من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف التسعينات ثم أصبحت تلك البطاقات تحمل شعار الفيزا Visa والماستر كارد Master Card في العام ٢٠٠١م الأمر الذي أعطى دفعة قوية لتلك البطاقات لتمكن العملاء ليس فقط من السحب النقدي عبر الصرافات الآلية ATMs بل أصبح بإمكان حامل البطاقة أن يقوم بعملية الشراء عبر نقاط البيع POS وإن يستلم النقود مثله مثل حامل بطاقة الخصم العادية Debit Card. وفي مرحلة لاحقة أتاحت البنوك الأمريكية لحاملي بطاقات الأجور فرصة تحويل الأموال لعائلاتهم التي تقيم في دول أخرى وعلى وجه الخصوص الدول التي لديها أعداد كبيرة من العمالة في الولايات المتحدة مثل المكسيك والفلبين بحيث يمكن عبر ماكينة الصراف الآلي في تلك الدول الوصول للمبالغ المحولة في البطاقة المصدرة في الولايات المتحدة. وتقول مراكز الإحصاء والدراسات في الولايات المتحدة



الأجور لعاملها بانتظام وفي أوقات محددة من الشهر دون أن يؤثر ذلك بشكل كبير على التدفقات النقدية في المنشأة وفي أوقات ربما تكون حرجية بالنسبة للمنشأة وذلك عندما يقوم البنك بتغذية البطاقة في الموعد المحدد نيابة عن عميله (المخدم) ويمكن أن يتم ذلك على سبيل القرض الحسن أو التمويل حسب النظام المصرفي السائد وحسب العلاقة بين البنك والمخدم.

ثالثاً: الفوائد التي تعود على

المستخدمين (حملة البطاقات): Advantages to Employees (Card Holders)

١. تتيح هذه البطاقة للمستخدمين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية - إما لأنهم لا يرغبون أو غير مؤهلين لذلك. فرصة التمتع بمميزات البطاقات المصرفية والتي تقلل حاجة حاملها للتردد على فروع البنك وما قد يترتب على ذلك من ضياع للوقت والجهد، والفائدة التي ربما يشعر بها المستخدم حامل البطاقة بشكل جلي وواضح أنه لا يحتاج لصرف راتبه دفعة واحدة كما في السابق بل بإمكانه الصرف منه حسب حاجته عبر وسيلة سهلة ومتوفرة على مدار اليوم والساعة وهي ماكينات الصرف الآلي.

٢. بطاقة الرواتب التي تحمل الماركات والشعارات المصرفية المألوفة Branded Payroll Card مثل الفيزا والماستر كارد يمكن أن تمكن العميل من الشراء مباشرة عبر نقاط البيع أو التسوق وسداد الفواتير على الخط Online باستخدام البطاقة، هذا فضلاً عن كونها أكثر أماناً إذ تحد بشكل كبير من مسؤولية العميل في حالة سرقة أو فقدان البطاقة.

٣. الرسوم التي يدفعها العميل عند استخدام بطاقة الأجور عادة ما تكون أقل من غيرها من البطاقات والسبب في ذلك كما أشرنا سابقاً أنه في بعض التشريعات ربما يشترط أن تكون التعاملات بدون أية رسوم تذكر.

٤. بعض البنوك قد تتيح لحامل البطاقة فرصة تحويل الأموال لعائلته حتى لو كانت تلك العائلة تقيم خارج البلد الذي يعمل فيه المستخدم كما سبقت الإشارة، إضافة لذلك طورت بنوك أخرى بطاقة تؤم لبطاقة الراتب الأساسية يعطيها المستخدم لبقية أفراد عائلته (الزوج/الزوجة/بقية أفراد الأسرة) لتخضع من نفس الرصيد وهذه البطاقة قد تكون خاضعة لرقابة وسيطرة حامل البطاقة الأولى أو تكون لديها كامل صلاحية البطاقة الأساسية ولاشك أن هذا الأمر يمكن أن يساعد في حل كثير من المشكلات خصوصاً في المجتمعات ذات الطبيعة التكافلية كالسودان والتي قد يحتاج فيها حامل البطاقة للإنفاق على عدد ممن يعولهم، كزوجته أو أبناءه في المدارس والجامعات.

كيفية عمل نظام بطاقة الأجور: Payroll Card System Functioning

الفكرة البسيطة لهذا النظام هي أن المخدم عميل البنك المصدر للبطاقات يقوم بتغذية الحسابات المرتبطة ببطاقة الأجور لدى البنك وبعد ذلك يقوم المستخدمون حملة البطاقات بالوصول لتلك المبالغ إما بالصرف النقدي فقط عبر ماكينات الصراف الآلي ATMs كما في بعض الأنظمة أو يضاف لذلك الشراء المباشر كما في أنظمة أخرى. وعادة ما يتم إرسال الأموال (الأجور) بتحويل داخلي Interbank Transfer أو ما يعرف بنظام ACH من حساب المرتبات لدى المخدم إلى

٤. الاستفادة من البطاقة في زيادة الربحية شأنها شأن المؤسسات الربحية الأخرى Profitable Organizations وبناءً على الأهداف أعلاه يمكن القول بشكل عام أن بطاقة الأجور تعتبر مصدر للعائد بالنسبة للبنوك في الأحوال التالية: (أ) عبر الرسوم التي يدفعها التجار للبنوك المصدرة للبطاقة عند قيام حملة البطاقات باستخدام تلك البطاقات في نقاط البيع POS.

(ب) رسوم الخدمة وهي في العادة رسوم شهرية تفرض على المخدم عند شحن البطاقات بالأجور، وتقرض أيضاً على المستخدم (حامل البطاقة) عند استخدام البطاقة وهي في العادة رسوم بسيطة تتراوح بين ١ - ٥ \$ لكل بطاقة، ووجود هذه الرسوم ومقدارها أو التنازل عنها ربما يرتبط بتشريعات معينة أو بنوع العلاقة بين المخدم والبنك، مع الإشارة إلى أن بعض التشريعات تمنع أن تتم أية خصومات من بطاقة الأجر وأن من حق المستخدم أن يستلم أجره كاملاً لذلك تلجأ بعض البنوك للخصم بعد عملية السحب الأولى التي يقوم بها حامل البطاقة والتي تتم بدون أية رسوم.

(ج) الرسوم الأخرى والتي تظهر عند السماح بالسحب على المكشوف (كما في بعض الحالات) أو عند إصدار أو استبدال البطاقة أو عند الاستخدام الزائد للصراف الآلي أو عند استخدام ماكينات الصراف الآلي للبنك بواسطة بطاقات رواتب مصدرة في بنوك أخرى أو عند الاستفسار عن الأرصدة وغيرها من الخدمات المرتبطة بالبطاقة.

ثانياً الفوائد التي تعود على المخدمين: Advantages to Employers

١. تقليل تكلفة صرف الأجور، وإذا كانت الأجور تصرف نقداً عبر الصرافين بالمتشقة (كما هو الحال في معظم المنشآت في السودان) فهناك قائمة طويلة بالتكاليف تشمل العنصر البشري الذي يقوم بإعداد وتوزيع تلك المرتبات والمعدات والأماكن والأثاث المطلوب لانجاز هذه المهمة هذا بالإضافة إلى ترحيل النقود وتأمينها وما يتطلبه ذلك أيضاً من أفراد ومعدات (الخزن الآمنة على سبيل المثال). أما إذا كانت النقود تصرف عن طريق الشيكات فالأمر لا يخلو من تكلفة إصدار الشيكات وطباعتها وتوزيعها وتسويتها وتكلفة إعادة إصدار الشيكات المفقودة أو التالفة، ومن المعلوم أن هناك فرق في التكلفة التي يتحملها المخدم عند الإيداع المباشر للأجر في حساب المستخدم Direct Deposit وعند دفع الأجر عبر شيك للمستخدم يزيد عن الخمسة إلى عشرة أضعاف في حالة الشيكات وأما التكلفة عند دفع الرواتب عبر بطاقة الأجور فتتبع بين النوعين .

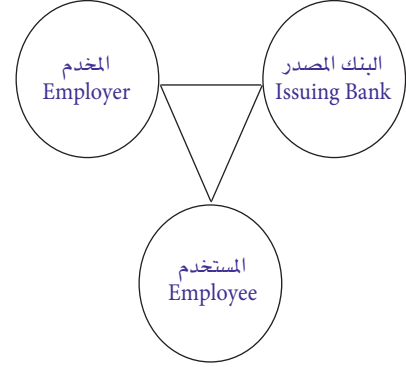
٢. البعض يعتقد أن بطاقة الأجور تزيد من إنتاجية المستخدم وتساعد في توفير بيئة عمل أكثر ملائمة وذلك لأنها توفر الوقت والجهد الذي كان يبذله المستخدم للحصول على أجره نقداً من صراف المنشأة أو عبر الشيكات وما يوفره استخدام البطاقة من ميزات تشعر حاملها من المستخدمين بنوع من الرضا ربما ينعكس على الرضا الوظيفي.

٣. هناك أمر آخر مرتبط بتقليل التكلفة وهو أن هذه البطاقة يمكن أن تساعد المنشآت ذات الانتشار الجغرافي الواسع خصوصاً في البلدان ذات الأقاليم المتباعدة والثابتة كالسودان حيث تقلل عبء إرسال ومتابعة المرتبات في تلك المواقع البعيدة الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار إيجابية على المنشأة تتجاوز مجرد تقليل التكاليف.

٤. بطاقة الأجور قد تكون فرصة لتمكين المؤسسة من دفع

الأميركية أن مستخدمي بطاقة الأجور قد ازدادوا من ١٠٪ (على وجه التقريب) في العام ١٩٩٨م إلى ١٠٪ (حوالي المليون شخص) في العام ٢٠٠٢م من مجموع الأشخاص الذين لا يحتفظون بحسابات مصرفية وأن عدد بطاقات الأجور المستخدمة في العام ٢٠٠٤م بلغ ١٨.٨٠٠.٠٠٠ بطاقة.

الأطراف الرئيسية في بطاقة الأجور: Main Parties Involved in Payroll Cards



الأطراف الرئيسية الداخلة في نظام بطاقة الأجور

هناك عادة ثلاثة أطراف رئيسية تدخل في بطاقة الأجور التقليدية وهي أولاً: المخدم وهو عادة أحد العملاء التجاريين للبنك المصدر وثانياً: المستخدم وهو الشخص الذي يعمل لدى المخدم ويحصل منه على أجر وعادة ليس له حساب مصرفي في حالة بطاقة الأجور وثالثاً: البنك المصدر والذي يقوم بإصدار البطاقة التي بموجبها يحصل المستخدم الذي ليس لديه حساب مصرفي مسبق على أجره من المخدم.

في بعض الحالات قد يوكل البنك المصدر أمر إصدار البطاقة لطرف ثالث (في الحالات التي تسمح فيها التشريعات المصرفية بذلك) لاعتبارات مختلفة على سبيل المثال الرغبة في التركيز على أنشطة بعينها وفي هذه الحالة يكون هناك اتفاق بين البنك والطرف الثالث تتحدد فيه مسؤولية كل منهما .

الفوائد التي تعود من استخدام البطاقة

على الأطراف المختلفة: Advantages of Payroll Cards to Different Involved Parties

أولاً الفوائد التي تعود على البنوك: Advantages to Banks

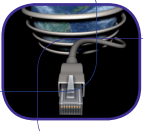
تهدف البنوك من وراء إصدار بطاقات

الأجور إلى الآتي:

١. توفير خدمة إدارة السيولة Cash Management لعملائها التجاريين Commercial Customers مما يزيد من ولاءهم ويقلل تكلفة صرف الرواتب بالنسبة لهم.

٢. تقديم خدمة للمستخدمين لدى العملاء التجاريين والذين لا يرغبون في إدارة حسابات مصرفية ولكن في نفس الوقت يرغبون بالتمتع بمميزات البطاقات المصرفية.

٣. تحويل حملة بطاقات الأجور إلى عملاء فعليين للبنك Bank Account Holders.



تقنيات مصرفية



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

حساب شامل لكافة الأجور لدى الجهة أو البنك الذي سيصدر بطاقات الأجور.

وهناك طريقتان لحفظ الأجور لدى البنك المصدر للبطاقات، **في الأولى** يتم تحويل الأجور إلى حسابات فردية للمستخدمين ويتمتع المستخدم بالحقوق الكاملة بالأرصدة الموجودة في الحساب في مواجهة جميع الأطراف (البنك المصدر والمخدم)، وفي هذه الحالة يعتبر البنك وكيلًا لحامل البطاقة بمعنى أن البنك ليس له أي حق في المبالغ المودعة في الحساب إنما هو مجرد وكيل وفي هذا النوع قد يتم السماح للمخدم بإيداع المبالغ مباشرة في حساب المستخدم (حامل البطاقة).

أما في الطريقة الثانية: والتي عادة ما تستخدم عند ما تصدر البطاقات من طرف ثالث بالاتفاق مع البنك، فيتم فيها مزج كل أموال الأجور في حساب واحد رئيسي وتتشارك معه حسابات فرعية توضح المبالغ المخصصة لكل مستخدم، وفي هذه الحالة لا يكون (الجهة) البنك المصدر وكيلًا لحامل البطاقة صاحب الحساب الفرعي وإنما بمجرد أن يقوم المخدم بتحويل الأموال للحساب يحتفظ البنك (الجهة) بملك الأموال بإسمه مما يعرض المستخدمين لحاملي البطاقات إلى خطر إفلاس (الجهة) أو البنك المصدر.

المخاطر الرئيسية المرتبطة ببطاقة الراتب: Key Risks linked with Payroll Cards

١. السحب على المكشوف: Over Draft

بالرغم من أنه ليس من المتصور أن يكون هناك سحب بأكثر من الرصيد في بطاقات الخصم بشكل عام وفي بطاقة الأجور بشكل خاص لأنها لا تسمح للعميل بتجاوز مبلغ الرصيد المتاح إلا أنه في بعض الحالات يمكن حدوث ذلك، وعلى وجه الخصوص عند إجراء عمليات الشراء بالبطاقة وعدم تسويتها فوراً (In Real Time) وهذا يحدث عندما يعتمد النظام على توقيع حامل البطاقة signature-based debits حيث يمكن أن يؤدي ذلك لقيام حامل البطاقة بصرف مبالغ تفوق رصيد حسابه (إذا لم يكن منتهياً لذلك) بسبب أن التسوية لا تتم بشكل فوري أو مباشر.

أيضا يمكن أن يحدث السحب بأعلى من الرصيد في حالة سماح البنك المصدر بذلك في حدود ضيقة أو بسبب أي خلل ربما يصيب نظام البنك المصدر.

ولمعالجة هذا الأمر غالبا ما تقوم البنوك بخصم المبالغ المسحوبة بأعلى من الرصيد من مبلغ البطاقة للشهر الجديد بينما تلجأ بعض البنوك لأخذ رسوم على ذلك وإن كانت في العادة أقل من الرسوم التي تفرض في حالة السحب على المكشوف الاعتيادي.

٢. التثبت من هوية حامل البطاقة: Card Holder Identification

بعض التشريعات تشترط على البنوك المصدرة للتأكد من هوية حامل البطاقة أن تحصل على كافة المعلومات المطلوبة من صاحب الحساب العادي، هذا بالإضافة لامتلاك البنك للإجراءات والأدوات اللازمة التي تمكنه من التأكد من صحة البيانات التي حصل عليها عن حامل البطاقة، ويمكن أن يشكل المخدم مصدرا ملائما للمعلومات المطلوبة عن حامل البطاقة وقد تشترط بعض التشريعات أنه بعد مرور فترة وجيزة من عمل البطاقة Reasonable Time لابد أن يتأكد البنك من المعلومات المتعلقة بهوية العميل بواسطة مستندات أو أي وسيلة أخرى يقدمها العميل بحيث يكون البنك على علم تام بهوية حامل البطاقة الحقيقية True Identity.

٣. الاستعانة بطرف خارجي لإصدار البطاقة: Using Foreign Party to Issue the Card

قد تلجأ البنوك للاستعانة بطرف ثالث لإدارة البطاقة ويكثر في بعض الدول هذا النوع من الشركات التي تقوم بإدارة أنظمة الدفع ويكون من السهل عليها إضافة بطاقة الأجور للأنظمة التي تديرها وذلك بالتعاون مع أي من البنوك المصدرة لتلك البطاقات.

وتلجأ البنوك عادة لخدمات تلك الشركات لأسباب متعددة منها الاستعانة بخبرة الطرف الثالث في هذا المجال وتقليل التكاليف والتفرض للنشاطات الرئيسية، ولكن برغم ذلك فإن الاستعانة بالطرف الخارجي لإدارة بطاقة الأجور ربما يلحق أضراراً بالغة بالبنك خصوصا إذا ما تم إدارة المشروع بصورة سيئة بواسطة الطرف الثالث أو تم فرض رسوم متعسفة فكل ذلك قد يقود إلى تضرر سمعة البنك بصورة كبيرة Reputational Risk لذلك عادة ما تنصح الجهات الرقابية البنوك بالحذر عند التعامل مع الأطراف الخارجية عبر التأكد من كفاءة أنظمة الجهات التي تدير معها مثل تلك البطاقات.

٤. التشريعات الخاصة ببطاقة الأجور: Special Regulation of Payroll Cards

كما اشرنا سابقا صدرت في بعض الدول تشريعات تشترط أن يتم إصدار البطاقة للعميل طواعية ولمن يرغب فيها وإن يتم صرف الأجر عبرها بدون أية خصومات على حامل البطاقة، لهذا السبب تسعى البنوك في تلك الدول إلى محاولة تشجيع المخدمين لإنفاذ هذه التوجيهات وتشجيع مستخدميهم على الدخول في نظام البطاقة طواعية، هذا فضلا عن سعي تلك البنوك للتوافق مع هذه التشريعات بالسماح لها بإجراء سحب أولي مجاني لكل حامل بطاقة وتقليل رسوم استخدام البطاقة في المرات القادمة لأقصى درجة ممكنة، هذا الأمر بالإضافة لتمشيه مع روح تلك التشريعات ربما يفيد أيضا في تشجيع (المستخدمين) لاستخدام البطاقة.

٥. البطاقات المسروقة أو المفقودة: Lost or Stolen Payroll Cards

مثلها مثل غيرها من أنظمة البطاقات تواجه بطاقة الأجور خطر السرقة أو فقدان، وقد تطور البنوك إجراءات خاصة بها وتحدد رسوم معينة لاستبدال البطاقة المسروقة أو المفقودة وغالبا ما يتم إيقاف بطاقة الأجور المبلغ عنها بالسرقة أو الفقدان بمجرد وصول ذلك البلاغ للبنك، إضافة لذلك بعض البنوك تقلل إلى حد كبير مسؤولية حامل البطاقة في هذه الحالة لدرجة قد تنفيه من المسؤولية تماما خصوصا في حالة إذا ما تعرض العميل للغش كما يحدث في بطاقة الأجور التي تعمل عبر شبكة الفيزا والماستر كارد. وبشكل عام تطلب الجهات الرقابية من البنوك الإفصاح عن الإجراءات التي تتخذها في حالة ضياع أو سرقة بطاقة الأجور.

٦. الطبيعة الخاصة لبطاقة الأجور: The Nature of Payroll Card

تعتبر الطبيعة الخاصة لبطاقة الأجور أحد أهم المخاطر المرتبطة بهذه البطاقة، ويمكن تلخيص مفهوم الطبيعة الخاصة لبطاقة الأجور بأنه الفرق بينها وبين بطاقة الخصم العادية والذي يتمثل في النقاط الجوهرية التالية:

I - في حالة إدارة نظام البطاقة بواسطة طرف ثالث وفتح حساب الأجور الشامل بإسمه كما سبقت الإشارة، فإن حامل البطاقة سيتعرض لخطر إفلاس الطرف الثالث الذي يدير النظام، وتطلب الجهات الرقابية عادة من البنك المصدر للبطاقة بواسطة الطرف الثالث أن يفصح لحاملي البطاقات

عن أية مخاطر متوقعة من هذا النوع.
II - بطاقة الأجور لا تتمتع بخدمات الحساب المصرفي الكامل، على سبيل المثال الإيداعات الأخرى غير الأجور في البطاقة عادة ممنوعة ولا يتم السماح بها، أضف إلى ذلك أنه لا يتم دفع أية فوائد أو أرباح على الأرصدة المتوفرة في البطاقة، ولا يمكن لحامل البطاقة التمتع بهذه الميزات إلا إذا تحول إلى عميل صاحب حساب مصرفي اعتيادي لدى البنك المصدر.

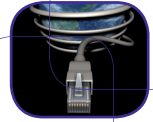
III - قد يتم تصميم وإدارة نظام بطاقة الأجور بطريقة تجعل الرسوم المفروضة عبره تتجاوز تلك المفروضة في حالة بطاقات الحساب العادي، الأمر الذي يفقد المشروع جدواه ليصبح طاردا لغير العملاء بدلا من أن يكون جاذبا لهم، وعادة ما تطلب الجهات الرقابية البنوك بالإفصاح لحملة البطاقات بكل الرسوم المرتبطة باستخدام البطاقة.

خاتمة: Conclusion

برغم من النجاحات التي حققتها بطاقة الأجور في السنوات القليلة الماضية وانضمام أشهر العلامات المصرفية لقائمة مقدمي هذا المنتج إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن حجم التعامل بالبطاقة يقل كثيرا عن ما كان متوقعا ولعل ذلك يرجع لسببين رئيسيين.

الأول عدم إلمام المخدمين بالفوائد التي تعود عليهم من إصدار البطاقة لمستخدميهم وما يمكن أن يحققه لهم ذلك من خفض كبير في التكاليف خصوصا في حالة الشركات والمنشآت ذات الأعداد الكبيرة من المستخدمين، وقد يعود السبب في ضعف الإلمام هذا لتقصير البنوك في إيصال هذه المعلومات لعملائهم التجاريين وتوضيح المزايا والمكاسب التي يمكن أن تعود عليهم. الثاني وهو عدم معرفة المستخدمين أنفسهم بوجود مثل هذه البطاقات وما يمكن أن تقدمه لهم من فوائد الأمر الذي يجعلهم يفضلون الحصول على أجورهم بشكل نقدي أو عبر الشيكات ولعل عدم معرفة المستخدمين بالمنتج ينبع من عدم علم مخدمهم أو عدم قيام المخدمين بالجهد الكافي لترويج المنتج لمستخدميهم ويمكن أيضا للبنوك أن تلعب دورا في هذا الأمر بتقديم حملات ترويجية للمستخدمين بالتنسيق مع عملائهم التجاريين (المخدمين).





مهند مبارك العجب
إدارة البحوث

المحافظ الإلكترونية Electronic Wallets

على موقع فحص موقع التجارة الإلكترونية، وأحياناً تحتوي المحفظة الإلكترونية على دفتر عناوين كذلك، وقد جعلت المحافظ الإلكترونية التسوق أكثر كفاءة، فعندما يضغط المتسوقون Click على صنف لشرائه يمكنهم حينئذ الضغط على محفظتهم الإلكترونية لطلب الصنف سريعاً، ورغم أنهم لم يقوموا بعد بذلك، فإن المحافظ يمكنها أن تخدم أصحابها بتتبع المشتريات التي أرادها والحصول على إيصالات عن هذه المشتريات، ومسك الدفاتر لعادات الشراء للمستهلك هو شئ ساد كبار مواقع التسوق المباشر Online مثل Amazon.com.

لما كان المتسوقون أكثر حماساً بالنسبة للتسوق المباشر Online، فقد بدأوا يحسون بالارهاق من الدخول المتكرر على معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، وقد أوضحت نتائج البحث أن ملء النماذج كان له قدر كبير في قائمة العملاء Online والمتسوقين للتسوق الفوري وهذه إحدى المشكلات التي كان على تكنولوجيا المحافظ الإلكترونية حلها، والمشكلة الأخرى هي توفير مكان تخزين آمن بالنسبة لبيانات بطاقة الائتمان (CC) والنقد الإلكتروني (ec)، وبهذا فإن المحفظة الإلكترونية (EW) في خدمتها تشبه الوظيفة المماثلة للمحافظ المادية التي يحفظ فيها بطاقات الائتمان والنقد الإلكتروني والهوية الشخصية، ومعلومات اتصال المالك، وتقديم هذه المعلومات

وتقع المحافظ الإلكترونية في فئتين على أساس مكان تخزينها :

المحفظة الإلكترونية (Server-Side) : تخزن معلومات المستهلك على سيرفر بعيد Remote Server لدى تاجر معين أو الأفضل لدى ناشر المحفظة، ونقطة الضعف للمحافظ الإلكترونية Server-Side هي أن سيرفر العميل إذا ما أخل بأمنه يمكنه كشف آلاف من المعلومات الشخصية عن المستخدمين بما في ذلك

فرصة لأن يحدث هجوم على بائع المحفظة الإلكترونية، ويستطيع الحصول على معلومات المستهلك مثل أرقام بطاقة الائتمان. وكثير من المحافظ الإلكترونية المبكرة كانت محافظ "Client-Side" وتحتاج إلى تفرغات مطولة تستمر حتى تكون أحد عيوبها الرئيسية، ومحافظ Server-Side على الجانب الآخر تبقى على Server ومن ثم لا تحتاج وقت تفرغ أو تركيب على كمبيوتر المستخدم، وأحد عيوب محافظ Client-Side هو أنها غير محمولة Not Portable، فمثلاً فإن محفظة

أرقام بطاقات الائتمان لأطراف غير مرخص لها بالإطلاع عليها، وعادة فإن المحافظ الإلكترونية Server-Side تستخدم إجراءات أمن قوية لتجسيم أو منع إمكانية الإفشاء غير المرخص به. المحفظة الإلكترونية (Client-Side) : تخزن معلومات المستهلك على كمبيوتر المستهلك نفسه، وتخزين محفظة إلكترونية على كمبيوتر المستهلك ينقل المسؤولية للمحافظة على السرية إلى المستخدم، وحيث أنه لا توجد معلومات للمستخدم مخزنة على سيرفر مركزي، فليس هناك



تقنيات مصرفية

ومحفظة Passport هي محاولة من ميكروسوفت لتوحيد المحافظ، وكل البيانات الشخصية التي تقوم بإدخالها في محفظة باسپورت ميكروسوفت- بما فيها اسمك وعنوانك ومعلومات بطاقة الائتمان تشفر، وتكون كلمة السر محمية، والصيغ المستقبلية للمحفظة ستكون قادرة على التفاعل مع نظم النقد الإلكتروني وحسابات بنك الإنترنت ونظم الدفع الأخرى، وحالياً تعمل مع بطاقات تحميل وبطاقات ائتمان أمريكيان اكسبريس وماستر كارد وفيزا، فأنت تملأ المعلومات الشخصية من خلال عروة المحتوى لطلب خيارات الإنترنت، في النسخة ٤.٠ فإن خيارات الإنترنت في قائمة الأدوات وضغط مفاتيح المحفظة على لوحة المعلومات الشخصية لعروة المحتوى Content Tab يخرج الأول من خانات الديالوج القليلة التي تكتب فيها معلوماتك الشخصية وضغط مفتاح Add واتباع خطوات بسيطة يظهر ذلك لوحة لإدخال بطاقة الائتمان وتكمل العملية بإدخالك معلومات عنوانك في اللوحة التالية ثم كتابة كلمة السر في الخانة الأخيرة للدالوج.

وتتضمن محفظة Passport أربعة خدمات متكاملة:

- Passport Single Sign- in Service (SSI).
- Passport Wallet Service
- Kids Passport Service.
- Public Profiles.

- فخدمة " وقع هنا " تتيح للمستخدم التوقيع في موقع الويب للمشاركة باستخدام اسمه وكلمة السر.

- وخدمة محفظة الباسپورت توفر وظائف محفظة الكترونية موحدة، مثل تخزين أمن وإكمال النموذج الخاص بمعلومات بطاقة الائتمان والعنوان، فعندما يطلب التاجر المشاركة تطلق المعلومات المؤمنة للتاجر، فلا يحتاج إذن إلى إدخال بيانات في نموذج.

- وخدمة محفظة باسپورت الصغار تساعد الآباء على حماية ورقابة خصوصية أطفالهم Online.

- وخدمة الأشكال العامة تتيح للمستهلكين بإيجاد صفحة عامة من المعلومات عن أنفسهم.

والصرف من خلال محفظة الباسپورت سهل:

أولاً: تحدد مكان الصنف الذي تريد شراؤه على الإنترنت في موقع يقبل التعامل بمحفظة باسپورت ميكروسوفت. بعدئذ عندما تتجه إلى مكان الفحص الإلكتروني فإن برنامج موقع التاجر يسألك عما إذا كنت ترغب في طباعة معلوماتك مباشرة أو تدخلها من محفظتك، فإذا اخترت الأخيرة فإنه حينئذ يعرض قائمة بطاقات الائتمان التي في محفظتك، خذ واحدة وأطبع كلمة السر، ولكنه من الممكن أن يكون لديك أكثر من عنوان للشحن عليه، فإنك تخبر كذلك محفظة باسپورت ميكروسوفت إلى أين ترغب في أن تشحن البضاعة إليك، وتتولى محفظة باسپورت وموقع التاجر المسؤولية وأنت لا تطبع شيئاً، ويوضح دليل التاجر باسپورت ميكروسوفت التجار المستعدين حالياً لقبول محفظة باسپورت وقائمة التجار بدون شك سوف تنمو سريعاً.

ومن الصعب الحكم على (أي المنتجات العديدة المتاحة سوف تكسب منافسة المحفظة الإلكترونية ؟) ، وكي تستمر فإن ناشر المحفظة الإلكترونية عليه إقناع مجموعة حاسمة من تجار الإنترنت في أن يتعاملوا مع المحافظ الخاصة، وتجار الإنترنت الحريصون سينتظرون ليرى أي المحافظ يقبلها المستهلكون.

Mastercard-wallet .

وأعترف أحد التجار الأوائل لنظام التسوق الفوري Online بأهمية الحاجة إلى تبسيط عملية إنهاء التسوق، وذلك بملء الإسم والعنوان ومعلومات الشحن، وكانت شركة أمازون تقوم بتبسيط هذا الأمر من خلال التسوق Click-1 وذلك خلال استيفاء النموذج مرة واحدة وما أن يتم تنشيط Click-1 بالنسبة لمستهلك ما فإنه يمكنه الضغط على زر واحد لحدوث عملية استيفاء أوتوماتيكي لمعلومات الشحن وبطاقات الائتمان ولاستكمال الصفقة.

والفرق بين النظم المماثلة للضغط مرة واحدة والمحفظة الرقمية Digital Wallet هو أن نظم الضغط مرة واحدة كلها تعمل في موقع خاص، وتعمل المحافظ الإلكترونية- نظرياً- في مواقع تجار كثيرين، وكل تاجر يقبل النظام ولكن كيف تعرف أي من التجار يقبلون محفظة معينة أو العكس ؟ كثير من المحافظ تعرض قائمة لمواقع التجارة الإلكترونية التي تقبل خدمة محافظهم، يلي هذا- عرض بعض المحافظ الإلكترونية المتاحة وماذا فعل منتدى World Wide Web Consortium (والذي يتم اختصاره إلى W3C) لتوحيد المحافظ الإلكترونية.

eWallet

Entry Point التي اندمجت مع Infogate تنتج محفظة e wallet وهي برامج محفظة يقوم المستهلكون بتفريغها وتركيبها على الكمبيوتر الخاص بهم (ويطلق عليها Client- side Wallet) وهي ليست مخزنة على سيرفر مركزي مع محافظ آخرين. ومثل التكنولوجيات الأخرى للمحفظة فإن e-wallet تخزن معلومات شخصية ومعلومات متعلقة بالسداد داخل المحفظة الإلكترونية، ومما يدعو للاهتمام أن e-wallet توفر مكاناً في المحفظة الإلكترونية للمستخدم لتخزين صورته المفضلة- تماماً مثل المحفظة الحقيقية، وعندما تريد شراء صنف ما- فما عليك إلا أن تضغط Click لايقونة المحفظة e-wallet على جهاز الكمبيوتر الخاص بك وتدخل كلمة السر، وتقرر بطاقات الائتمان التي تختارها من e-wallet إلى نموذج الفحص، وتستكمل محفظة e-wallet باقي النموذج على أساس المعلومات الشخصية التي قدمتها عند تركيب البرنامج، ولحماية معلوماتك فإن المحفظة e-wallet تشفر وتحمي كلمة السر، ويمكن تفريغ e-wallet بضغط وصلة أيقونة التفريغ المناسبة الموجودة على الصفحة الداخلية e-wallet ومن الطبيعي فإن محفظة e-wallet تعمل مع كل من ٤.٠ Internet Explorer و ٤.٠ Netscape Navigator و ٤.٠ Netscape Navigator.

محفظة باسپورت ميكروسوفت

-(Microsoft Passport Wallet)-:

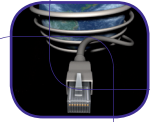
وهي محفظة تأتي سابقة التركيب في Internet Explorer ٤.٠ وأعلى، ولكنها بالطبع ليست في Netscape Navigator ولكن رغم ذلك يستطيع مستخدموا Netscape Navigator تركيب واستخدام محفظة باسپورت ميكروسوفت، وهي تعمل بنفس الطريقة مثل معظم المحافظ الإلكترونية، وبلااستكمال الأوتوماتيكي لنماذج الطلبات عندما تطلب منها عمل ذلك،

Client-Side تكون غير متاحة عندما تقوم بالشراء في مكان غير المكان الذي يوجد به الكمبيوتر الموجودة عليه المحفظة، ومعظم مستهلكي الإنترنت جوالون ويتمتعون بحرية الشراء من أي مكان وفي أي وقت.

وحتى يمكن أن تكون المحفظة مفيدة في مواقع Online الكثيرة، يجب أن تكون قادرة على جعل مواقع البيانات شائعة في أي نماذج للتجار وفي أي موقع يزوره المستهلك، وهذا الدخول معناه أن صانع المحفظة الإلكترونية والتجار من مواقع كثيرة يجب أن ينسقوا جهودهم حتى تعرف المحفظة على أي معلومات للمستهلك تذهب إلى كل من نماذج التجار، وهذه المهمة يمكن أن تكون مثبطة للهمم، ولكن صناع المحافظ قد حققوا خطوات واسعة نحو التوصل إلى محفظة عالمية، ومع هذا لم يتحقق هذا الهدف بعد.

والسؤال الذي يثار.. ما هي المعلومات التي تخزنها المحفظة الإلكترونية بالضبط؟، كحد أدنى: تخزن المحفظة الإلكترونية معلومات الشحن والفواتير شاملة لأسماء المستهلكين (الأولى والأخيرة) وعنوان الشارع والمدينة والولاية والدولة والكود البريدي (ZIP)، ومعظم المحافظ الإلكترونية يمكنها أن تحمل أسماء وأرقام بطاقات الائتمان، بما يقدم للمستهلك خيار بطاقة الائتمان على التفحص Online، وبعض المحافظ الإلكترونية تحمل كذلك نقداً إلكترونياً من مختلف الموردين مثل (e-cash) وبعض المحافظ تحتوي على شهادات رقمية مشفرة، بحيث تعرف بأمان مالك المحفظة، والمحافظ التي تخزن شهادات رقمية بصفة خاصة محمولة (Handy) عندما تتسوق في موقع يطلب معلومات موثقة للمستخدم، لأن المحفظة يمكنها تقديم الشهادة تلقائياً.

والمحافظ الإلكترونية مفيدة بصفة خاصة وتوفر قدراً كبيراً من الوقت، وسبب هذا: عندما يستوفي المتسوقون بطاقاتهم الإلكترونية للتسوق فإنهم يصلون إلى المتخصص لتأكيد اختياراتهم، وعند المتخصص يجدون صفحة أو صفحتين يجب عليهم أن يقوموا باستيفاء بياناتها مثل الإسم والعنوان ورقم بطاقة الائتمان ومعلومات شخصية أخرى، والمشكلة أن هذه النماذج تستغرق وقتاً لاستيفائها، ويتكرر ضرورة ملء نماذج طويلة يكلف الصناعة الإلكترونية ملايين الدولارات، لأن العدد الكبير من الناس يجدون النماذج محبطة ويهجرون بطاقات التسوق في مكان الفحص، وقد وجدت بعض البحوث مثل Forrester Research و Jupiter Communications أن ما بين ٦٥٪ و ٢٧٪ من المتسوقين اختاروا المنتجات التي يرغبون في شرائها، ولكنهم فشلوا في استكمال عملية الفحص، وقد كشف Brodia أن مستهلكي الويب (Web) كانوا أقل احتمالاً لهجر بطاقات تسوقهم في موقع الفحص عندما يستخدمون المحافظ الإلكترونية التي تدخل المعلومات المطلوبة في نماذج الفحص أوتوماتيكياً، وأشارت النتائج الأساسية الأخرى إلى أن المستهلكين كانوا يشعرون بأمان أكثر بالنسبة للمحافظ الإلكترونية الصادرة من المؤسسات المالية الرئيسية، بالإضافة إلى أن دراسة Brodia أوضحت أن المستهلكين امتدحوا مزايا التسوق على الإنترنت عن التسوق في مخازن Brick- and Mortar، ولكن الشئ الذي كان يؤرقهم هو تأمين التسوق المباشر Online، ويعترف أصحاب الماستر كارد بأهمية ملائمة المحافظ الإلكترونية، فماستر كارد تعرض محفظتها الإلكترونية الخاصة المسماة

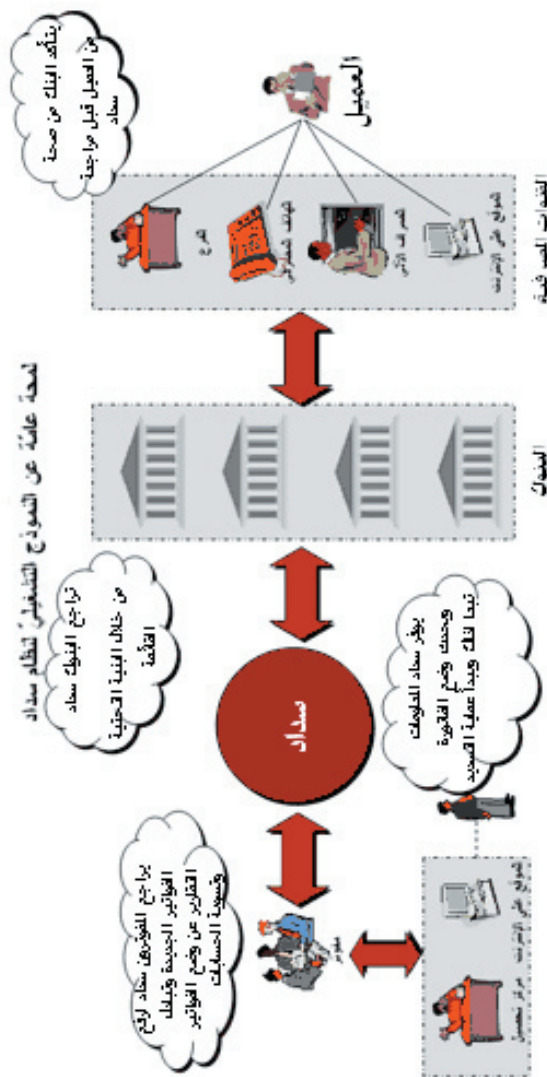


م. مؤيد محمد مصطفى
مشرف وحدة نقاط البيع

السداد الإلكتروني

تعريف بسداد

كيف يعمل نظام سداد



١. يرسل المفوتر معلومات موجزة عن الفاتورة إلى سداد في موعد محدد
٢. يتأكد سداد من صحة المعلومات المتلقاة ويحفظها في قاعدة بياناته
٣. يبلغ سداد المفوتر بأي مشاكل موجودة في المعلومات المستقبلية
٤. يطلب العميل المعلومات عن الفاتورة (الفواتير) من خلال أحد القنوات البنكية (الفرع ونقاط البيع والهاتف المصرفي والصراف الآلي ومواقع البنوك على الإنترنت)
٥. يرسل البنك الطلب إلى سداد
٦. يسترجع سداد المعلومات من قاعدة بياناته ويرسلها إلى العميل
٧. يختار العميل الفاتورة (الفواتير) الواجبة السداد
٨. يخصم البنك المبلغ من حساب العميل ويؤكد العملية
٩. يحدّث سداد قاعدة بياناته بناءً على التأكيد الوارد من البنك
١٠. يبلغ سداد المفوتر (المفوترين) الممنّين بالتسديد أنياً
١١. في آخر اليوم، يرسل سداد تعليمات التسديد بواسطة نظام سريع
١٢. في آخر اليوم، يتلقّى المفوترون تقارير التسوية من سداد وفيها تفاصيل العمليات المنجزة بواسطة سداد
١٣. يعدل سداد وضع الفواتير إلى "مدفوعة"

رؤية سداد

تقوم الرؤية الخاصة بسداد على عدة محاور وأهداف، أهمها تكوين قاعدة إلكترونية لتسهيل عملية انسياب الفواتير والمدفوعات الإلكترونية من أجل أن تكون هذه المنصة الإلكترونية عبارة عن وسيط بين البنوك والمفوترين لتشكل الأساس لعلامة تجارية للدفع الموثوق. حيث أن عملية الدفع ستتم من خلال استخدام تقنيات متطورة جداً حتى تتمكن من خدمة المستهلك بطريقة فعالة وبتكاليف أقل في الوقت والمكان الذي يشاء العميل.

فوائد سداد

المنافع التي يعود بها نظام سداد على :

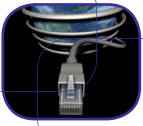
• العملاء

أظهرت دراسة أجرتها سداد مؤخراً على عينة كبيرة ممن يقومون بعمليات تسديد فواتير من وقت لآخر بأن العناصر الهامة والحساسة لديهم تتابعاً هي الوقت

الذي يهدر في عمليات التسديد التقليدية، الحصول غير المريح على الفواتير من خلال النظام الحالي، إنتهاء مواعيد التسديد، وقطع الخدمات الناتجة عن التأخر في إرسال المعلومات من قبل البنوك.

• الجهات المفوترة

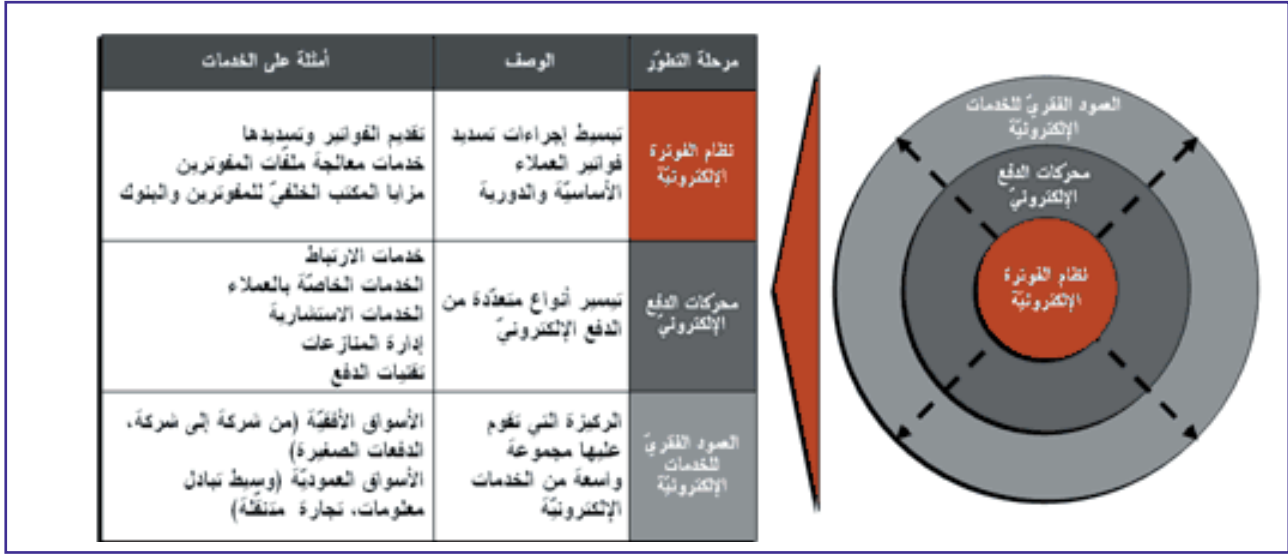
الجهات المفوترة أيضاً ستشملهم الفوائد التي ستعود من تطبيق نظام سداد مثل سرعة الحصول على المبالغ المالية التي تم تسديدها من قبل العملاء حيث أنه حالياً تقوم البنوك



تقنيات مصرفية



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)



الدفع، مما يعطي النظام المصدقية والإعتمادية الكافية لدى العميل النهائي حيث يقوم بنك السودان بمراجعة وتطوير النظام بصفة دورية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان اللازم لعمليات الدفع الإلكتروني.

المناافع التي يعود

بها نظام سداد على البنوك

سوف يعود نظام سداد بالفائدة على البنوك وذلك في أربعة محاور رئيسية هي كالتالي:-
دمج عمليات تسديد الفواتير مع القنوات البنكية الإلكترونية الحالية:
سوف يزيد نظام سداد من عدد القنوات الإلكترونية التي يمكن لعملاء البنوك من تسديد فواتيرهم عبرها، وذلك عبر القنوات الخاصة بالبنك الذي يتعاملون معه بالإضافة إلى القنوات الخاصة بالبنوك الأخرى، وهذا سوف يحول عمليات الدفع الإعتيادية التي تتم عن طريق الفروع إلى عمليات دفع إلكترونية مما يخفف من التكاليف التشغيلية الخاصة بهذه العمليات.

التقليل من تعقيدات الربط مع عدة جهات مفوترة مختلفة:

إلى وقت قريب كانت تقوم البنوك بإنشاء وإدارة وصيانة قنوات الربط الخاصة بالمفوترين المتفق معهم، بالإضافة إلى أن كل مفوتر له المواصفات التقنية الخاصة به والتي تشمل على عمليات التحديث والفوترة وقواعد التسديد الخاصة بالفواتير وطريقة إرسال واستقبال البيانات الخاصة بالفواتير، لكن مع سداد سيتم توحيد متطلبات الربط مع كل البنوك مما سيوفر على البنوك المبالغ الطائلة التي تصرف على قنوات الربط السابقة.

التقليل من تكاليف عمليات المطابقة:

سوف تلعب سداد دور جهة المطابقة المركزية مع البنوك والمفوترين وستقوم سداد بعمليات تحويل المبالغ الموجودة في الحسابات لصالح كل جهة مستفيدة حسب طلبها، وحالياً كما نعلم فإن كل بنك يقوم بعمليات المطابقة وتقديم التقارير الخاصة بها لجميع العمليات مع كل مفوتر على حدة، لكن مع سداد سيتم خفض تكاليف عمليات المطابقة وذلك بخفض الوقت والجهد الذي كانت تستهلكه في السابق.

التقليل من الشكاوي والاستفسارات الناتجة عن الفروقات في عمليات التسديد:

مع زيادة الدقة والإعتمادية بعمليات الفواتير المقدمة عن طريق سداد ستستطيع البنوك من التقليل والحد من ظاهرة الشكاوي والاستفسارات الخاصة بظهور الفروقات في عمليات التسديد التي يقوم بها العملاء.

المناافع التي يعود

بها نظام سداد على المفوترين

المفوترين أيضاً ستشملهم الفوائد التي ستعود من تطبيق نظام سداد على أوجه مختلفة منها ما يلي:-

بالإحتفاظ بالمبالغ المالية التي تم تحصيلها من عمليات تسديد الفواتير مبدأً تتراوح بين ٧ إلى ٣٠ يوماً، لكن مع نظام سداد سيتم تحويل جميع المبالغ المحصلة من عمليات تسديد الفواتير خلال يوم عمل واحد فقط، مما يمكن المفوتر من الاستفادة من سرعة توفر النقد في حساباته.

• البنوك

سوف يعود نظام سداد بالفائدة على البنوك وذلك عن طريق التقليل من تعقيدات الربط مع عدة جهات مفوترة مختلفة حيث أنه إلى وقت قريب كانت البنوك تقوم بإنشاء وإدارة وصيانة قنوات الربط الخاصة بالمفوترين، بالإضافة إلى أن كل مفوتر له المواصفات التقنية الخاصة به

بنك السودان

يعود نظام سداد بالعديد من المنافع على بنك السودان ومن أهمها:

• إنشاء بيئة تنافسية والمحافظة في نفس الوقت على التعاون والتكامل داخلها:
من أهم الأهداف الكامنة وراء إنشاء نظام سداد هو إنشاء بيئة تنافسية يتسابق فيها المفوترين لخدمة عملائهم والسعي لراحتهم عبر تقديم حلول التسديد الإلكترونية باستخدام نظام سداد للمدفوعات، كذلك يسعى بنك السودان للتكامل فيما بين البنوك والمفوترين عبر ربط جميع البنوك العاملة في السودان حتى يتسنى تغطية كافة القنوات البنكية والتي يمكن من خلالها عرض وتسديد الفواتير، والعمل فيما بين هذه البنوك في عمليات تمرير واستقبال المعلومات وتحصيل المدفوعات وعمليات المطابقة ونقل الأرصدة الخاصة بالمفوترين.

• التقليل من حمل النقد داخل السودان لما فيه من أخطار:

هدف بنك السودان المركزي للتقليل من حمل النقد وذلك باستخدام نظام سداد للمدفوعات الإلكترونية، وذلك لخطورة حمل النقد لأحتمال تعرضه للسرقة أو التلف أو الضياع. فمن خلال نظام سداد الإلكتروني لن يكون هناك حاجة لحمل النقد والتوجه لفروع البنوك أو مكاتب المفوترين لقيام بعمليات التسديد الإعتادية.

• توحيد أسس المدفوعات الإلكترونية:

في النظام القائم حالياً كل مفوتر مرتبط مع بنك أو عدة بنوك نظام خاص به لا ينطبق مع المفوترين الآخرين في نفس البنك، أو مع بنوك أخرى لنفس المفوتر، لذلك كان لزاماً على بنك السودان توحيد أسس وعمليات الربط الخاصة بالمدفوعات والأنظمة المستخدمة فيها لتشمل وتلبي حاجة جميع المفوترين مع جميع البنوك مما يسهل عمليات الربط الإلكتروني ويلفي حاجة التطوير لأنظمة جديدة مع كل عملية ربط لمفوتر لم يتم ربطه سابقاً.

• تعزيز الثقة والأمان في الدفع الإلكتروني:

الدفع الإلكتروني أحد وسائل الدفع الحديثة التي تم استخدامها في جمهورية السودان مؤخراً، وهناك شريحة كبيرة لم تستخدم مثل هذا النوع من عمليات الدفع وذلك لتخوفها من عدم وجود المصدقية الكافية أو توقع التلاعب فيها لعدم أمان النظام، لذلك قام بنك السودان بالإشراف المباشر بصفته البنك المركزي على مثل هذا النوع من عمليات



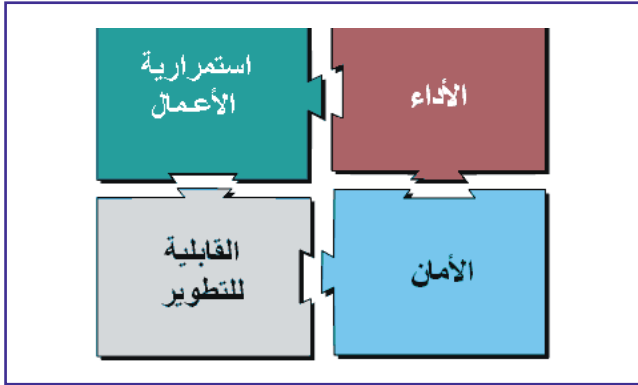
مع نظام سداد سيستطيع العملاء من رؤية وتسديد الفواتير المستحقة عليهم في مكان واحد، كما سيتمكنهم نظام سداد من حفظ السجل التاريخي الخاص بفواتيرهم لإسترجاعه عند الطلب.

نظام (EBPP)

(EBPP) هو اختصار للكلمات (Electronic Bill Presentment and Payment) وترجمتها عرض الفواتير وتسديدها إلكترونياً بحيث تقوم الجهات المفوترة بإرسال فواتيرها إلى العملاء واستلام القيمة التي يتم تسديدها إلكترونياً، ويوجد عدة نماذج لنظام (EBPP) لكن أكثر النماذج استعمالاً هي: النموذج المباشر Direct Model، بحيث تقوم الشركة المفوترة بإرسال فاتورة للعميل من خلال موقعها الإلكتروني أو من خلال موقع إلكتروني لجهة ثالثة. أما النموذج الثاني فهو ما يسمى بالنموذج الموحد Consolidator Model بحيث يتم إرسال الفاتورة أو الفواتير من عدة جهات إلى موقع إلكتروني واحد وتقديمها بشكل إجمالي للعميل لمراجعتها وتسديدها، وهو النموذج الذي قام عليه نظام سداد للمدفوعات، وذلك عن طريق استخدام القنوات البنكية لعرض الفواتير للعملاء ومن ثم تسديدها بكل يسر وسهولة في مكان واحد بدون عناء.

البنية التحتية لسداد

نظام سداد قائم على أربعة عناصر أساسية وهي:-



إستثمارية الأعمال:

- يتم تشغيل نظام سداد باستخدام أحدث التقنيات المتوفرة عالمياً.
- توفر موقع احتياطي للحماية من الكوارث يمكن الإعتماد عليه كلياً في حال حدوث أية طوارئ أو تطوير على النظام الرئيسي.
- إزدواجية الأجهزة ومعدات الشبكات لتجنب أية أعطال.
- توفر خط خاص يربط نظام سداد مع شبكة السودانية الإلكترونية والتي تربط جميع البنوك السودانية.

كفاءة الأداء:

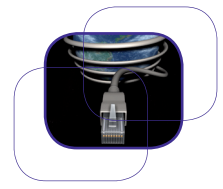
- يتم العمل باستمرار على تطوير نظام سداد لزيادة كفاءته وأدائه وترقيته.
- تم تصميم نظام سداد ليستطيع تنفيذ جميع العمليات الخاصة بالمفوترين الحاليين وكذلك المتوقع إنضمامهم في المستقبل.

القابلية للتطوير:

- تم تصميم نظام سداد مع الأخذ في الاعتبار التوسع والترقية للنظام في أي وقت.
- يمكن التوسع في نظام سداد اقنياً وعمودياً.

الأمان:

- يوجد نظام فعال لمراقبة وحماية الأنظمة الداخلية من أية إختراقات خارجية.
- نظام للحماية من الفيروسات.
- تم تطبيق أنظمة تشفير.
- وجود أنظمة وقوانين وبرامج وعي مستمرة لضمان بيئة العمليات وعدم تأثرها بأية عوامل.



تقنيات مصرفية

سرعة الحصول على المبالغ المالية التي تم تسديدها من قبل العملاء:

حالياً تقوم البنوك بالإحتفاظ بالمبالغ المالية التي تم تحصيلها من عمليات تسديد الفواتير مبدأً تتراوح بين ٧ إلى ٣٠ يوماً، لكن مع نظام سداد سيتم تحويل جميع المبالغ المحصلة من عمليات تسديد الفواتير خلال يوم عمل واحد فقط، مما يمكن المفوتر من الاستفادة من سرعة توفر النقد في حساباته.

التقليل من تعقيدات الربط مع عدة بنوك:

مع نظام سداد سوف يستطيع المفوتر من الربط مع جهة واحدة فقط بدلاً من الربط مع كل بنك على حدة وبذلك سيتم توفير المبالغ الطائلة التي كانت تصرف على قنوات الربط المتعددة.

التقليل من تكاليف عمليات المطابقة:

سوف يستفيد المفوتر من عدم متابعة ومطابقة فواتيره مع عشرة بنوك مختلفة، حيث تلعب سداد دور جهة المطابقة المركزية مع البنوك والمفوترين.

الحد من عمليات إنهاء الخدمة عن العملاء بسبب التأخر في وصول عملية التسديد إلى المفوتر:

نظراً لقصور النظام السابق والخاص بالربط مع البنوك، قد يتعرض بعض عملاء المفوترين لعملية فصل الخدمات عنه لعدم وصول عملية التسديد التي قام بها فعلياً إلى نظام الجهة المفوترة، أيضاً التأخر في إرسالها من قبل النظام المعمول به قد يعرضه لحالة مشابهة أيضاً، وبهذا يقع المفوتر بتكاليف كان يمكن تجنبها لكنها حدثت نتيجة عدم رضا العميل عن إيقاف الخدمة الخاصة به دون معرفة السبب وراء ذلك، أيضاً سيتسبب هذا الفصل في الخدمة من خسارة عوائد مالية كان يمكن تجنبها في وقت توقف الخدمة عن العميل، لكن مع نظام سداد سيتم توفير معلومات دقيقة في وقت قياسي للمفوترين عن عمليات التسديد حال حدوثها.

التقليل من الشكاوي والاستفسارات الناتجة عن الفروقات في عمليات التسديد:

مع زيادة الدقة والإعتمادية بمعلومات الفواتير المقدمة عن طريق سداد سيستطيع المفوترين من التقليل والحد من ظاهرة الشكاوي والاستفسارات الخاصة بظهور الفروقات في عمليات التسديد التي يقوم بها العملاء.

المنافع التي يعود بها نظام سداد على العملاء

أظهرت دراسة أجراها سداد مؤخراً على عينة كبيرة ممن يقومون بعمليات تسديد فواتير من وقت لآخر بأن العناصر الهامة والحساسة لديهم تبعاً هي الوقت الذي يهدر في عمليات التسديد التقليدية، الحصول غير المريح على الفواتير من خلال النظام الحالي، مرور آخر موعد التسديد، وقطع الخدمات الناتجة عن التأخر في إرسال المعلومات من قبل البنوك.

لذلك سوف يستفيد العميل من تطبيق نظام سداد بالتالي:

التقليل من الوقت المستهلك في عمليات التسديد الإعتيادية:

سيتم توفير الكثير من الوقت والجهد للذات كانت تستهلكها عمليات التسديد الإعتيادية من خلال الفروع، حيث سيتمكن النظام العميل من تسديد جميع فواتيره من خلال القنوات البنكية المتعددة دون تحديد بنك معين لهذه العمليات.

الحصول على رسائل تذكيرية خاصة بالفواتير:

سيقوم نظام سداد بعملية تذكير العملاء بالفواتير المعلقة أو غير المسددة الخاصة بهم في أثناء قيامهم بأية عمليات بنكية غير عمليات تسديد الفواتير من خلال أجهزة الصرف الآلي أو الإنترنت البنكية وبذلك سيتم التقليل من خطر نسيان تسديد بعض الفواتير.

المرونة في عمليات التسديد:

سيعزز نظام سداد المرونة في استخدام القنوات البنكية المختلفة للقيام بعمليات التسديد من خلال البنوك التي يتعامل معها العملاء، كذلك سيقوم بتمكينهم من استخدام قنوات بنكية لبنوك أخرى كأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع وذلك لإعطاء مرونة أكبر وخيارات أوسع لعمليات التسديد وعدم تقييدها في قنوات معينة.

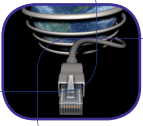
الحد من عمليات فصل الخدمة عن العميل:

كما ذكر سابقاً، فإن السرعة والدقة في توفير معلومات عن عمليات التسديد للمفوترين ستعود أيضاً بالفائدة على العملاء وذلك بتجنيبهم عمليات فصل الخدمة الناتجة عن التأخر في إرسال معلومات التسديد في النظام السابق.

المساعدة في التقليل من حمل النقود الورقية:

كما نعلم فإن نظام سداد سيتمكن العملاء من استخدام قنوات تسديد إلكترونية متعددة، وهذا سوف يقلل من الحاجة لحمل النقود الورقية بصفة دائمة.

مكان واحد لجميع الفواتير:



تقنيات مصرفية



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

نافذة من الأرشيف

خدمات الفاكس

ونظم الأرشيف الإلكترونية



تحتل تقنيات مكننة وأرشفة المكاتب اهتماماً كبيراً لدى المؤسسات الكبرى مثل الجهات الحكومية والشركات الكبيرة الحجم والبنوك المترامية الأطراف ، وفي المقابل تتطور هذه التقنيات بشكل كبير في الآونة الأخيرة وتتسبب العمليات التي

تقوم بها لترتبط بعدد كبير من البرامج ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بعملية الحفظ مثل البريد الإلكتروني والإنترنت وتنظيم الأعمال والملفات، وستناول هذا الموضوع في محاور مختلفة

خالد عبدا لقادر حسن
إدارة الموارد البشرية

٢. كفاءة أكبر في حفظ الفاكسات إلكترونياً .

٤. إمكانية توزيع فاكس واحد لعدة أشخاص عبر الشبكة أو عبر الإنترنت إلكترونياً و أوتوماتيكياً .

٥. حفظ إلكتروني تلقائي لكل الفاكسات وربطها بالأرشيف مباشرة مع سهولة كبيرة في الحصول على نسخة منها وإسترجاعها حتى بعد مرور سنين طويلة

٦. إطلاع مباشر من قبل مدير المؤسسة والمشرفين عليها على كل الفاكسات التي تخرج أو تأتي إلى المؤسسة مما يعطى سيطرة أكبر على إستخدام الفاكس ومعرفة ما يجري في المؤسسة .

٧. إمكانية إرسال فاكس مباشرة من البرامج المختلفة مثل الوورد والإكسل دون الحاجة إلى طباعتها بكل سهولة مما يوفر الكثير على المؤسسة .

٨. القدرة على تحويل الفاكس إلى ملف يمكن الدخول عليه وتعديله وإرفاق محتويات آتية ومن ثم إعادة إرساله أو كتابة ملاحظات على الفاكس على جهاز الحاسب وتعميمه إلى كافة الموظفين دون الحاجة إلى الورق نهائياً .

تجارب ناجحة

قام أحد البنوك السعودية مؤخراً بإستبدال أكثر من ٢٠٠ جهاز فاكس عادي من الإدارة العامة فقط ووضع برنامج خادم الفاكسات Right Fax وربطه ببرنامجه الرئيسي ، وهو كبنك بالتأكيـد يحتوي على كافة بيانات العملاء الشديدة السرية ولكن كما يقول مدير الحاسب الآلي في البنك أن أهم ميزة كان يبحث عنها كانت في ربط الخادم رايت فاكس Right Fax ببرنامـج خادم الرسائل الإلكترونية Server exchange ، والاوت لوك بحيث يمكن نقل الفاكس القادم إلى البنك إلى عدة أفرع تلقائياً مع إمكانية الدخول إلى محتوياته ، ولا يحتاج خادم الفاكسات إلى متطلبات كثيرة لكي يتم وضعه قيد الخدمة والتخلص من الفاكس العادي ولكن وجود شخص متخصص في الحاسب لتنصيب البرامج وتدريب الموظفين عليه وتحديد الصلاحيات تماماً كما تريد تعريفهم على برنامج جديد وقد استطاعت إحدى الشركات تطوير طريقة لتقديم الدعم لزبائنها عبر إستخدام خاصية الإتصال عبر الانترنت لكي يمكن لها حل أي مشكلة في الخادم إلى أي اتصال وإنما عبر البريد الإلكتروني والفاكس عبر الإنترنت .

تلك المتأخرة وما تم حيال المعاملات المستعجلة ، ثم تشعبت العملية لتصبح أكثر ديناميكية بحيث يمكن متابعة تلك المعاملات بين الفروع المختلفة للمؤسسة حتى وإن كانت شديدة البعد عن بعضها البعض والإعتماد في ذلك على قدرات الإنترنت والشبكات المحلية والشبكات العريضة وهذه الخاصية أعطت الإدارة العامة للمؤسسة القدرة على متابعة المعاملات في الفروع وكفاءة سيرها أو النقص في إنهاء المعاملات والتأخير في إنجازها مهما كانت المسافة بين الفروع والإدارة العامة ، ثم تطورت أنظمة الأرشفة لترتبط بالبرامج المحاسبية وشؤون العاملين وتستقي هذه البرامج بياناتها مباشرة من نظام الأرشفة بعد اخذ الموافقة من الموظف المسؤول فمثلاً معاملة خاصة بإدراج موظف جديد في المؤسسة فإن نظام المحاسبة وشؤون العاملين يستقى بيانات الراتب والبدلات وتاريخ المباشرة من القرارات التي صدرت من الإدارة العليا مباشرة عبر الحاسب من المعاملة الأصل بالرقم والتاريخ واسم صاحب القرار والموافقات المدونة إلكترونياً على المعاملة ويمثل ذلك قرارات الانتداب والترقيات وغيرها .

دور الفاكس في الأرشفة الإلكترونية

والى وقت قريب لم يكن التفكير في تطوير نظم الأرشفة يضع الفاكس من ضمن أولوياته ولكن بنظرة فاحصة لأهمية ودور الفاكس في المؤسسة الكبيرة نجد أن هنالك تكاليف ضخمة بالفعل تتفق على معاملات الفاكس تبدأ من مشكلة توفر الأجهزة والتكاليف المصاحبة لهذه الأجهزة مثل الإستهلاك والصيانة والورق وعملية المتابعة والتشغيل وإحتتمالية ضياع المعاملة الفاكسية أو توجيهها إلى جهة ليست ذات العلاقة مع مشاكل عدم الوضوح ومشاكل الإعتمادية ومشاكل أخرى كثيرة تكشف أن المنظمات والمؤسسات الكبيرة تتفق مبالغ طائلة لا يمكن الإستهانة بها مع نسبة خطأ لا بأس بها ومن هنا فإن فكرة إيجاد خادم للفاكس يقوم بإرسال واستقبال الفاكسات التي عادة ما تكون بين جهتين ليس بينهما تسويق إلكتروني مثل الأشخاص العاديين أو الشركات الحديثة التعامل أو جهة حكومية مع قطاع خاص تعتبر فكرة مجزية فعلاً نظراً لعدة أسباب نذكر بعضها .

١. توفير تكاليف شراء عدد كبير من الأجهزة وما يتبعها من مصاريف خاصة بالصيانة والورق وقطع الغيار .
٢. تفادي إحتتمالية تعطل جهاز الفاكس وتأخر المعاملات

تطور تقنيات الأرشفة

بدأت الفكرة عندما تراكمت الآلاف من الملفات على أرشف الأرشيف الضخم لدى الشركات والبنوك والمؤسسات الحكومية ، وبالرغم من وجود تنظيم دقيق لعملية البحث والوصول السريع لهذه الملفات بالطريقة التقليدية المعتمدة على تاريخ المعاملة أو مصدرها أو موضوعها ، إلا أن المشاكل التي يعاني منها الأرشيف العادي لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها كما أن المميزات التي يحصل عليها القطاع من استخدام التقنيات الحديثة تحقق له هدفين مهمين هما بقاء أطول للمعلومات في مقاومة التلف والثاني سرعة الوصول للمعلومة وبعدة طرق بمجرد معرفة معلومات بسيطة عن محتويات الملف ، ولإيماننا هنا إجراء سرد عن مميزات وعيوب الأرشفة الإلكترونية نظراً لصغر المساحة وضخامة الفكرة سوف نتناولها مفصلة في مقال لودعه ، والبلدان المتقدمة تقيم مؤتمرات دولية سنوياً عن هذا الموضوع ولكننا نتحدث هنا عن جزئية بسيطة ظهرت مؤخراً وتحقق فائدة كبيرة لم تكن موجودة في السابق وهي إضافة خاصية خدمات الفاكس وربطها بنظم الأرشفة السريعة .

قدرات أكبر في التخزين

مما لاشك فيه أن ارتفاع القدرات التخزينية مع رخص ثمنها ساعد على نجاح فكرة تصوير المعاملات وحفظها على أقراص صلبة وليزيرية دون دفع الكثير من المال للمحافظة على هذه البيانات حيث أن حجم الصور كبيراً جداً مقارنة بحجم البيانات ، ولهذا فإن تطور تقنيات التخزين فتحت المجال أمام إمكانية تصوير أعداد هائلة من المعاملات يومياً وحفظها بالتاريخ أو الموضوع أو اسم صاحب المعاملة الخ . مما يسهل الوصول إليها ، وعند امتلاء القرص الصلب أو الليزر يتم حفظه في غرف مجهزة لهذا الغرض .

الفاكس إضافة جديدة

في البداية كان الهدف مجرد حفظ المعاملات وإستخراجها ولكن العملية تتطور بإستمرار كما ذكرنا فإذا كانت قد سجلت في الحاسب فلما لا يمكن متابعتها خطوة بخطوة بحيث يمكن لصاحب المعاملة أو المدير المشرف معرفة مكان المعاملة في أي وقت والإجراء الذي تم عليها ومن هو الموظف المسؤول وعمل تقارير يومية أو اسبوعية أو شهرية عن المعاملات المنجزة أو

شركة الفيصل العقارية
إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني



معاً نحقق أحلامك



نبني وندعم ونشتري ونبيع ونؤمن لك كل
ما تحتاجه في مجال العقارات.
تعمل شركة الفيصل العقارية من خلال
كوادر مؤهلة على توفير خدمات مبتكرة
لزبائننا الكرام باقة من الخدمات التي تلبي
إحتياجات العملاء في مجالات متقدمة.

الخرطوم (3) - مقابل الدفاع المدني ولاية الخرطوم
ت: 183595864 - 183595867 - 183595866 فاكس: 56859538



المراجعة في ظل

الأنظمة الإلكترونية



بقلع الباحث / أمير عثمان علي
صندوق التأمين الإجتماعي

إن عالمنا المعاصر يعيش الآن ثورة تكنولوجية في مجال تشغيل البيانات وتجهيزها، والتي من أهم ملامحها دخول التقنية الإلكترونية في مجال المحاسبة، فقد أحدث دخول التقنية الإلكترونية في مجال المحاسبة الكثير من التغيرات في النظام المحاسبي (منهج ومقوماته) كما قلل من الوقت الذي تستغرقه الدورة المحاسبية، ونتيجة لهذه التغيرات التي نجمت عن إدخال التقنية الحديثة الإلكترونية وانتشار استخدامها في المجال المحاسبي تم استبعاد الكثير من إجراءات المراجعة التقليدية، الأمر الذي حتم على المراجع أن يغير من أسلوبه التقليدي وأن يسير التطور. لكن على الرغم من أن استخدام التقنية الحديثة في

المحاسبة قد أدى إلى الاستغناء عن بعض إجراءات المراجعة إلا أنه فتح الكثير من المجالات التي تمكن من تحسين عملية المراجعة ذاتها فهذه التقنية الحديثة من خصائصها السرعة الفائقة في تشغيل البيانات وهذا يعطي للمراجع الفرصة لمراجعة كميات ضخمة من البيانات التي لا تتضمن سوى النادر من الأخطاء التي تقل كثيراً عما هو عليه الوضع في حالة استخدام الطرق اليدوية، كما تمكن المراجع من أن يختار العينات الإحصائية اللازمة للقيام بمراجعاته الاختيارية بسهولة، فضلاً أن المراجع يستطيع استخدام التقنية الحديثة لتحليل بعض العلاقات الحسابية والرياضية، مما يعني أن مستقبل وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة سيعتمد بالدرجة الأولى على مدى الإدراك والوعي للتحديات التقنية المعاصرة سواء في تكنولوجيا المعلومات أو في متطلبات شروط التجارة الإلكترونية.

تعريف المراجعة الإلكترونية

عند استخدام التقنية الحديثة في النظم المحاسبية هذا يعني ضرورة إجراء عمليات المراجعة للتأكد من صحة العمليات بواسطة الحاسوب، ويمكن تعريف عملية المراجعة أو التدقيق بالحاسوب (بأنه عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات بهدف تحديد ما إذا كان استخدام نظام الحاسب الإلكتروني يساهم في تحقيق أهداف المراجعة سواء كانت تتعلق بإبداء الرأي مثل حماية الأصول وتأكيد وسلامة البيانات الواردة في القوائم المالية فيما يتعلق بأهداف الإدارة مثل تحقيق المنشأة لأهدافها بفاعلية واستخدام مواردها بكفاءة).

كما تم تعريف المراجعة الإلكترونية بأنها (عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذا كان استخدام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المنشأة، ويؤيد سلامة بياناتها، وتحقيق أهدافها بفاعلية، ويستخدم مواردها بكفاءة). ويمكن القول بأن استخدام الحاسبات أدى إلى تعقيد عملية المراجعة وعلى وجه الخصوص بيئة الرقابة وذلك لما أحدثته من تغيير في الهيكل التنظيمي للمنشأة، تبعه تغيير في خطوط السلطة والمسؤولية ليصبح أكثر تعقيداً، والتغيير في طبيعة النظام المحاسبي انعكس على طبيعة وتصميم إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية لتصبح أكثر تعقيداً مما انعكس على خطر الرقابة، ومن ثم خطر المراجعة وهذا يقتضى ضرورة أن لا يقتصر المراجع عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية على فهمه لإجراءات الرقابة

الداخلية وحدها وإنما ينبغي أن يمتد هذا الفهم ليشمل بيئة الرقابة والنظام المحاسبي ومدى فعالية التكامل بين هذه العناصر الثلاث المكونة لهيكل الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف الرقابية المخططة.

ويمكن تعريف برامج المراجعة المحوسبة بأنها: (مجموعة من برامج الحاسب التي يمكن من خلالها تنفيذ العديد من الأنشطة مثل قراءة الملفات والتي تحتوي على البيانات واختبار معلومات معينة والقيام بإجراء كافة العمليات الحسابية وأخيراً عرض النتائج بالشكل الذي يتلائم مع حاجة مستخدم هذه المعلومات).

مع زيادة الاعتماد على النظم المحوسبة أصبح استخدام أساليب المراجعة القائمة على الحاسب لا يؤدي إلى مراجعة مرتفعة الكفاءة فحسب، وإنما يعتبر عنصراً ضرورياً لأداء المراجعة بصورة فعالة، وقد أدى هذا التحول في مدخل المراجعة إلى استخدام أساليب لإختبار البيانات، النظم و البرامج، ويجب أن تتوفر للمراجع بيطبيعة الحال عدد من برامج الحاسب الملائمة حتي يمكنه جمع أدلة الإثبات اللازمة باستخدام نظام الحاسب.

إن الأهداف الشاملة ونطاق عملية المراجعة لا تتغير عندما يتم تنفيذ المراجعة في بيئة المعالجة الإلكترونية للمعلومات، كما هي محددة في معيار المراجعة الدولي رقم (٤٠١) بعنوان المراجعة في بيئة المعالجة الإلكترونية للمعلومات، وعلى أي حال فإن تطبيق إجراءات المراجعة قد يتطلب من المراجع النظر في الطرق التي تستخدم الحاسب الإلكتروني باعتباره أداة للمراجعة، وتعرف هذه الاستخدامات المتنوعة



للحاسب الإلكتروني باسم طرق المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي.

أثر التشغيل الإلكتروني

البيانات على خطوات المراجعة

ليس هناك اختلاف بين خطوات المراجعة في ظل الأنظمة اليدوية والأنظمة الإلكترونية، حيث في كلا الحالتين يقوم المراجع بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية يعمل وفقاً للإجراءات المحددة أم لا. ويعتمد تحديد طبيعة ومدى عمليات وإجراءات الفحص التالية على نتائج هذه الخطوة من خطوات المراجعة، فإذا تم تقييم نظام الرقابة الداخلية على أنه نظام قوي ويمكن الاعتماد عليه يمكن للمراجع تخفيض نطاق إجراءات المراجعة التالية. وبعد أن ينتهي المراجع من دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ينتقل إلى الخطوة التالية من خطوات المراجعة وهي إجراء الاختبارات الموسعة لتحقيق صحة العمليات وأرصدة القوائم المالية وتشمل الاختبارات الموسعة:

- اختبارات تفصيلية للعمليات وأرصدة الحسابات.
- إجراءات الفحص التحليلي للمعلومات المالية ويشمل دراسة لبعض العلاقات بين بنود القوائم المالية مثل النسب المالية وتحليل الاتجاهات.

تشابه خطوات المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات مع خطوات مراجعة النظم اليدوية والآلية حيث يقوم المراجع في كل الحالات بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية واختبارات الالتزام والاختبارات الموسعة.

أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على إجراءات المراجعة: يقوم مراجع الحسابات في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات باستخدام إجراءات المراجعة العادية في ظل النظم اليدوية، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات المناسبة لمراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.

يستخدم المراجع إجراءات المراجعة العادية في ظل النظم اليدوية في مرحلة وصف نظام الرقابة الداخلية وفحص وصف نظام الرقابة الداخلية وتشمل الإجراءات التي يقوم بها المراجع في هذه المرحلة المناقشات والاستفسارات التي يحصل عليها من موظفي المنشأة التي يراجع حساباتها، ودراسة دليل الإجراءات، وتوصيف الوظائف، وخرائط التدفق، وجداول القرارات، والإجراءات التي يقوم بها المراجع في هذه المرحلة يمكن استخدامها في حالة مراجعة النظم اليدوية والآلية ونظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.

أما في مرحلة القيام باختبارات الالتزام فإن المراجع يستخدم خليطاً من الإجراءات العادية (في حالة النظم اليدوية) وإجراءات إضافية تلائم نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، وفي مرحلة الاختبارات الموسعة فإن المراجع في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات يستخدم أيضاً خليطاً من إجراءات المراجعة العادية وإجراءات مراجعة تلائم نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.

ويمكن الإشارة إلى أن إجراءات المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات تشمل إجراءات المراجعة العادية بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات المناسبة لنظم التشغيل الإلكتروني للبيانات ولذلك يجب على مراجع الحسابات في حالة تشغيل البيانات إلكترونياً أن يكون على معرفة جيدة بإجراءات المراجعة العادية وإجراءات المراجعة

الإضافية وأن يختار من بينها الإجراءات المناسبة.

النظريات الحديثة

لمراجعة في ظل الأنظمة الإلكترونية

تتغير المناهج المتبعة في مراجعة النظم المحاسبية المحوسبة وخطوات وإجراءات المراجعة المتبعة تبعاً للمفهوم الذي يتبناه المراجع. ويمكن حصر المناهج المتبعة حالياً في مراجعة النظم المحاسبية المحوسبة في النظريات التالية:

١. المراجعة حول الحاسب Computer Audit Around The

تقوم فكرة هذه النظرية في أن يقوم المراجع بتتبع مسار المراجعة حتى نقطة دخول البيانات في أجهزة الكمبيوتر ثم يعيد متابعتها عند نقطة خروجها من الأجهزة في شكل تقارير مطبوعة.

يعتقد أصحاب هذه النظرية أنه إذا كانت البيانات الداخلة للحاسب الإلكتروني سليمة ودقيقة وتم تداول المعلومات التي أنتجها الحاسب بطريقة صحيحة، فإنه بالطبع عمليات وإجراءات التشغيل التي داخل الجهاز تكون صحيحة أيضاً.

يتطلب استخدام هذه النظرية توافر الشروط التالية:

- أن يتم الإحفاظ بالمستندات الأصلية لمدة كافية، هذا وبالنسبة للمستندات التي تنشأ داخل المشروع يجب أن لا تكون بلغة الآلة.
- أن يتم ترتيب وحفظ المستندات بصورة سليمة تمكن المدقق من إيجاد المستندات التي يرى ضرورة الحصول عليها للقيام بعملية المراجعة.
- أن تكون المخرجات مفصلة بدرجة كافية تمكن المدقق من تتبع عملية معينة من بدايتها إلى نهايتها.
- إن عدم توافر شرط واحد من الشروط السابقة يجعل عملية المراجعة حول الحاسب صعبة إن لم تكن مستحيلة.
- تتسم هذه النظرية بالبساطة وسهولة التنفيذ من قبل المراجع، وتقضي أن تتم عمليات المراجعة للبيانات التي يغذى بها الحاسب والتأكد من دقتها وسلامتها ثم مراجعة البيانات والمعلومات الخارجة من الحاسب والتيقن من سلامة تداولها.

وتتمثل مزايا المراجعة حول الحاسب فيما يلي:

- بساطة وسهولة خطواتها وانخفاض تكلفة أداؤها.
- يمكن أداؤها بأقل قدر من الإخلال في ترتيب السجلات.
- يمكن أداؤها من خلال مراجعة بيانات فعلية (بدلاً من أرقام افتراضية).



- يمكن أداؤها بالكامل باستخدام أجهزة الكمبيوتر الموجودة بالمؤسسة.
- تتطلب من المراجع قليل من المهارات والتدريب على عمليات الكمبيوتر.
- تتطلب مساعدة بسيطة من موظف قسمي الحسابات ومعالجة البيانات بالمؤسسة.

عيوب المراجعة حول الحاسب

- عدم القيام بالاختبارات الكافية من المراجع.
- تجاهل وسائل الرقابة على معالجة البيانات المصممة لاختبار بعض الحالات (تشابه أسماء الموظفين أو الأرقام بالخطأ).
- لا يصلح هذا المنهج في حالة الأنظمة المتطورة والمعقدة خاصة في حالة تداخل مخرجات الأنظمة مع مدخلات أنظمة أخرى.
- لا تسمح هذه الطريقة للتأكد من أن عملية تشغيل البيانات كانت صحيحة.
- ويمكن القول بأن المراجعة حول الحاسب ليست إلا نوعاً من أنواع الرقابة بالتنفيذ أي ليست مراجعة وقائية بدليل أنه يمكن استخدامها لمراجعة العمليات المحاسبية بعد التنفيذ.

٢. المراجعة من خلال الحاسب

Audit Trough The Computer

يقوم المراجع في هذه النظرية بتقييم أساليب الرقابة التي تتضمنها برامج الحاسوب التي يستخدمها العميل في معالجة البيانات المحاسبية والحصول على قائمة مخرجات مطبوعة لبعض عناصر مسار المراجعة التي يحددها المراجع، وذلك للتحقق من مهنة الدقة في المعالجة المحاسبية.

تعتمد المراجعة من خلال الحاسب على الأساليب التالية:

- إعداد مجموعة خاصة من العمليات الاختبارية.
- التحقق من صحة برامج الحاسوب نفسها.
- استخدام شبكة الاختبارات المتكاملة.

مزايا المراجعة خلال الحاسب:

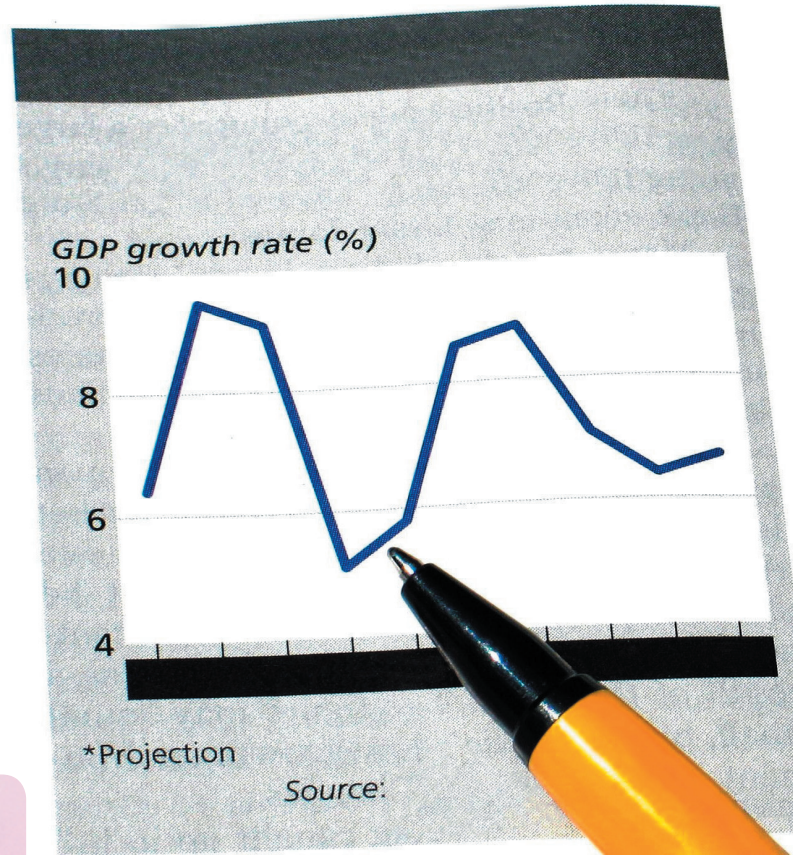
- توفير فرصة كافية للمراجع لإبداء رأيه الفني المحايد في النظام الآلي لأنه يقوم أدلة إثبات كافية ومقنعة على خلاف منهج المراجعة حول الحاسب.
- توفير جهود المراجع حيث يمكنه إبداء رأيه وحكمه على النظام بسرعة أكثر وخاصة عند استخدام برامج مراجعة الحسابات الآلية.
- إمكانية إجراء التعديلات على برنامج المراجعة بسهولة ودون تعديل في جوهر البرنامج بحيث يناسب مراجعة كافة النظم محل المراجعة.

ويرى البعض أن هذه النظرية تعد أكثر إنتشاراً وإن كانت تؤدي إلى نتائج غير كاملة نظراً لإقتصارها على تقييم مدى كفاءة الرقابة الداخلية دون التركيز على صحة عناصر القوائم المالية.

٣. المراجعة بواسطة الحاسب

Audit With The Computer

المراجع في هذه النظرية يقوم باستخدام الحاسوب في قراءة واختبار ومعالجة عينة من البيانات المخرجة بلغة الآلة على سجلات الحاسوب، بمعنى استخدام الحاسوب في جمع أدلة الإثبات والتحقق من صحة التطبيق. حيث تعتبر هذه النظرية أحدث وأفضل استخداماً بين المراجعين لما تتمتع به من مزايا النظريتين السابقتين.



إعداد: د. محمد عبده نعمان

مخاطر التمهيل بصيغة السلم

يتعرض المصرف الإسلامي عند قيامه بتمويل العملاء على أساس صيغة السلم لمخاطر مختلفة، سواء كانت هذه المخاطر متعلقة في عدم قيام المسلم إليه تسليم المُسَلَّم فيه في الموعد المحدد أو عدم تسليمه مطلقاً لعدم توفره، كما قد تكون هذه المخاطر متعلقة بعدم قدرة المسلم إليه تسليم المبيع وتسليم مبلغ السلم، أو مخاطر عدم تسليم المسلم إليه الموجود للمصرف رغم توفره لدى المسلم إليه أو مخاطر عدم تعويض المسلم إليه نتيجة التأخر في تسليم المنتجات من المسلم إليه، كما قد تكون هذه المخاطر ناتجة عن ضعف الجهاز التسويقي بالمصرف للمنتجات التي أستمها على أساس عملية التمويل بصيغة السلم وسوف نقوم بتناول هذه المخاطر فيما يلي:

١) مخاطر عدم تسليم المُسَلَّم فيه في موعده

أه عدم تسليمه مطلقاً لعدم توفره:

يواجه المصرف الإسلامي في حالة التمويل بصيغة السلم مخاطر عدم تسليم المسلم فيه الذي موله المصرف الإسلامي، قال ابن رشد "إذا تعذر تسليم المُسَلَّم فيه، اختلف العلماء فمن أسلم في شيء من الثمر فلما حل الأجل تعذر تسليمه حتى عدم ذلك المُسَلَّم فيه وخرج زمانه، فقال الجمهور: إذا وقع ذلك كان المُسَلَّم بالخيار بين أن يأخذ الثمن أو يصل إلى العام القابل، وبه قال الشافعي، وأبو حنيفة، وابن القاسم، وحجتهم أن العقد وقع على موصوف في الذمة فهو باق على أصله، وليس من شروط جوازه أن يكون من ثمار هذه السنة، وإنما هو شيء شرطه المسلم فهو في ذلك بالخيار، وقال أشهب من أصحاب مالك يفسخ السلم ضرورة ولا يجوز التأخير، وكأنه رآه من باب

الكالي بالكالي، وقال سحنون ليس له أخذ الثمن وإنما له أن يصبر إلى القابل، واضطرب قول مالك في هذا، والمعتمد عليه في هذه المسألة ما رآه أبو حنيفة والشافعي وابن القاسم"، وبالنسبة للمصارف الإسلامية إذا تعذر على المسلم إليه تسليم المسلم فيه المتفق عليه بسبب عدم توفره في الوقت المحدد للتسليم، خاصة إذا كان السلم تم تمويلًا لعملية زراعية، فالمصرف الإسلامي أمام خيارين، إما أن يصبر إلى أن يوجد المسلم فيه فيطالب به، وإما أن يفسخ العقد ويطلب المصرف المسلم إليه بالثمن المدفوع سلماً، ويتضح هنا أن المصرف الإسلامي في كلتا الحالتين يتحمل مخاطر عدم تسليم المسلم فيه في الموعد المحدد وتمثل هذه المخاطر في تعطيل أموال أصحاب ودائع الاستثمار بدون عائد، وبالتالي فإن عدم حصول أصحاب ودائع الاستثمار على عوائد لأموالهم يجعلهم يحجمون عن الاستثمار في المصرف، كما أن هذا يكلف المصرف

الإسلامي تكاليف إدارة الأموال المستثمرة بدون حصوله على مقابل، وهذا يمثل خسارة بالنسبة للمصرف.

٢) مخاطر عدم قدرة المُسَلَّم إليه تسليم المُسَلَّم فيه أو تسليم مبلغ السلم:

إذا تعذر على المسلم إليه تسليم المسلم فيه لأي سبب من الأسباب، وفي نفس الوقت كان الوضع المالي للمسلم إليه لا يسمح له بتسليم مبلغ السلم، بمعنى كان معسراً، في هذه الحالة على المصرف تحمل مخاطر إعسار المسلم إليه وتأجيل مبلغ السلم حتى يتيسر المبلغ لدى المسلم إليه، وقد قال الله تعالى "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة، وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون" سورة البقرة، الآية (٢٨٠)، فقد راعى الإسلام المعسر بأنظاره إلى ميسره، وحصول الأجر لمن أنظره حيث روى "عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول



لمنتجات السلم وتخزينها في مخازن المصرف، يعرض هذه المنتجات إلى التلف إذا لم يستلم المصرف الإسلامي القيام بإعادة بيعها وتوزيعها بشكل سريع، خاصة إذا كان المسلم فيه من المنتجات التي تتعرض للتلف ولا تتحمل التخزين لفترات طويلة، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية، فإذا تلفت هذه المنتجات قبل تصريفها وكان سبب التلف هو المصرف الإسلامي، إذا لم يتم ببذل المجهود اللازم لتصريفها أو كان التلف نتيجة عدم قيام المصرف بتخزين المنتجات تخزيناً سليماً، فإنه في هذه الحالة يتحمل تكلفة المنتجات التالفة، وعليه تعويض أصحاب ودائع الاستثمار بقيمة هذه المنتجات، إذا كان رأس مال السلم في الأساس من أموالهم، حيث إن المصرف الإسلامي باعتباره مضارباً وأخذ أموال المودعين على أساس عقد المضاربة فإنه ضامن إذا تلف رأس مال المودعين بسبب إهمال موظفيه.

قال ابن قدامة "إذا تعدى المضارب وفعل ما ليس له فعله فهو ضامن للمال في أقوال أكثر أهل العلم"، هنا يتحمل المصرف الإسلامي باعتباره مضارباً مخاطر تلف مخزون السلم وبهذا يتحمل المصرف تكلفة هذا المخزون، وذلك بإعادة مبلغ رأس مال الوديعة لأصحابها التي تم استثمارها في بيع السلم ولم تحقق هذه العملية أرباحاً نتيجة تلف مخزون العملية، أما إذا كان سبب تلف المخزون لا يرجع إلى المصرف الإسلامي، ولكن يرجع لأسباب طبيعية كحريق المخزن مثلاً، ففي هذه الحالة يتحمل مخاطر هذه المنتجات أصحاب ودائع الاستثمار، وبالتالي يتحملون خسارة أموالهم المودعة بالمصرف والتي تم استثمارها على أساس عقد السلم.

٦) مخاطر تقلبات أسعار المسلم فيه:

يتعرض المسلم فيه لتقلبات أسعاره مثله مثل أي منتجات أخرى، فإذا ارتفعت أسعار المسلم فيه يحقق المصرف الإسلامي أرباحاً أكبر من الأرباح المتوقعة نتيجة هذا الارتفاع وبالتالي لا توجد أي مخاطر على المصرف، ويتحمل المسلم إليه مخاطر الارتفاع بالأسعار. أما إذا تغيرت أسعار المسلم فيه إلى مستوى أدنى، يعني أن أسعار منتجات السلم انخفضت في تاريخ استلامها عن التكلفة المدفوعة فيها، ففي هذه الحالة يتحمل المصرف الإسلامي خسارة الانخفاض في الأسعار، وفي حقيقة الأمر إن هذه الخسارة بسبب انخفاض أسعار المسلم فيه لا يتحملها المصرف الإسلامي بصفة مباشرة بل يتحملها أصحاب ودائع الاستثمار إذا كان رأس مال السلم من أموال المودعين فقط، أما إذا كان رأس مال السلم من أموال المودعين والمساهمين فإن الخسارة يتم توزيعها حسب رؤوس الأموال، وفي هذه الحالة فإن المصرف الإسلامي يتحمل خسارة مجهوده في عملية إدارة عملية السلم.

إذا تعدى المضارب وفعل ما ليس له فعله فهو ضامن للمال في أقوال أكثر أهل العلم

لتكاليف إضافية.

٢) مخاطر عدم تعويض المسلم إليه لتأخره في تسليم المسلم فيه:

إذا تأخر المسلم إليه في تسليم المسلم فيه للمصرف في الوقت المحدد في العقد مع توفره لديه أو كان قادراً على توفيره، فإنه لا يحق للمصرف الإسلامي تحميل المسلم إليه أي غرامات جزائية نتيجة تأخره ومماطلته عن تسليم الموجود، وقد أشار (رفيق المصري) إن هناك بعض العلماء ينظرون إلى غرامات التأخير في مناقصات التوريد والمقاولة ليست إلا صورة من صور الشرط الجزائي الذي أجازه عدد من العلماء منهم (مصطفى الزرقاء وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية)، حيث إذا اعتبرنا أن المبيع المستحق التسليم في أجل محدد ضرب من الالتزام (يساوي الدين) فإن غرامة التأخير شبهة ربا نسيئة تقضي أو تُربي لنا نجد أن في البيوع المؤجلة (النسيئة السلم) أجاز جمهور الفقهاء نقصان البذل المعجل لقاء التأجيل في البذل المؤجل ولكن لا أعلم أن أحداً منهم أجاز بعد أن يترتب البذل المؤجل في الذمة أن يؤجل هذا البذل المؤجل تأجيلاً آخر مقابل مبلغ من المال، لأن هذا يصير ربا نسيئة، كقول المدين لدائنته: أنظرنني أزدك، أو الدائن لمدينه تقضي أم تُربي، كما يصير هذا داخلاً في بيع الكالبي بالكالبي في صورة منه مجمع عليها ويسمى بالمالكية: فسح الدين في الدين، ويعتبرونها من أشد صور الربا، لذا فإن العلماء الذين أجازوا الشرط الجزائي (غرامات التأخير) مصطفى الزرقاء وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية لم أجدهم ناقشوا مثل هذا في البحث الذي استندوا إليه في إصدار فتاواه.

وقد أشار البروفيسور الصديق الضيرير بقوله "وأما إذا كان عدم التسليم سببه امتناع المسلم إليه عن التسليم مع يساره، فإن حكمه حكم المدين المماطل الذي أصدر فيه مجمع الفقه الإسلامي قراراً بعدم جواز اشتراط التعويض في حالة التأخير عن الأداء أو إذا كان اشتراط التعويض لا يجوز من باب أولى"، وقد أشار قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي رقم (٩٠/٢/٨٩) بفقرته (ز) "لا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المسلم فيه، لأنه عبارة عن دين، ولا يجوز اشتراط الزيادة في الديون عن التأخير".

لذا فإن المصرف الإسلامي في هذه الحالة يواجه مخاطر تلاعب المسلم إليه وعدم التزامه بتسليم المسلم فيه حسب المدة المحددة بالعقد، نتيجة عدم وجود رادع جزائي يجبره بالالتزام بعقد السلم، خاصة إذا كان المسلم إليه متلاعباً، ويتحمل المصرف الإسلامي نتيجة ذلك تكاليف إضافية، الأمر الذي يجب عليه أن يحسن اختيار المسلم إليه، حتى يجنبه ذلك تحمل مخاطر تعطيل أموال المصرف الإسلامي دون تعويض للخسائر الناتجة عن هذا التعطيل.

٥) مخاطر ضعف الجهاز التسويقي بالمصرف لمنتجات السلم:

إن من أهم أسس نجاح عملية التمويل بصيغة السلم وجود جهاز تسويقي فعال بالمصرف الإسلامي يقوم بعرض منتجات السلم وتوزيعها بالوقت المناسب حتى لا يعرض المصرف للمخاطر، نظراً لأن استلام المصرف الإسلامي

بروفيسر الضيرير (وأما إذا كان عدم التسليم سببه امتناع المسلم إليه عن التسليم مع يساره فإن حكمه حكم المدين المماطل)

من أنظر معسراً فله بكل يوم صدقه قبل أن يحل الدين فإذا حل الدين فأنظره بعد ذلك فله بكل يوم مثله صدقه". ونرى أن المصارف الإسلامية نظراً لأنها تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فعليها مراعاة إعسار المسلم إليه، ولكن هذا يكلف المصرف ويعرضه للمخاطر حيث يتحمل المصرف تكاليف إضافية نتيجة قيامه بالتحقق من إعسار المسلم إليه، إضافة للتكاليف الإدارية لعملية إدارة الاستثمار وتعطيل أموال ودائع الاستثمار وظهور المصرف أمام أصحاب ودائع الاستثمار بالمقصر خاصة وأنهم ليس كلهم ملمين بالأحكام الشرعية، لذا يقع على المصرف الإسلامي مسؤولية دراسة الجوانب المالية للمسلم إليه قبل التوقيع على عقد السلم خاصة إذا كانت مبالغ السلم من الودائع الاستثمارية.

٣) مخاطر عدم تسليم المسلم فيه مع توفره لدفع المسلم إليه:

إذا لم يسلم المسلم إليه المسلم فيه للمصرف خلال الفترة المحددة بالعقد مع توفره لديه، أو كان المسلم فيه موجوداً بالأسواق والمسلم إليه قادر على إحضاره ولكنه لم يتم بذلك، بمعنى آخر أن عدم التسليم سببه امتناع المسلم إليه عن التسليم مع يساره، فإن حكمه حكم المدين المماطل.

لذا فإن قيام المسلم إليه بعدم تسليم المسلم فيه في الوقت المحدد بالعقد بالرغم من توفره لديه يعد من الظلم حيث روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أن من الظلم مظل الفنى"، والمسلم إليه يظلم المصرف الإسلامي والذي يعد ظلماً في الأساس على أصحاب ودائع الاستثمار، وذلك نتيجة تعطيل رؤوس أموالهم عن الدوران وحرمان المصرف من الربح الذي يمكن أن يحققه لو أنه استلم المسلم فيه في الوقت المحدد لعملية التسليم، ونتيجة لهذا التأخير من قبل المسلم إليه فإن المصرف الإسلامي يتحمل تكاليف إضافية نتيجة للمجهود الإضافي المبذول في عملية متابعة المسلم إليه للوفاء بشروط العقد.

وعادة ما يكون النكول وعدم قيام المسلم إليه بتسليم المسلم فيه نتيجة تغيرات في السوق حيث يؤدي ارتفاع سعر المسلم فيه عند موعد التسليم إلى شعور المسلم إليه أنه مظلوم نتيجة الفارق الكبير في السعر فيكون هذا الارتفاع في الأسعار حافزاً للمسلم إليه للنكول، أو قد يكون النكول عند المسلم إليه نتيجة الرغبة في عدم الوفاء بالتزاماته، وفي كلتا الحالتين نجد أن المصرف الإسلامي يتحمل مخاطر هذا النكول، وما يترتب على ذلك من تحمله



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

دراسات مصرفية



إعداد: د. أحمد الصديق جبريل



الأزمة العالمية في الغذاء والطاقة وقفات من الماضي والحاضر

من خير إلى شر ، وتارة أخرى من شر إلى خير ، ومن رخاء إلى شدة ، ومن شدة إلى رخاء ، وكل ذلك بفعل الإنسان نفسه يقول الحق تبارك وتعالى : (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وإذا أراد الله بقوم سوء فلا مرد له وما لهم من دونه من وال) (الرعد: ١١) ، فإذا كانوا في صلاح واستقامة وغيروا غير الله عليهم بالعقوبات والنكبات والشدائد والجذب والقحط ، والتفرق وغير ذلك من أنواع العقوبات جزاءً وفاقاً . وإذا كانوا في شر وبلاء ومعاصي ثم تابوا إلى الله ورجعوا إليه وندموا واستقاموا على الطاعة فإن الله يغير ما بهم من بؤس وفرقة ومن شدة وفقر إلى رخاء ونعمة واجتماع كلمة وصلاح حال بأسباب أعمالهم الطيبة وتوبتهم إلى الله سبحانه وتعالى وقد جاء في الآية الكريمة : (ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) (الأنفال: ٥٢) .

من مظاهر نعم الله على عباده:

يقول الحق عز وجل " وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الله لغفور رحيم " (النحل: ١٨) . بالطبع لا يمكن حصر نعم الله سبحانه وتعالى على عباده ، ولكن هذه بعض من مظاهر نعمه للتدبر والتبصر :

(١) نعمة الخلق : يقول الله سبحانه وتعالى : (لله مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ) (الشورى ٤٩-٥٠) .

(٢) نعمة تعاقب الليل والنهار : يقول الله سبحانه وتعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيَكُمُ لَيْلٌ تَسْكُنُونَ فِيهَا أَفَلَا تُبْصِرُونَ * وَمَنْ رَحِمْتُمْ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (الفصل ٧٢-٧٣) .

(٣) نعمة الماء : قال تعالى " وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادَرُونَ) (المؤمنون: ١٨) .

(٤) نعمة تدليل الأرض (ظواهرها وباطنها) وتسخيرها : يقول الله تعالى " هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ " (الملك: ١٥) وقوله سبحانه وتعالى " أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مَهَادًا " (النبأ: ٦) وقوله سبحانه وتعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِمْسَاتٍ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ * وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ * وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمِنْهَا يَشَارِبُونَ أَفَلَا يَشْكُرُونَ) (يس: ٧١-٧٢) . وقوله تعالى : (وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَبْذُرُهُ وَرَسُولَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ (الحديد: ٢٥) وقوله تعالى (وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَاحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ * وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِيُزَكِّىَ عَنْكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ * وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَنزِيلُ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ رَبُّكَ الْغَفُورُ الْعَلِيمُ) (النحل: ١٠-١٢) .

أبدأ مقالتي هذا بما جاء عن الإمام ابن قَيِّم الجوزِيَّة - رحمه الله رحمة واسعة - في حديثه عن إفساد الناس للكون، حيث قال : (ومن له معرفة بأحوال العالم ومبدئه يعرف أن جميع الفساد في جوه ونباته وحيوانه، وأحوال أهله حادث بعد خلقه بأسباب اقتضت حدوثه، ولم تزل أعمال بني آدم ومخالفاتهم للرسل تحدث لهم من الفساد العام والخاص ما يجلب عليهم من الآلام، والأمراض، والأسقام، والطواعين والقحوط، والجذوب، وسلب بركات الأرض، وثمارها، ونباتها، وسلب منافعها، أو نقصانها أموراً متتابعة يتلو بعضها بعضاً، فإن لم يتسع علمك لهذا فاكثف بقوله تعالى: (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (الروم: ٤١) ، ونزل هذه الآية على أحوال العالم، وطابق بين الواقع وبينها، وأنت ترى كيف تحدث الآفات والعلل كل وقت في الثمار والزرع والحيوان، وكيف يحدث من تلك الآفات آفات آخر متلازمة، بعضها أخذ يرقاب بعض، وكلما أحدث الناس ظملاً وفجوراً، أحدث لهم ربهم تبارك وتعالى من الآفات والعلل في أغذيتهم وفواكههم، وأهويتهم ومياهم، وأبدانهم وخلقهم، وصورهم وأشكالهم وأخلاقهم من النقص والآفات، ما هو موجب أعمالهم وظلمهم وفجورهم، ولقد كانت الحبوب من الحنطة وغيرها أكثر مما هي اليوم، كما كانت البركة فيها أعظم، وقد روى الإمام أحمد بإسناده أنه وجد في خزائن بعض بني أمية سريرة فيها حنطة أمثال نوى التمر مكتوب عليها هذا كان ينبت أيام العدل، وهذه القصة، ذكرها في مسنده . على أثر حديث رواه . وأكثر هذه الأمراض والآفات العامة بقية عذاب عذبت به الأمم السالفة، ثم بقيت منها بقية مرصدة لمن بقيت عليه بقية من أعمالهم، حكماً قسطاً، وقضاء عدلاً، وقد أشار النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى هذا بقوله في الطاعون (إنه بقية رجز أو عذاب أرسل على بني إسرائيل) . وكذلك سلط الله سبحانه وتعالى الريح على قوم سبع ليال وثمانية أيام، ثم أبقى في العالم منها بقية في تلك الأيام، وفي نظيرها عظة وعبرة، وقد جعل الله سبحانه أعمال البر والفاجر مقتضيات لآثارها في هذا العالم اقتضاء لا بد منه، فجعل منع الإحسان والزكاة والصدقة سبباً لمنع الغيث من السماء، والقحط والجذب، وجعل ظلم المساكين، والبخس في المكائيل والموازين، وتعدي القوي على الضعيف سبباً لجور الملوك والولاة الذين لا يرحمون إن استرحموا، ولا يعطفون إن استعطفوا، وهم في الحقيقة أعمال الرعايا ظهرت في صور ولائهم، فإن الله سبحانه بحكمته وعدله يظهر للناس أعمالهم في قوالب وصور تناسبها، فتارة بقحط وجذب، وتارة بعدو، وتارة بولاة جائرين، وتارة بأمراض عامة، وتارة بعموم وآلام وغموم تحضرها نفوسهم لا يتفكرون عنها، وتارة بمنع بركات السماء والأرض عنهم، وتارة بتسليط الشياطين عليهم تؤزهم إلى أسباب العذاب آذاً، لتحقق عليهم الكلمة، وليصير كل منهم إلى ما خلق له، والعاقل يسير بصيرته بين أقطار العالم، فيشاهده، وينظر مواقع عدل الله وحكمته، وحينئذ يتبين له أن الرسل وأتباعهم خاصة على سبيل النجاة، وسائر الخلق على سبيل الهلاك سائرون، وإلى دار البوار صائرون، والله بالغ أمره، لا معقب لحكمه، ولا راد لأمره .

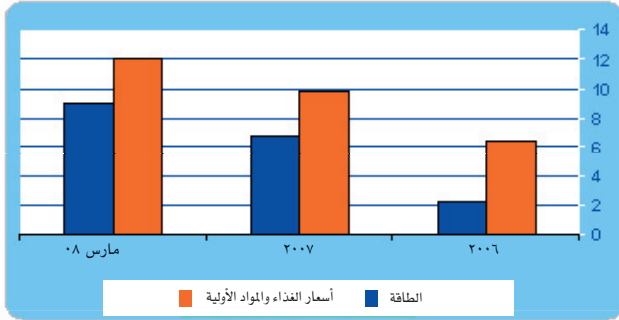
أوردت هذه المقدمة علها تساعد ولو قليلاً في فهم وتفسير ما يصيب البشرية من تقلبات ، تارة



في الدول المتقدمة خلال العام الحالي.

ولم يكن بمعزل عن ذلك تأثير إرتفاع أسعار الطاقة على الغذاء حيث أنها تمثل أهم العوامل المؤثرة على الإنتاج بجانب تقلبات الطقس وتدني مخزون الأغذية وتنامي طلب المستهلكين في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية مثل الصين والهند، وهي أمور أدت بمجملها إلى تفاقم هذه الأزمة. وفي الرسم البياني التالي يظهر الإرتباط بين إنتاج الغذاء والمواد الأولية والطاقة:

شكل رقم (٢) الإرتباط بين الطاقة والغذاء



المصدر: صندوق النقد الدولي (بتصرف).

من الرسم أعلاه يلاحظ الإرتباط الوثيق بين إرتفاع أسعار الطاقة وإرتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية، بحيث أنه كلما زادت أسعار الطاقة أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة نقص الغذاء بسبب إرتفاع تكلفة الإنتاج وضعف الطلب على المنتجات، وتقليلاً من خطر الإعتماد على موارد الطاقة الحالية إتجهت بعض الدول الكبرى للبحث عن بدائل للطاقة فإتجه البحث إلى مجال الطاقة الحيوية والحديث عن وقود الإيثانول وفي تقديره أن ذلك سيعقد الأمور أكثر مما كانت عليه بحيث يتحول جزء من المنتجات الزراعية المتاحة للإستهلاك إلى الإستفادة منه في مجال الطاقة مما يخلق فجوة في المحاصيل المنتجة والتي تجد طريقها للإستهلاك بدلاً عن تحويلها إلى طاقة بديلة للنفط وغيره من مصادر الطاقة، وفي هذا السياق أورد ريك سيرر رئيس عمليات شركة Craft Foods في أمريكا الشمالية "نحن بالتأكيد كمجتمع نرغب في تقليل اعتمادنا على النفط الأجنبي... وللأسف فإن التفضيخ بإنتاج الوقود العضوي له عواقب غير مرغوب فيها فيما يتعلق بالتأثير على أسعار الغذاء." وأشار إلى توجيه المزيد من الأراضي الزراعية لإنتاج الذرة وتقليل المحاصيل لزراعة القمح وفول الصويا مما أدى إلى إرتفاع أسعارهما حتى مع استمرار إرتفاع أسعار الذرة بسبب نمو الطلب، وحذر رئيس مجموعة نستله (شركة منتجات غذائية عالمية) بيتر برايك من أن زيادة الإعتماد على المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي يعرض للخطر تزويد سكان العالم بالغذاء، وقال بأنه إذا كانت الخطة تقوم كما يجري الحديث الآن على توفير ٢٠٪ من الطلب المتزايد للمنتجات النفطية من خلال الوقود الحيوي لن يبقى ما يؤكل !!!

التحديات والفرص:

في تقديره، وبالنظر إلى مجمل المكونات العالمية، لم يكن هنالك موجه أو هادي لمكونات النظام العالمي، وأن كل محاولات العلاج كثيراً ما تغطي الهدف لإعتمادها على آليات غير عادلة، وبالتالي فإن الأمر بيد المسلمين عرفوا أم لم يعرفوا، لأن صلاح هذا العالم في صلاح سياسته (لا أعني السياسة بمفهومها الحديث)، وهذا لا يتأتى إلا بالمنهج الإسلامي على الإطلاق، وإلا فإن الأزمات لن تبارح العالم مسلمه وكافره لأن الله يصيب أمة الإسلام بما يصيبها بسبب ذنوبها تارة، وإبتلاء واختباراً تارة أخرى، كما أنه جل وعلا يصيب الأمم غير المسلمة بما يصيبها إما عقوبة لما هي عليه من مخالفة لأمر الله وإما لتكون عبرة لمن اعتبر، وإما لتكون ابتلاء للناس، هل ينجون أو لا ينجون؟ قال الله تعالى: (فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ فَمِنْهُمْ مَن أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَن أَخَذَتِ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَن خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَن أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) ... هذا فيما يخص التحديات أما الفرص فإن إعمال فقه الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى بكافة أشكالها بنية العبادة لله سبحانه وتعالى لهي السبيل الصحيح والمؤثر لإنتشار البشرية من هدهتها، وفق منهج يعتمد سلاح العلم والمعرفة، فهذا في تقديره يعد فرصة للكسب الديني بالجزاء من الله سبحانه وتعالى كما أنه فرصة للكسب الدنيوي بنعمة الأمن والإطعام وهاتان النعمتان مقرونتان بالعبادة. كما أننا نحتاج إلى أن نبدأ بفقه الرسالة (وأنذر عشيرتكم الأقربين) وتصور قصة نزول هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث أنها نزلت بسحر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو على جبل الصفا ينادي وقد إجتمع الناس حوله صلى الله عليه وسلم: (يا بني كعب بن لؤي، يا بني مرة بن لؤي، يا آل قصي، يا آل عبد شمس، يا آل عبد مناف، يا آل هاشم، يا آل عبد المطلب، يا صفية أم الزبير، يا فاطمة بنت محمد، أنفذوا أنفسكم من النار، إني لا أملك لكم من الله شيئاً).

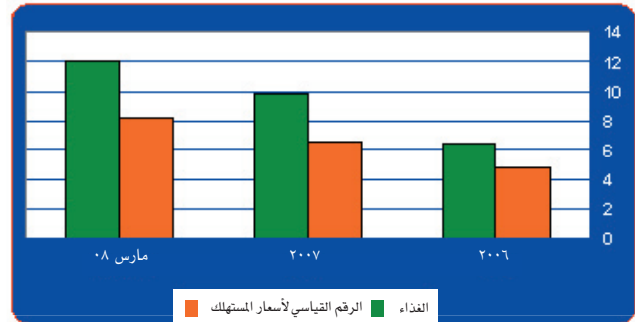
فَأَسْأَلُكَ سُبُلَ رَبِّكَ ذُلًّا يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلَفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْتَبِرُونَ × وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يُوَفِّقُكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعَمَرِ لَكُنَّ لَا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ × وَاللَّهُ فَضْلٌ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فِيمَا أُفْلُوا بِرَادِي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ سَوَاءٌ أَفَبِعِزَّةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ × وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِعِزَّةِ اللَّهِ هُم بِكَافِرُونَ (النحل ٦٥ - ٧٢) وقوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلَفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلَفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ × وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ أَلْوَانٌ مُخْتَلَفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ) (فاطر ٢٧ - ٢٨).

ملامح أزمة الغذاء والطاقة في العالم:

(أكد روبرت زوليك، رئيس مجموعة البنك الدولي حاجة العالم إلى العمل وتوفير الموارد وتحقيق النتائج المرجوة في الوقت الحالي لمواجهة التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي بشأن الأسباب التي أدت لحدوث أزمة الغذاء التي يشهدها العالم اليوم، وذلك خلال مؤتمر صحفي عقد في روما، في شهر يونيو المنصرم، أثناء المؤتمر الرفيع المستوى المعنى بالأمن الغذائي العالمي، وأكد زوليك أن هذه الأزمة ليست بكارثة طبيعية، بل إنها كارثة من صنع البشر ويمكن معالجتها) ونحن أيضاً نتفق مع زوليك في أن الأزمة من صنع البشر، وإن إختلفت المسببات النظرية، ونحله إلى كلام إبن القيم في ذلك إن رغب وفهم.

وفي دراسة حديثة أعدها صندوق النقد الدولي إتضح أن هنالك علاقة مباشرة بين تغير المناخ وما يتبعه من تغير في الكميات للمواد الأولية والسلع الإستهلاكية وغيرها وبين معاش الناس والذي يعبر عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index كما في الرسم البياني التالي:

شكل رقم (١) الإرتباط بين الغذاء والرقم القياسي لأسعار المستهلك



المصدر: صندوق النقد الدولي (بتصرف).

ويتضح من الرسم أعلاه أنه كلما زادت أسعار الغذاء والمواد الأولية زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وبالطبع فإن ذلك ناتج من شح المعروض من السلع الإستهلاكية والمواد الأولية، وامتد ذلك إلى التأثير على مستويات الأمن الغذائي والمتمثلة في إتاحة الأغذية من الإنتاج المحلي والوارد، والوصول إلى الموارد من أجل إنتاج الأغذية وشراؤها، وإستقرار إمدادات الأغذية ونواحي الإقتصاد الكلي وإستخدام الأغذية ومن ضمن ذلك أفضليات المستهلكين. ووفقاً للبيانات فإنه يتوقع حدوث نباضاً حاد في نمو الإقتصاد العالمي في العام الجاري ٢٠٠٨م قد يصل إلى ما يزيد عن الـ ٤٪ ثم ينحسر في ٢٠٠٩ إلى أقل من ٤٪ وتعتبر السمة السائدة للإقتصاد العالمي في هذه المرحلة تنحصر بين طلب شديد البطء في كثير من الإقتصاديات المتقدمة وتضخم متصاعد في جميع أنحاء العالم، لاسيما في الإقتصاديات الصاعدة والنامية، مدفوعاً بإرتفاع أسعار الوقود والغذاء، بالإضافة للهبوط المتواصل لسعر الدولار ومخاطر الائتمان وإرتفاع أسعار النفط العالمية، حيث تشير إحصائيات منظمة الزراعة والأغذية العالمية إلى أن مؤشر أسعار المواد الغذائية حول العالم، قد ارتفع بنسبة ٥٠٪ عن مستوياته في العام الماضي، وإذا ما أفردنا القمح بالذكر، فس نجد أن أسعاره ارتفعت بثلاثة أضعاف عن الصيف الماضي، بينما ارتفعت أسعار فول الصويا بمقدار ٨٧٪، وأسعار الذرة بمقدار ٣٠٪، وبحسبان أن هذه الحبوب ومشتقاتها تستخدم في علف الحيوان، نجد أن التأثير يمتد إلى المنتجات الحيوانية، وإلى منتجات الألبان، وغيرها ... وفي ذات السياق أكد قادة مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى في إجتماعهم الأخير أن إرتفاع أسعار النفط الخام والغذاء تمثل تحدياً خطيراً للإقتصاد العالمي، كما طالبوا الدول المصدرة للنفط بزيادة إنتاجهم، وأشاروا إلى أن الأسعار المرتفعة للمحاصيل الغذائية ساهمت في تسارع وتيرة التضخم وذلك وسط توقعات صندوق النقد الدولي بأن يصل معدل التضخم إلى أعلى مستوياته



د. عبدا لحفيظ علي حسب الله
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا



سيد علي حسن أحمد
بنك البركة السوداني



اثر البيئة الداخلية على تسويق الخدمات المصرفية

المقدمة :

وتحقيق كل من الربحية للمساهمين واكتساب الثقة في جانب المودعين واكتساب علاقات مصرفية ممتازة مع المؤسسات المصرفية الأخرى.

هنالك العديد من العقبات التي تقف في طريق تسويق الخدمات المصرفية، ومن أكبر التحديات تلك التي تتعلق بالبيئة الداخلية للمصرف، حيث أن صلاح الإدارة على مختلف المستويات يعتبر نقطة البداية في طريق خدمة مصرفية متميزة، كما أن هنالك مشاكل في كيفية ترقية أداء العاملين وتنمية مهاراتهم المهنية والذهنية واكتسابهم المعرفة اللازمة التي تقي من الوقوع في الأخطاء وتساعد في تقديم خدمة متميزة كما تساهم في خلق نوع من الرضاء الوظيفي بين العاملين للحصول على أكبر مجهود يمكن أن يقدم. بالرجوع إلى الدراسات السابقة وجد أن الدراسات التي أجريت لتفسير اثار البيئة الداخلية على تقديم وتسويق الخدمات المصرفية لم تركز مباشرة على اثار البيئة الداخلية المصرفية ولكن هناك دراسات مشابهة أجريت على مؤسسات أخرى غير مصرفية .

يلعب التسويق دورا هاما في أنشطة كافة المؤسسات سواء تلك التي تقدم سلعا ومنتجات مادية، أو التي تقدم خدمات كالفنادق وشركات الطيران والبنوك، ونجد أن جميع هذه المؤسسات تواجه نفس القضايا والتحديات التسويقية. وبما أن المصارف تهتم بتقديم الخدمات المصرفية، فقد وقفت عدة عوامل في طريق تقديم هذه الخدمات التسويقية بصورة متميزة، مما استوجب معالجة عدم التطابق بين احتياجات العملاء وبين إمكانيات المصارف البشرية والمادية والمالية، وازداد الأمر تعقيدا بوجود بيئة محيطة بالمصارف تتسم بالتغير المستمر والتعقيد، لهذا اهتمت هذه الدراسة بالعوامل المؤثرة في تقديم الخدمات المصرفية وركزت على البيئة الداخلية كأحد المؤثرات الهامة.

أن معالجة هذه المؤثرات سوف يزيد من نطاق السوق المتاحة للمصارف من ناحية خدمات أفضل وعملاء ممتازين وإدارة ذو كفاءة عالية مما سوف ينعكس إيجابا في الأداء العام للمصرف



غير كافية ويؤكد ذلك الفقرة (٢٣) حيث تشير إلى أن الإدارة المالية لا توفر كافة الاحتياجات المالية لعملية التسويق، أما الفقرة (٢٠) فكانت درجة الموافقة عليها ضعيفة حيث كانت تتناول موضوع ترويج الخدمات المصرفية بالبنك وهذا ما يدعم هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة:

ليس هناك دليل إحصائي على أن وجود نظام إنذار مبكر على مستوى أداء الخدمات المصرفية يساعد في معالجة الانحرافات التي قد تحدث في أسرع وقت ممكن. حيث أشار اختبار الدرجة المعيارية (Z) الإحصائي على أن كل فقرات الفرضية الثالثة ذات درجة معيارية أكبر من القيمة (١,٩٦) وبالتالي ترفض فرضية عدم وجود دليل إحصائي على فقرات الفرضية الثالثة ومجموعها وهذا يعني أن كل الفقرات ذات دلالة إحصائية، أي أن هناك دليل إحصائي على أن وجود نظام إنذار مبكر على مستوى أداء الخدمات المصرفية يساعد في معالجة الانحرافات التي قد تحدث في أسرع وقت ممكن ولكن تختلف آراء عينة هذه الدراسة حول درجة الموافقة على فقرة و المجموع الكلي للفرضية.

تحتوي الفرضية الثالثة على ثلاثة فقرات تتناول وجود نظام إنذار مبكر على مستوى أداء الخدمات المصرفية يساعد في معالجة الانحرافات التي قد تحدث في أسرع وقت ممكن، فكانت درجة الموافقة متوسطة على مجموع الفقرات الكلي، بينما كانت الموافقة ضعيفة بالنسبة للفقرة (٢٤) والتي تتناول وجود نظام إنذار مبكر على مستوى الخدمات للبنك.

الفرضية الرابعة:

ليس هناك دلالة إحصائية على أن توفر المؤهلات الأكاديمية والخبرات العملية والمهارات الشخصية لدى أفراد الإدارة العليا ينعكس إيجاباً على تسويق وتقديم الخدمة المصرفية. حيث أشار اختبار الدرجة المعيارية (Z) الإحصائي على أن كل فقرات الفرضية الرابعة ذات درجة معيارية أكبر من القيمة (١,٩٦) وبالتالي ترفض فرضية عدم وجود دلالة إحصائية على فقرات الفرضية الرابعة ومجموعها وهذا يعني أن كل الفقرات ذات دلالة إحصائية، أي أن توفر المؤهلات الأكاديمية والخبرات العملية والمهارات الشخصية لدى أفراد الإدارة العليا ينعكس إيجاباً على تسويق وتقديم الخدمة المصرفية ولكن تختلف آراء عينة هذه الدراسة حول درجة الموافقة على فقرة و المجموع الكلي للفرضية.

تحتوي الفرضية الرابعة على سبعة فقرات تتناول توفر المؤهلات الأكاديمية والخبرات العملية والمهارات الشخصية لدى أفراد الإدارة العليا، فكانت درجة الموافقة متوسطة على مجموع الفقرات الكلي، بينما كانت الموافقة عالية بالنسبة للفقرات (٨,٧) والتي تناقش المعايير العلمية لاختيار الموظفين والعلاقات الشخصية في اختيار الموظفين وهذا ما يدل على أن عملية الاختيار لابد أن تتم من أسس ومهارات علمية وخبرات عملية طويلة مما يساعد على اتخاذ قرارات سليمة في التسويق المصرفي بشكل خاص وبقية الإدارات العليا بشكل عام، أما الفقرات (٢١) فكانت درجة الموافقة عليها ضعيفة حيث تناولت الفقرة أن الإدارة تسعى لتحسين أوضاع الموظفين بصورة مستمرة.

الفرضية الخامسة:

ليس هناك دليل إحصائي على وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي السليم وفعالية التسويق المصرفي.

تضمنت كل فقرة على مقياس (ليكرت) الخماسي ما بين درجة غير الموافقة بشدة ودرجة الموافقة بشدة وهي تمثل خمس فرضيات تتوزع فيها الفقرات بدرجات متفاوتة وقد تم توزيع ٧٥ من الاستبيانات على عينة عشوائية تم اختيارها من مجتمع هذه الدراسة والذي يبلغ عدده الكلي ٥٠٠ وهي تمثل ١٥٪ منه وكانت الاستبيانات المسترجعة والمكتملة بالبيانات حوالي ٦٠ بنسبة استرداد ٨٠٪. ولاختبار فرضيات هذه الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.

تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

لا توجد دلالة إحصائية على أن الاهتمام بتطوير أداء العاملين، تنمية مهاراتهم، وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وإعادة الهيكلة والتوصيف الوظيفي كل هذه العوامل تساعد على تقديم خدمات مصرفية متميزة. حيث أشار اختبار الدرجة المعيارية (Z) الإحصائي على أن كل فقرات الفرضية الأولى ذات درجة معيارية أكبر من القيمة (١,٩٦) وبالتالي يكون فيها خطأ التقدير أقل أو يساوي (٠,٠٥) أي بمستوى ثقة (٩٥٪) وبالتالي ترفض فرضية عدم وجود دلالة إحصائية على فقرات الفرضية الأولى ومجموعها وهذا يعني أن كل الفقرات ذات دلالة إحصائية، ولكن تختلف آراء عينة هذه الدراسة حول درجة الموافقة على فقرة و المجموع الكلي للفرضية. تحتوي الفرضية الأولى على عشرة فقرات تتناول الاهتمام بتطوير أداء العاملين وتنمية مهاراتهم في فقرات الفرضية المختلفة، فكانت درجة الموافقة متوسطة على مجموع الفقرات الكلي، بينما كانت الموافقة عالية بالنسبة لفقرات (٤، ١٧,٥، ٢١) والتي تناقش العلاقة بين أداء العمل بإتقان والتدريب، ومكافحة ضغوط العمل من خلال الدوران الوظيفي ووجود الموظف ذو الأفق الواسع يساعد على تقديم خدمات مصرفية متميزة وكذلك الاهتمام بالدورات التدريبية للموظفين وخاصة الجدد منهم، أما الفقرات (٢٦، ٢٩) فكانت درجة الموافقة عليها ضعيفة حيث كانت تناقش مقارنة موظفين البنك بموظفي البنوك الأخرى في اكتساب الخبرات والشعور بالرضا الوظيفي.

الفرضية الثانية:

ليس هناك دلالة إحصائية على أن الأساليب المتبعة حالياً لمعالجة مشاكل ومعوقات التسويق المصرفي غير كافية. أشار اختبار الدرجة المعيارية (Z) الإحصائي على أن كل فقرات الفرضية الثانية ذات درجة معيارية أكبر من القيمة (١,٩٦) وبالتالي ترفض فرضية عدم وجود دلالة إحصائية على فقرات الفرضية الثانية ومجموعها وهذا يعني أن كل الفقرات ذات دلالة إحصائية، أي أن هناك دلالة إحصائية على أن الأساليب المتبعة لمعالجة مشاكل ومعوقات التسويق المصرفي غير كافية ولكن تختلف آراء عينة هذه الدراسة حول درجة الموافقة على فقرة و المجموع الكلي للفرضية.

تحتوي الفرضية الثانية على تسعة فقرات تتناول الأساليب المتبعة حالياً لمعالجة مشاكل ومعوقات التسويق المصرفي بفقرات مختلفة في الفرضية، فكانت درجة الموافقة متوسطة على مجموع الفقرات الكلي، بينما كانت الموافقة عالية بالنسبة للفقرات (١١, ٢٠,٢، ١٩,٢٣) والتي تتناول الأساليب والوسائل لترغيب العملاء الجدد وطرق توجيه إنتاج الخدمات المصرفية وعملياتها من خلال دراسات متخصصة لسوق الخدمات المصرفية وقياس درجة الرضا لدى العملاء ويتضح لنا من خلال نتائج آراء عينة هذه الدراسة أن الأساليب المتبعة حالياً

مكونات البيئة التسويقية:

يقصد بالبيئة التسويقية للبنك مجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة والمحددة للأنشطة التسويقية للبنك ويتأثر النشاط التسويقي ومن ثم عناصر المزيج التسويقي بشكل مباشر بعناصر البيئة والتي تنقسم إلى قسمين:

١. البيئة الداخلية للبنك:

Internal Invironment

وهي التي يمكن التحكم فيها وتشمل المتغيرات الداخلية التي يمكن عدة متغيرات يمكن التحكم فيها بواسطة إدارة البنك وهي تضم الأهداف: تركيبة القوى العاملة في التخصصات المختلفة: الأنشطة والأعمال الرئيسية: الأنظمة والإجراءات الموضوعية: المعدات والآلات المختلفة والمستوي التكنولوجي الخاص به: فروع البنك وإمكاناتها ومدى وجود الربط والتسويق والاتصال بينها: النتائج الماضية للبنك والسمعة: السياسات الداخلية: الخطط الموضوعية والبرامج التنصيلية: التنظيم الإداري القائم: العلاقات الداخلية السائدة والمناخ العام: اتجاهات العاملين وروحهم المعنوية: نمط الإدارة وكفاءتها

٢. البيئة الخارجية للبنك:

External Invironment

ويمكن النظر إلى البيئة الخارجية للبنك على مستويين . مستوى خاص وآخر عام:

أ. البيئة الخارجية الخاصة بالبنك:

Micro External Invironment

وهي البيئة القريبة منه وتتضمن في المتغيرات ذات العلاقة المستمرة أو المباشرة مع البنك فالسوق (العملاء) والبنوك الوسيطة والموردون لاحتياجات البنك وخدماته والبنوك الأخرى التي يتعامل معها البنك يعتبرون أطرافاً يتعامل معها البنك ولا تدخل هذه الأطراف ضمن عناصر النظام الداخلي للبنك حيث لا يمكن التحكم فيها مثل إمكانية تحكم البنك في عوامله الداخلية.

ب. البيئة الخارجية العامة للبنك:

Macro External Invironment

وهي التي تعيشها كل البنوك والمؤسسات المالية في نفس الدولة وتتأثر بها، وتتضمن في عواملها أو متغيراتها في الظروف أو المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والتكنولوجية، والديمقراطية، والمنافسة، وبالطبع يتأثر أي بنك أو مؤسسة مالية بعناصر هذه البيئة ولا يمكن أن ينفصل عنها أو يستمر بمعزل عن تأثيرها.

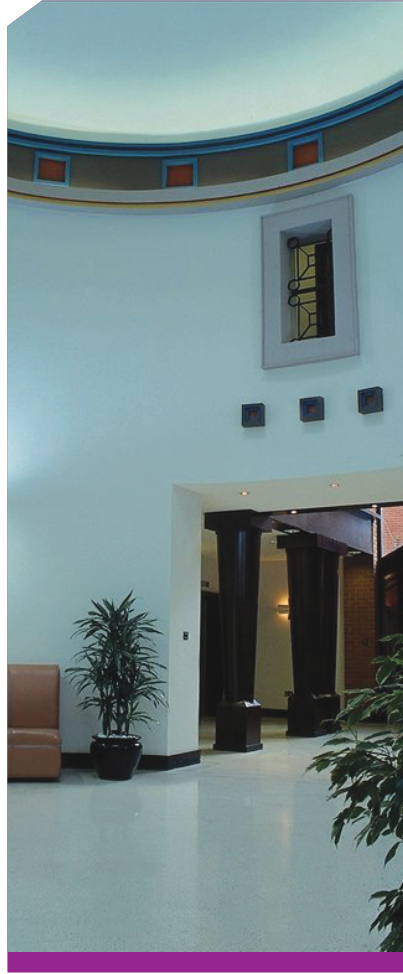
يتضح مما سبق أن المصارف عبارة عن مؤسسات معقدة الأنشطة تقدم إلى عملائها خدمات لها خصائص معينة وهذا يفسر ضرورة استخدام التسويق في العمل المصرفي. وإذا كان من الصعب وضع تصنيف شامل ومبني لكافة الخدمات المصرفية فإنه يلزم تحديد كل خدمة مقدمة وربطها بالفئة أو المجموعة المعينة التي تهتم بها، وأول هذه التسميات تتعلق بالخدمات المقدمة للأفراد والشركات، ويعتبر هذا التحديد ضرورياً لأن حاجات هذين النوعين من العملاء مختلفة رغم ما يبدو من تشابه بينهما في أول الأمر، كما هو الحال مثلاً عند طلب قرض، حيث يختلف الأمر بين المقرض الفرد وبين المؤسسة، سواء بالنسبة لحجم القرض أو بطبيعة الضمانات أو بالمدّة.

اعتمدت هذه الدراسة على استبيان مكون من ٣٤ فقرة،



دراسات مصرفية

بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)



أشار اختبار الدرجة المعيارية (Z) الإحصائي على أن كل فقرات الفرضية الخامسة ذات درجة معيارية أكبر من القيمة (١,٩٦) وبالتالي ترفض فرضية عدم وجود دليل إحصائي على فقرات الفرضية الخامسة ومجموعها وهذا يعني أن كل الفقرات ذات دلالة إحصائية ، أي أن هناك دليل إحصائي على وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي السليم وفعالية التسويق المصرفي ، ولكن تختلف آراء عينة هذه الدراسة حول درجة الموافقة على الفقرة و المجموع الكلي للفرضية. تحتوي الفرضية الخامسة على خمسة علاقات بين التخطيط الاستراتيجي السليم وفعالية التسويق المصرفي في فقرات الفرضية الخمسة ، فكانت درجة الموافقة عالية على مجموع الفقرات الكلي ، حيث كانت الموافقة عالية بالنسبة للفقرات (١٦,١) والتي تناقش النظم الالكترونية المتطورة كثمرة أو مرحلة من التخطيط الاستراتيجي وأثره في عملية تسويق الخدمات المصرفية. أما الفقرات (٢٤,٢٢,٢٣) فكانت درجة الموافقة عليها متوسطة حيث تناولت التنسيق بين الإدارات المختلفة لصياغة الخطة التسويقية واعتماد الإدارة على أسلوب التخطيط الاستراتيجي .

النتائج

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال اختبار الفرضيات وبعد هذه الدراسة والتحليل، أن هناك علاقة قوية بين التخطيط الاستراتيجي السليم وفعالية التسويق المصرفي كما أن من الضرورة توفر المؤهلات الأكاديمية والخبرات العملية لدى أفراد الإدارة العليا خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والمستحدثات في مجال العمل المصرفي في عالم اليوم. ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة ضرورة الاهتمام بالتدريب المستمر والمتواصل للموظفين بالبنك ومدهم بكل المستجدات في العمل المصرفي حتى يستطيعوا مواكبة مما يؤهلهم على تقديم خدمات مصرفية متميزة لعملاء البنك. كما يجب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب خاصة أن العمل المصرفي في عالم اليوم أصبح على مستوى عالمي مما يستوجب إمام الموظف التام بمهام وظيفته والتأكد من علاقة هذه الوظيفة مع المؤهلات الأكاديمية والخبرة العملية المتاحة للموظف، كما يجب الاهتمام بأوضاع العاملين المادية والاجتماعية والسلوكية على جميع مستوياتهم حتى تضمن تقديمهم لخدمات مصرفية متميزة .

التوصيات العامة

١. التأكيد على أهمية وجود دور إدارة التسويق المصرفي ضمن الهيكل الإداري لكل مؤسسة مصرفية
٢. على إدارة المصارف الاهتمام بتوصيات إدارة التسويق المصرفي في المواضيع المقترحة والمقدمة لتطوير الخدمات المصرفية
٣. يجب أن توجه الإدارة العليا بتوفير كل المستلزمات المادية والكوادر المؤهلة لإدارة التسويق المصرفي.
٤. يجب إدراج المفهوم التسويقي الاستراتيجي في كل العمليات المصرفية بغرض تطوير وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة.
٥. يجب تخصيص جزء من ميزانيات المصارف لمواجهة تكاليف البحوث التسويقية والتي غالباً ما تأتي ثمارها في المستقبل القريب.
٦. يجب على المصارف الاهتمام بتطوير أداء العاملين بكل المستويات وتزويدهم بكل المستجدات في الأدوات المصرفية الحديثة حتى تضمن تقديمهم لخدمة مصرفية على درجة عالية من الكفاءة

٤. يجب توفير معينات الاتصال الالكترونية حتى تربط بين كل الإدارات، مما يسهل عملية سرعة اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
٥. يجب العمل على توفير قاعدة بيانات عن العملاء الحاليين والمرتبين والمستهدفين للبنك.
٦. يجب الاهتمام بعوامل جذب العملاء وذلك باختيار الموقع المناسب لتقديم الخدمات المصرفية.
٧. يجب مراجعة شروط الخدمة والامتيازات التي يتحصل عليها الموظف في المصرف كل فترة . وتقييم درجة تقبله للعائد المقدم إليه والذي بدوره يساهم في استقراره المادي والمعنوي مما ينعكس إيجاباً على أداءه الوظيفي.
٨. التدقيق في المؤهلات الأكاديمية عند استيعاب الموظفين الجدد ومجال تخصصاتهم الدقيقة حتى يمكن الاستفادة منهم بصورة قصوى وفعالة.
٩. الاهتمام بتطوير المعدات والأجهزة والبيئة الداخلية العامة في البنك لما لها من أثر مباشر في طريقة وسرعة وإتقان أداء العمل.
١٠. عمل جدول زمني محدد لكل موظف لينال دورات تدريبية عديدة تؤهلهم للعمل بأقسام البنك المختلفة بكفاءة كبيرة .
١١. يجب على الإدارة العليا الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للعاملين على كل المستويات والمشاركة فيه حتى يشيع روح الفريق الواحد في العمل.
١٢. كما يجب على الإدارة العليا متابعة أداء إدارة التسويق المصرفي من خلال التقارير الدورية للإدارة. وذلك للوقوف على حجم الانجازات والإخفاقات إن وجدت والعمل على اتخاذ القرارات المناسبة في شأنها.

الخاتمة

تمثل المصارف حجر الزاوية في المؤسسات المالية، لذا وجب الاهتمام بها وتطورها بما يتناسب مع التطور الكبير والضخم الذي طرأ على طبيعة المعاملات التجارية الدولية واتساع الأسواق الداخلية، واهتمام السياسات النقدية الصادرة من البنك المركزي بعمليات التراكم الرأسمالي، والتي تساهم في جذب المدخرات وإعادة تشغيلها بصورة اقتصادية سليمة مرة أخرى ، كما وجد أن وجود سياسات تسويقية إستراتيجية سليمة لها الدور الأكبر في تحقيق كل الأهداف المرجوة من عمل المصارف ، خاصة وأن البيئة الخارجية بكل عواملها من منافسون وموردون وقوانين وتطورات تكنولوجية كل هذا فرض على البنك أن يعدل في كثير من عملياته وخدماته بل تعدى الأمر إلى أن يتخذ رؤى إستراتيجية بعيدة المدى ، ولا يمكن أن يتم هذا دون البدء أولاً بالبيئة الداخلية للبنك من إدارات وأقسام وموظفين وعمال خاصة وأنه يمكن التحكم في متغيرات البيئة الداخلية حتى تتوافق مع أهداف وسياسات البنك الكلية ، وحيث أنه من الصعوبة التأثير على متغيرات البيئة الخارجية لارتباطها بعوامل أخرى.

كما اتضح أن التقدم العلمي والتكنولوجي في العديد من المجالات فرض واقعا جديدا على المصارف لا بد لها من مواكبته وإيجاد الآليات المناسبة والخدمات المناسبة للتعامل معه. لذا فمن الضروري تضافر الأنشطة والجهود التسويقية قبل وبعد وأثناء إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية . كما يمكن من خلال التأثير على متغيرات البيئة الداخلية أن تقدم خدمة مصرفية متميزة تساعد في تحقيق الأهداف الكلية للبنك والأهداف الاقتصادية المرجوة من الجهاز المصرفي بصورة عامة.

٧. تعتبر الإدارة العليا القائد والقوة في سير العمل المصرفي لذا لا بد أن تكون على درجة كبيرة من الكفاءة الأكاديمية بجانب الخبرة العملية الثرة حتى تتمكن من مواجهة متغيرات العمل المصرفي ووضع الاستراتيجيات المناسبة في الوقت المناسب.
٨. يجب على إدارات التسويق المصرفي متابعة وضع الخطط التسويقية المناسبة والعمل على تأكيدها تطبيقها على أرض الواقع والخروج بنتائج عن الأداء المحقق.
٩. يجب المقارنة باستمرار بين الأداء السابق والحالي لإدارة التسويق المصرفي بالبنك كذلك المقارنة مع المؤسسات المصرفية المنافسة الأخرى.
١٠. يجب على إدارة التسويق المصرفي متابعة المتغيرات وإيجاد واستحداث خدمات مصرفية جديدة وحديثة لمقابلة التطور المتسارع في التجارة والعمل المصرفي في عالم اليوم ولضمان البقاء والاستمرار والمنافسة في السوق المصرفي .
١١. يجب إجراء دراسات مستمرة عن درجة رضا وسلوك واتجاهات العملاء.

التوصيات الخاصة

١. لا بد لإدارة التسويق المصرفي من إزالة ضعف الوعي التسويقي على مستوى البنك وموظفيه
٢. يجب تنشيط حلقات الاتصال بين إدارة التسويق من جانب والإدارات والفروع والأقسام الأخرى من جانب آخر.
٣. الاهتمام بالرد على مكاتبات إدارة التسويق "الرواجع الشهرية" والتي تعتبر إحدى أنظمة الإنذار المبكر.



عبدالله موسى علقم
إدارة البحوث الاقتصادية



إعلام الأنشطة الاقتصادية

Information Economic Activities

الصحافة المتخصصة

:Specialized Press

اختلفت مفاهيم الصحافة المتخصصة وفقاً لوجهات النظر والآراء ويرتبط مفهوم الصحافة المتخصصة بالتخصص المعرفي Knowledge ارتباطاً وثيقاً وذلك وفقاً لطبيعة الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية والتكنولوجية، ويعني التخصص هو تحديد مجالات العمل وتطوير كفاءات إختصاصية مطلوبة باستمرار، وهي من السمات التي تميز التطور البشري في عصر الإعلام، وغايته هو الجمع بين فروع المعرفة لتبين لنا الصورة الكاملة لها كهدف أساسي ينتج عن ذلك أثر مباشر يشكل ارتفاع المستوى الثقافي، والذي أدى بدوره للزيادة والمطالبة بإصدار صحف ومجلات ودوريات متخصصة.

وفي ظل تنامي الأنشطة الاقتصادية في الآونة الأخيرة، إضافة إلى تحرير الدول لبعض الأنشطة الاقتصادية عن طريق برامج الخصخصة وغيرها ومنح القطاعات الخاصة أن تلعب دور اقتصادي أكبر من السابق، إضافة إلى دخول شرائح جديدة على عالم الاقتصاد سواء من خلال التجارة أو المستثمرين أو من خلال برامج النهضة الزراعية والتي استطاعت أن تستقطب أعداداً مقدرة وذلك بسبب خلفية التقارير الدولية حول موضوع الفجوة الغذائية بالعالم، جميع هؤلاء بحاجة الآن إلى معلومات أو

مصادر معلوماتية أكثر..

وقد تحولت الأخبار News الاقتصادية من مجرد فقرات سريعة ضمن نشرات الأخبار الرئيسية إلى فترات تغطية خاصة بالأسواق المالية إلى محطات تلفزيونية اقتصادية بحتة، بعد أن أدركت المؤسسات الإعلامية مدى ارتباط الإعلام بالنشاط الاقتصادي، إذ تشير التقديرات إلى أن الاستثمار في الإعلام الاقتصادي سجل أعلى معدلاته ما بين منتصف أعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م إذ بلغ ١٥٪ من إجمالي استثمارات قطاع الإعلام..

قنوات الإعلام الاقتصادي

Economic Information Channel

الإعلام المتخصص بالدرجة الأولى يجب أن يواكبه دراسات واحتياجات المنطقة، هناك العديد من التطورات الاقتصادية التي تحدث في أكثر من صعيد، القدرة الإعلامية الاقتصادية قادرة على أن تواكب ما يحدث من متغيرات فتحن بحاجة إلى قنوات Channel اقتصادية، ليست كل القنوات الموجودة الآن تلبي المطلوب لأنها اعتمدت في الدرجة الأولى على الإعلان ولا تعتمد على الإعلام، ويلقى الإعلام الاقتصادي الدعم والتشجيع من مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والمؤسسات الاقتصادية، وحتى بالنسبة للمتلقي فإن هذا النوع الإعلامي الذي كان يمثل الوجه الجاد ولغة الأرقام صار جزءاً من يومياته، ارتفع أسعار النفط إلى مستويات

قياسية، ووفرة السيولة والإقبال على سوق الأوراق والأنشطة الزراعية دفع باتجاه الاستثمار في قطاع الإعلام الاقتصادي. فهل هو استثمار مؤقت أم بداية التأسيس لنوع جديد من التخصص؟

وتشكل سوق المطبوعات Publications

الاقتصادية نحو ٦٠٪ من الإعلام الاقتصادي، علماً أن الكمّ الأجنبي Quantity of Foreign الموجه للسوق العربي يمثل ٣ أضعاف المطبوعات العربية، فيما يصل الإعلام المرئي الاقتصادي إلى أقل من ١٥٪، تليه الخدمات الاقتصادية الخاصة مثل الوكالات Agencies الإخبارية والمواقع الإلكترونية E-Mail بالاشتراك بنسبة ٢٠٪.

لا زالت حركة الاستثمار Investment في المجال الإعلامي ضعيفة بالمقارنة مع حركة النمو Growth الاقتصادي عموماً في المنطقة، اقتصاد المنطقة لا يزال يعتمد على النفط Oil كوسيلة وحيدة للنمو الاقتصادي، لكن في المستقبل لا بد أن نحسب حساب إنه لا بد أن يكون لدينا إعلام متخصص في الجوانب الاقتصادية، ولا بد أن يكون لدينا إعلام استثمارات إعلامية أكثر، فالسوق مهيأة للمزيد من الاستثمار الإعلامي.

- هل هناك دوافع أخرى تؤسس لفكر اقتصادي إعلامي؟ أم أنه فقط موضوع أسواق المال هو الأساس؟ النفط لعب دوراً كبيراً جداً في الحركة الاقتصادية التي تشهدها



دراسات مصرفية

بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

ولتفعيل دور الإعلام الاقتصادي ينبغي أن يركز
الخطاب الإعلامي الاقتصادي على القضايا الآتية :

١. التعريف بالتحديات التي تواجه عملية التنمية وبخاصة مشكلة الفساد الإداري والمالي .
٢. التعريف بعناصر القوة والضعف في الاقتصاد القومي وتحديد طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه كل من أدوات السوق والتخطيط الاقتصادي في عملية التوزيع والتغيرات الهيكلية وتحفيز القطاعات الإنتاجية وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة على إجراء عملية التصحيح للهيكلة الإنتاجية .
٣. بلورة الأفكار المتصلة بإقتصاد السوق ومزايا الحرية الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص في الإنتاج وخلق الوظائف وتوسيع نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة. باعتبارها شرطاً لازماً لزيادة إنتاجية المجتمع وإطلاق طاقاته وتنمية روح التنافس بين قطاعات النشاط الاقتصادي وخلق ثقافة الوعي الاقتصادي الذي يمكن أن يساعد على تفعيل المشاركة الإيجابية مع المتغيرات الناجمة عن التحول نحو اقتصاد السوق.
٤. التصدي للظواهر الاقتصادية ذات الصلة ب حياة المواطن كآزمات توزيع المشتقات النفطية والكهرباء والخدمات الأخرى وظاهرة التضخم وتحسين الأجور والرواتب للنهوض بمستوى معيشة الشرائح المختلفة .
٥. متابعة التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية، وتوسيع خيارات الناس، وتنمية الموارد البشرية، ومشكلة البطالة والقضايا الأخرى ذات الصلة بالسكان والقوى العاملة ومتطلبات سوق العمل.
٦. الاهتمام بالقضايا المتعلقة بعلاقة الاقتصاد القومي بالعالم الخارجي وفي مقدمتها الانفتاح الاقتصادي والعملة والاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف والمناطق الحرة والمنظمات، وسبل زيادة التدفقات المالية الواردة والاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من مزايا العملة والانفتاح التجاري والاقتصادي .
٧. الابتعاد بقدر الإمكان عن توجيه الجمهور نحو مجالات استثمارية معينة، لتجنب ما قد يترتب على هذا التوجيه من مكاسب أو خسائر يمكن أن تلقى بتبعاتها على وسيلة الإعلام. فقد يلجأ بعض العاملين في وسائل الإعلام إلى تضليل المستثمرين من دون الإرتكاز على أية تحليل أو دراسات مهنية .
٨. الإهتمام بقضايا البيئة وقضية التوافق بين النمو والإعتبارات البيئية والإستخدام الرشيد للموارد .
٩. إضفاء طابع مشوق على الإخبار الاقتصادية للتخفيف من التعتيد والملل الذي قد يصيب القارئ أثناء مطالعة الإحصاءات والحقائق الاقتصادية وعدم التركيز على النخبة، فيما المواطن العادي مهمل وغير مدرج ضمن أجندة النوعية والتوجه الإعلامي.
١٠. فتح باب النقاش حول القضايا التنموية، لإنعاش الوعي التنموي للمجتمعات.
١١. التقليل بقدر الإمكان من الإعلانات التي تحرض على زيادة الإستهلاك، والوعي بأهمية زيادة الإدخار .
١٢. وضع إستراتيجيات وخطط آنية ومستقبلية للنهوض بالمستوى الفني للمنتج الإعلامي المقروء والإلكتروني في ظل التدفق المطرد للمعلومات والتطورات التقنية العالمية .



المعزز للتنمية، الذي يهدف إلى نشر ثقافة التنمية بعرض وتبسيط وشرح وتفسير وتحليل المضامين الاقتصادية في قوالب إعلامية مهنية جاذبة لخدمة أهداف التعليم والتثقيف ونشر المعلومات وتنشئة المجتمع على مفاهيم تنمية تخدم مصالحهم وتمس حياتهم اليومية ومستقبل أجيالهم.

ويرتبط تطور أداء الإعلام الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً برغبة الدولة في تحسين المناخ الاقتصادي وتوسيع دائرة المشاركة في عملية صنع القرار-Decision Making الاقتصادي، وتحسين درجة الشفافية-Transparency وقبول الانتقاد.

ولضمان نجاح الإعلام في نشر التنمية لابد من وجود رؤية واضحة وإستراتيجية للإعلام الاقتصادي ، تهدف إلى إبراز فلسفة التنمية وتوجهاتها، واستخدام أدوات البحث العلمي لزيادة المقدرات الإعلامية على التحليل والاستقراء-Extrapolation، والمهنية والمصداقية واحترام الحرية الصحافية والاستقلالية في تحديد مشكلات وقضايا وتحديات التنمية، والاستفادة من العلم والتكنولوجيا الإعلامية والثورة التقنية، لبناء قاعدة معلومات وتحليلات يستفاد منها في وضع استراتيجيات وتحليل السياسات.

وتساهم وحدات للإعلام الاقتصادي المعززة لدور التنمية في توجيه سلوك المواطنين، وحضهم على تحمل مسؤولياتهم في مجالات إعادة الأعمار والتنمية، وإبراز وجهة نظر المجتمعات المحلية وعمل تسويق اجتماعي لمشروعات التنمية، بتحويل الصحف ووسائل الإعلام الأخرى إلى مواقع لعرض نتائج الدراسات العلمية الاقتصادية، ومنابر لتبادل الأفكار والآراء الاقتصادية والمعالجات الواقعية لقضايا وهموم التنمية، عبر حضورها بقوة في الفعاليات الاقتصادية وتواصلها مع الحركة الأكاديمية في هذا المجال، واختيار المعلومات والموضوعات بشكل دقيق وجذاب واستخدام أساليب مشوقة من أجل جذب كل شرائح المجتمع للتفاعل مع الوسائل الإعلامية في مجال الإعلام الاقتصادي.

المنطقة، لكن للأسف فتحت متأخرين في مسألة تأسيس ثقافة إعلامية في مجال الاقتصاد، بمعنى أن اقتصاديات المنطقة قائمة على النفط، والسؤال هو كم لدينا من كتاب أو صحافيين متخصصين في قضايا النفط؟ للأسف لا أعتقد أننا نعاني فقراً كبيراً في العنصر الصحافي الذي يعالج قضايا النفط أو قضايا الأسواق المالية بشكل صحافي مهني مستقل، ما زلنا نعاني فقراً في الإعلام إجمالاً وتحديدأ في العمل الصحافي الاقتصادي.

إن الحراك الثقافي Cultural Mobility والتفاعل الاجتماعي Social Interaction الذي نتج عن تزايد التفاعلات المالية في السوق وما صحبه من تغطيات إعلامية مكثفة هو من أهم المكتسبات غير المنظورة التي أثرت فينا وزادت من وعينا الجمعي واتصالنا بأحوال بلادنا الاقتصادية وبما يدور حولنا من متغيرات وتأثيرات.

لقد نجح الإعلام الاقتصادي -لحد ما- في هذه المرحلة التاريخية الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد السوداني واستطاع الدخول إلى كل بيت وبسط المفاهيم وفسر الأحداث وساهم في إزالة الغموض الذي كان يحيط بالعملية الاقتصادية حتى أصبح أبسط الناس قادراً على التحدث بلغة الأرقام والمحافظ والاستثمارات، السوق بحاجة كبيرة جداً إلى مطبوعات متخصصة في قضايا الاقتصاد لتشكيل ثقافة إعلامية جديدة، نحن في مجلة (المال والاقتصاد) نعالج قضايا كثيرة جداً بإيمان أن لكل شيء بعد اقتصادي، نعالج قضايا تكنولوجية اقتصادية مالية ومصرفية إسلامية ، الهم الاقتصادي هو جزء من هموم أي مجتمع، فالفكرة أن تستمر التجربة و أن تؤسس لتصبح مؤسسة لها أبعاد مختلفة تؤثر بشكل ايجابي علي مسيرة التنمية بالبلاد.

الإعلام الاقتصادي والتنمية

Information and Economic Development

تساهم التغطية coverage الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية للشؤون الاقتصادية في التعريف بالنشاط الاقتصادي عن طريق نشر الأخبار والآراء والتحليلات وتفسير المصطلحات الاقتصادية المعقدة ونشر المعلومات التي تشتمل على الحقائق والأرقام والإحصائيات والدراسات والأبحاث. وتنفرد الصحافة في عملية توثيق المعلومات والتحليل والتفسير المستند على استخدام أدوات البحث العلمي في العمل الصحافي، وإجراء استطلاعات الرأي لمعرفة اتجاهات الجمهور حول قضايا التنمية والاستثمار، والقاعدة الأساسية لكل وسائل الإعلام هي أنها مجرد قنوات توصيل بين وسط الأعمال والجمهور الأوسع، وبالتالي فإن الأخبار والتحليلات الاقتصادية ليست إلا مؤشرات Indicators ولا يجوز استخدامها كأساس لأجراء الصفقات الاقتصادية .

والإعلام الاقتصادي نشاط شامل ومخطط ومتعدد الأبعاد يخاطب الرأي العام بهدف إقناعه بضرورة المشاركة الإيجابية في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي وبرامج إعادة الأعمار الاجتماعي عبر تقديم صورة عن طبيعة التوجهات المستقبلية للاقتصاد والتعريف بالنشاطات والفعاليات الاقتصادية والتنموية والطاقت المتاحة وتشجيع حركة التبادل الاقتصادي والاستثماري بشتى مجالاته وصوره من خلال ما يسمى بالاتصال



د. مصطفى أحمد حمد منصور
باحث اقتصادي وخبير مصرفي

السوق العقاري بين آليات الاقتصاد والتنمية

عند الدخول في المطارات والموانئ البحرية والمعالم من الجوانب البرية، علماً بأن التنمية العمرانية تعتبر أهم مؤشر إلى مكون وتركيبه الموجودات بالنسبة للدولة وتعد ذات مخزون يمثل أبعاد القيم الاقتصادية لأهم موجودات تعتمد عليها الدولة في تقديرات الحجم الاقتصادي الكلي بالاعتماد على مؤشرات التنمية العمرانية.

ويلاحظ أن نشأة وتطور القطاع العقاري بدأ في عصر النهضة والثورة الصناعية ويمثل الركائز الأساسية للنمو والتنمية، علماً بأن العمران والتنمية هما أوجه لعمله واحدة، واختار بن خلدون مفهوم العمران البشري، الذي

الزاوية لمقومات الصناعة، ويمثل تكامل وظائف الأدوار والتبادل الوظيفي بين القطاعات الاقتصادية ويستكملة القطاع العقاري حيث تتقاطع فيه جميع القطاعات الاقتصادية وتشارك معه في تفعيل دعوته عجلة التنمية المشتركة بين جميع قطاعات التنمية الاقتصادية.

ويلاحظ أن السوق العقاري يركز دائماً في النمو والتطور ونهضة البلدان ويساهم مساهمة فعالة في تفسير معدلات النمو والتنمية مقاساً ذلك على التنمية العمرانية وأيضاً يتم تقييم مدخل أي بلد على النهضة العمرانية، إذ تمثل وتعتبر دليل الحضارة والنمو والتقدم من بيان معالمها

يعتبر علم اقتصاديات العقارات من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تتكامل مع جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل القطاع الزراعي، الصناعي، القطاع المهني والحرفي وقطاع النقل... الخ، كلها قطاعات اقتصادية تعتمد اعتماداً مباشراً على قطاع العقارات الذي يمثل العمود الفقري لكل القطاعات الاقتصادية فمثلاً الزراعة تحتاج إلى مبانى وحدود وفواصل ومسكن زراعية علماً بأن السكان يتركز وجودهم في المناطق الزراعية والزراعة ترتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة السكان ومن ثم القطاع الصناعي الذي يقوم على قطاع العقارات ويعتبر حجر



دراسات مصرفية

بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

العقار بالرغم من أهميته الاقتصادية واتحاد القطاعات الاقتصادية عليه ولكن حجم الاستثمار المقدم للعقار يتدنّى في قطاع الإسكان الاقتصادي والذي يعد الحزام الواقى لجميع شرائح القطاع العقاري والذي يمثل البعد السكاني بأشكاله الضخمة وبالرغم من سعر الوحدة المفترض أن يكون زهيداً وبسيط للغاية فضلاً عن أنه هو القطاع الذي يساهم في تدفق البنيات الأساسية التي تساعد في زيادة أسعار الأراضي المجاورة التي تدفع قابلية الاستفادة من الأراضي المجاورة وحتى تحسين البيئة وحل لمشكلة الإسكان من خلال التنسيق بين تقديم الخدمات المساعدة في البنيات الأساسية من طرق ومياه وكهرباء وخدمات صحية وتعليمية ... الخ ، والطرف الآخر هو المالك للأرضي والطرف الثالث هو الذي يقدم التمويل للمباني ، ويلاحظ أن أي من بين جميع هؤلاء الأطراف هو الذي ينظم عملية الإسكان الاقتصادي ويجعل العمل سهلاً والترويج له بطريقة أفضل لتغطية شريحة محدودي الدخل بأقل التكاليف ، علماً بأن الإسكان عموماً لديه حصص مقطوعة من دخل أي دخل شخصي في شكل الأقساط الموزعة من دخل (الإيجارات) وكل مواطن يحتاج إلى السكن على أن أي ارتفاع في الإيجار يعبر عن الفجوة في العرض لمنتجات عقاريه جديدة تقاس به الحاجة على طلب العقار (وللحديث بقية) .

لا يوجد نظام يساهم في تحريك سوق بيع الرهونات ، فمثلاً البورصة العقارية هي التي يمكن أن تكون حلاً جذرياً لسوق الرهونات أو أن تعمل البنوك محفظة مقابل تسهيل رهوناتها أو العمل في إطار شراء وبيع الرهونات من البنوك للأخرين أو إعادة تمويلها من المنظمة والبيع النقدي وبيع الأجل ومن ثم يكون أي رهن له مقدرة على التسييل . وأيضاً من العوامل الاجتماعية من حيث القيم والعادات والاعراف الاجتماعية والضمير الجماعي والرأى الاجتماعي العام حول سوق العقارات، قبول الإسكان في نظام الشقق أو المنازل الفاخرة أو نظام السور الممتد، وما هو مقابل للأسر الممتدة أو الأسر النووية أو على الطوايق الأعلى قيمة في مجتمعات والأدنى قيمة في مجتمعات أخرى، وكذلك عدم قبول الرهن في مجتمع عشائري وإنعدام السوق لهذه الرهونات العقارية ، علماً بأن سعر سوق المباني تحت الإنشاء أعلى من أسعار المباني المنتجة قبل فترة أو مباني تسليم مفتاح من المباني المرهونة ، وهذا مما يدل على أن سوق العقار غير منتظم نسبة لشح المعلومات وانتظامها ووضعها في نظام متكامل يكفل الحاجة والمنافع المتولدة، ومن ثم الأسعار لا تحدّد بعملية طبيعية تتجاوب مع الطلب والعرض لإنعدام المعلومات المتاحة من الشفافيه والإفصاح بالعرض المطلوب . ونخلص من خلال هذه التساؤلات التي تجعل سوق

لا يقوم إلا بوجود العمران والبنين الاقتصادي للعقارات ، وأصبحت الحضارات تأخذ أشكالاً متباينة، فمثلاً: الحضارة العربية لديها معالم للبنين العقاري والحضارة الفارسية والرومانية وكذلك امتدت منذ الفراعنه وعهد الأغريق وكل الحضارات السابقة كانت لديها معالم تميزها في العمارة وأشكال مباني العقار .

والملاحظ إلى تعريف العقار في المال العام يسمى بنفس اسمه عقار بحيث أنه لا يتحرك من مكانه كالمنقولات سواء كانت منقولات قيمة أو مثلية، لا يتغير شكلها في تبادلها ولكن التبادل العقاري في الأسواق يقوم عن تبادل صكوك ومستندات وشهادات ملكية العقار حسب الأساسيات وفعاليات قانون العقار وآليات التبادل الاقتصادي للعقار، ومعظم مسيرة الحياة الإنسانية كانت تعاني ولازالت من قانون العقارات الذي يشمل بيع وشراء العقار وتداول العقار وتذليل عقبة العرض وتشجيع الطلب ورغبة المشترين لمقابلة رغبة العرض من العقارات بحيث أن من لديهم رغبة في الشراء يصعب عليهم التعرف على المكان المناسب أو معرفة البائع بالسهولة لأن كل المنتجات المنفولة تعرض في الأسواق ما عدا العقارات التي يصعب عرضها عرض لائق ومناسباً لآليات العرض الاقتصادي للسلع والخدمات دون العقار . والمطلوب إيجاد نظام يحفظ روح التوازن بين البائع والمشتري في سوق العقار بحيث يكون هنالك تماثل في التداول والعرض بالدرجة التي تجعل تقارير تركيز الأسعار ومعرفتها بالسهولة المطلوبه ويسهل للبائع العرض، ويسهل للمشتري الشراء ، فالمطلب هو كيف تتم عمليات الشراء والبيع في أن واحد؟ ويلاحظ أنه هنالك نظام للتسجيل ونظام للمساحة والأراضي ونظام لتحصيل الرسوم والعوائد والضرائب وأيضاً نظام الزكاة، فهذه الأنظمة تجتمع في نظام نافذة واحدة تسهل عملية التداول بين المنتجات العقارية مثل البورصة، ولكن أن يتم تسميتها ببورصة عقارية تجعل- أي العمليات- تتم على (كانتر) واحد أو نافذه موحده، وتتزايد المعالم في تطوير العقارات على أن تقوم بخدمات مالية مثل التصكيك المالي أو تكون المحافظ المالية أو الصناديق العقارية أو تصميم أنظمة التسويق العقاري عبر البورصة العقارية وأيضاً تنوع المنتجات العقارية ومواردها الخام وتنوع هذه المواد الخام من المنتجات المحلية بعيداً عن المواد الخام التي تؤثر على التربة والبيئة وتقلل من كفاءتها الاقتصادية، مثل الطوب الأحمر الذي يتم صناعته على أسفل الإنهار كأراضي خصبه تتأثر به فهل يمكن أن تكون هنالك منتجات أخرى أيضاً لتقليل التكلفة يجب أن لا يتم التأثير بالأسمنت كسلعة عالية أو بالحديد والسيخ واستخدام تقنيات المباني الجاهزة من البوزلانا ومنتجات الـ FGC وغيرها من المنتجات الرخيصة الثمن وقليلة التكلفة .

علماً بأن الفجوة في سوق العقار ناتجة عن الازمات التمويلية للعقار، فمثلاً نجد جميع البنوك العاملة في السودان تعتمد رهن العقار، ويعطى أولويه عاليه في حالة الاستثمار، بأن يكون ضمان أول وبعد الضمان القوى بين الضمانات الأخرى ، وأيضاً البنوك العاملة لا تشجع التنمية العمرانية ولا تعمل على التفكير في تسويق الرهونات بالدرجة التي تجعل المقدرة على تسييل الضمانات والرهونات بأسرع فرصة للتسييل حيث





أحكام الأعراف الدولية لإعتمادات المستندية UCP ٦٠٠

لاحظ هنا أنه يجوز تقديم المستندات في تاريخ الإنتهاء ولكن لايجوز تقديمها بعد نهاية يوم العمل في هذا التاريخ .
تاريخ الإنتهاء (Date of Expiry) : هو التاريخ الذي يصبح بعده الإعتماد غير سار .

فترة تقديم المستندات (Period for Presentation) : هي فترة الوقت التي تلي تاريخ مستند النقل والتي من خلالها يجب على المستفيد إلزاماً أن يقدم المستندات التي تطلبها الإعتماد للبنك المتداول لهذه المستندات . ومن المهم أن نفهم هنا متطلبات المادة ١٤C في ال UCP ٦٠٠ والقاضية بأن مالم تحدد فترة وقت

مواصلة لاستعراضنا لكتاب النظرية والتطبيق في أحكام الأعراف UCP ٦٠٠ نتناول في هذا العدد :

صلاحية الإعتماد Validity of the Credits
النوع الأخير من الشروط المتعلقة باتفاقية الإعتماد هو صلاحية الإعتماد .

يسري الإعتماد من تاريخ إصداره (Date of Issue) في المكان الذي صدر منه (Piece of Issue) حتى تاريخ إنتهائه (Date of Expiry) مكان الإنتهاء (Piece of Expiry) : هو المكان الذي يجب إلزاماً أن تقدم المستندات فيه في تاريخ الإنتهاء أو قبل هذا التاريخ .



من الواضح الآن أن على البنوك أن تضمن أي شروط في تفاصيل المستندات التي تتطلب تقديمها في الإ اعتماد ، وأن نوضح طبيعة المستند الذي سوف يثبت التقيد بالشرط المحدد .

Documentsالمستندات

إقرأ الآن المادة ٢٨ من ال
Definition of Credit UCP ٦ . .

ثم اقرأ البندان (a) و(١٤ h) من الـ UCP٦٠٠
Standard of the Examination of Documents

ثماقأالمادة ٥ من ال . . UCP٦

Documents v. Goods/Services/
Performances
Non Documentary الشروط الغير المستندية
conditions

عبر السنوات الطويلة واجه فاحصو المستندات مشاكل جمة لأن العديد من الإعتمادات كانت تحتوي شروطاً دون أن نحدد المستندات المطلوبة لإثبات التقيد بهذه الشروط وبالتالي فإن فاحصي المستندات لم يكن لديهم مستندات

TransactionDetails تفاصيل المعاملة

عندما يكون الشحن الجزئي مسموحاً (Partial Shipments) ، يمكن أن تكون كمية البضائع المشحونة أقل من تلك المذكورة في الاعتماد .

اقرأ الآن المادة ٣ من الـ UCP٦

عندما تستعمل هذه الكلمات أو كلمات مشابهة ، يقتضي الـ UCP٦٠٠ أن تفسر على أنها تسمح بفرق لايتجاوز ما نسبته ١٠٪ أو أقل أو ١٠٪ أعلى من كمية البضاعة أو مبلغ الإعتماد أو سعر الوحدة الأصلي الذي تشير له .

فعلى سبيل المثال ، لو كان مبلغ الإعتماد هو : " حوالي ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولارأمريكي " ، وقام المستفيد بتقديم مستندات الإعتماد بقيمة ١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي " أو قدم مستندات بقيمة " ٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠



بقلم الباحث / فضل محمد عثمان
شركة جيااد للسيارات

عجز الموازنة العامة (المشكلات والحلول)

تعد عملية إعداد الموازنة العامة للدولة عنصراً محدداً لأهداف الحكومة وسياساتها في كيفية استغلال الموارد التي عادة ما تتصف بالدرة في معظم الدول وتوزيعها على الحاجات غير المحدودة.

للمنشأة لتخطيط ورقابة أنشطتها مما يمكن الإدارة من تحقيق الأهداف في شكل وثيقة تنبؤ بالظروف والأحداث الاقتصادية في المستقبل ممثلة بأرقام تقديرية تعبر عن الاحتياجات والموارد الاقتصادية المتاحة في فترة زمنية محددة عادة سنة .

ومما لا شك فيه إختلاف الكتاب حول إيجاد تعريف محدد لكلمة موازنة أو (ميزانية) وفيما يلي نتناول بعض التعريفات القصيرة التي توضح هذا الإختلاف :

الموازنة هي وثيقة تنبؤ وإقرار الإيرادات والنفقات السنوية للدولة أو لأنواع الخدمات التي تخضع هي الأخرى لنفس القواعد والتنظيمات القانونية .

الموازنة كأداة تمكن الإدارة من تخطيط ورقابة نشاطات المؤسسات من أجل تحقيق أهدافها في الربح وتأدية الخدمات . وتوضع الموازنة بواسطة التنبؤ بالظروف التجارية في المستقبل واستعمال المعلومات كوسيلة لرقابة العمليات التجارية .

أما الدكتور شبرود وهو أحد المتخصصين في كتابة الموازنة فيعرفها : (كخطة شاملة ممثلة بأرقام يتم تحديد برامج كاملة لفترة محددة وهي تتضمن تقديراً للخدمات والنشاطات والمشاريع والنفقات ومصادر ضرورية للإنفاق .

كما يعرف البعض الموازنة بأنها (خطة أو برامج للعمل في فترة مستقبلية تهدف إلى تنظيم وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي لمنشأة معينة في حدود الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة بحيث يمكن تحقيق أفضل النتائج فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المرغوبة والمحددة مسبقاً باستخدام أفضل الوسائل والأساليب والطرق التي توصل إلى هذه الأهداف .

وعموماً يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها (مجموعة التقديرات المعتمدة لمصروفات الدولة خلال فترة

أي اتجاه سياسي محدد يتصف بالثبات والاستمرارية والشمول ويصلح أن يكون مرشداً لتحديد الأهداف المستقبلية لهذه المجتمعات .

٤. سلوكية وتقدير النفقات والإيرادات على مستوى الوزارات والإدارات المختلفة حيث تسعى كل منها إلى الحصول على أكبر حصة بغض النظر عن حاجتها ودون اعتبار لحاجات الآخرين في ظل شح المواد مما يؤدي إلى إظهار فروقات بين الأرقام المقدرة والأرقام الفعلية .

ولاشك في أن الموازنة هي الأداة والوسيلة الرئيسية لإنفاذ سياسات واستراتيجيات تهدف إلى أحداث التغير الاقتصادي والإجماعي ومواكبة التطورات الاقتصادية الدولية المتلاحقة . لذا فإنه يتعين أن يأتي إعداد الموازنات ملتبساً لمتطلبات المجتمع .

وعلى وجه الخصوص توفير العيش الكريم ومقابلة احتياجاتهم الأساسية والمادية وتطبيق أسس العدالة في توزيع الثروة والدخل والتنمية والنمو . ولتحقيق هدف رفع مستوى المعيشة يتطلب الأمر زيادة الكفاءة الإنتاجية واستخدام الموارد المتاحة بصورة فعالة لتحقيق أهداف الدولة .

وبالطبع فإن الأمر لا يخلو من صعوبات إدارية نتيجة للتوسع في حجم أنشطة الدولة وتتمثل هذه الصعوبات في تحصيل الإيرادات وترشيد الإنفاق العام . وإذا كان إنجاح الموازنة يعتمد على تخطيط السلوك الموجه نحو تحقيق الهدف وجدولة ذلك السلوك وتوجيهه ومباشرته فإننا سنحاول في هذه المساحة التعرف على مفهوم الموازنة - وتوضيح القواعد المتبعة في إعداد الموازنة - وكذلك المبادئ التي يركز عليها في تحضير وإعداد الموازنة .

أولاً: مفهوم الموازنة:

الموازنة هي خطة شاملة من واقع المعلومات المتاحة

ومما لا شك فيه أن الإدارة المالية في المنشآت العامة لها أهدافها الخاصة بالحكومات تسعى لتحقيق هدف أو أكثر لا تستطيع أن تقدمها المنشآت الخاصة ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

١. زيادة معدل التنمية الاقتصادية ومعدل توظيف القوى العاملة.

٢. تحقيق الاكتفاء الذاتي ورفع المستوى الاقتصادي لمناطق معينة .

٣. إعادة توزيع الدخل بين الطبقات .

٤. إنشاء مشاريع لا تهدف إلى تحقيق الأرباح بل للتوازن الاجتماعي .

فعملية إعداد الموازنة في الدول النامية تتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك الدول .

وعملية إعداد الموازنة في الدول النامية لا تنتهي بمجرد إقرار مشروع قانون الموازنة السنوي ففي معظم الأحيان نجد في نهاية كل عام إختلاف الأرقام المقدرة والواردة في الموازنة عن الأرقام الفعلية حيث تظهر في الوجود موازنة جديدة متأثرة بالتغيرات في سياسات ومستويات تمويل البرامج والمشاريع . حيث تتغير الإيرادات والنفقات عما قدرت عليه سابقاً وذلك لعدة أسباب .

١. عدم القدرة على تقدير الزيادة في الواردات والنفقات بالدول النامية لعدم توفير البيانات والمعلومات الجوبة والمنظمة مما يؤدي إلى عدم إمكانية وضع موازنة قريبة من الواقع .

٢. شح الموارد المالية وذلك نتيجة لندني مستوى الدخل القومي والإنتاج الوطني مما يدفع تلك الدول الاعتماد على القروض لتوفير الاحتياجات الأساسية .

٣. المشكلات المتعلقة بالفكر السياسي والأيدولوجي في الدول النامية حيث أن معظم هذه الدول ليس لديها



دراسات مصرفية

بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

مؤقتة تعمل في حالة عدم تمكن السلطة التشريعية من اعتماد الموازنة قبل بداية السنة المالية .

ثانياً وحدة الموازنة :

المقصود بهذه القاعدة أن تكون للحكومة موازنة واحدة تحتوى على كافة الإيرادات والنفقات . فالحكومة تمثل وحدة إدارية متكاملة ، وبالتالي فالموازنة تظهر في وثيقة أو مجلد واحد . وأن تطبيق هذه القاعدة يعنى عدم تعدد موازنات الدولة ووضع خطة مالية (موازنة) شاملة تسق أوجه الإنفاق وتحصيل الإيرادات وتساعد على التعرف على المركز العام للدولة وتنفيذ إجراءات الرقابة من السلطة التشريعية .

وقد وجدت استثناءات كثيرة لهذه القاعدة فقد أدت أسباب معينة إلى وجود بعض الموازنات إلى جانب الموازنة العامة للدولة . فهناك بعض النفقات إذا ما أدرجت في الميزانية العامة جعلت مقارنة الموازنات بعضاً ببعض غير عملي . ولذا يفضل عمل موازنة غير عادية خاصة لها . كما أن قيام الدولة بالمشروعات الإنتاجية يستدعي إستبعاد إيرادات ومصروفات هذه المشروعات من الموازنة العادية . لهذه الأسباب أو لغيرها نجد غالباً بجوار الموازنة العامة موازنات أخرى .

(١) الموازنات غير العادية :

تلجأ بعض الحكومات إلى وضع موازنات غير عادية إلى جانب الموازنات العادية وذلك لمواجهة ظروف طارئة تتطلب نفقات استثنائية يتم سداها عن طريق الإيرادات غير العادية كالتقروض العامة .

الإصدار النقدي الجديد وتستند في تبرير هذه الموازنات إلى التمييز بين النفقات العامة والعادية والنفقات العامة غير العادية مثل نفقات الحروب ، والإستثمارات الضخمة التي يجب أن تقوم بها الدولة ، ونفقات التسليح وهذه النفقات في العادة نفقات طارئة ومكررة تتطلب إيرادات غير عادية لتغطيتها . وتتخذ الموازنات غير العادية للأسباب التالية : -

(أ) الأنفاق غير العادي لا يكفى في حد ذاته أن يكون مبرراً للالتجاء إلى الإيرادات غير العادية بل يجب النظر والأخذ بعين الإعتبار إنتاجية النفقة العامة .

(ب) أن الإعتماد على الإيرادات غير العادية هو الآخر لا يبرر الخروج عن مبدأ وحدة الموازنة العامة إذ تستطيع الدولة أن تختار الإيرادات والنفقات غير العادية في إطار مبدأ وحدة الموازنة .

(ج) أن تطور الدولة وزيادة دخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى قلة الإهتمام والتميز بين الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية .

(د) يخشى أنصار وحدة الموازنة العامة من وجود الموازنة العامة غير العادية أن تسيء السلطة التنفيذية إستخدام هذه الموازنة للخروج عن القواعد المالية العادية وتبرير اللجوء فيما بعد إلى الإيرادات الاستثنائية .

(٢) الموازنات المستقلة :

يعطى المشرع لبعض الهيئات العامة شخصية مستقلة عن شخصية الدولة ويسمح لها بأن تكون مالية مستقلة . ومن أمثلة ذلك المؤسسات العامة والجامعات الحكومية أو يمنح الاستقلال لتمكينها من القيام بوظائفها ، وهذا يتطلب أن تكون لها موازنة مستقلة خاصة بها دونما حاجة إلى نص تشريعي يقرر ذلك .

بمرونته مقارنة مع وسائل التدخل الحكومية .
فاختيار الدولة لنفقاتها وإيراداتها قد يحول دون تحقيق أهداف المجتمع إذا لم يكن هذا الاختيار نابعاً من نظرة شاملة لجميع الآثار المتبادلة بين الظاهرة المالية وظروف البيئة المحيطة بها .
وقد فرض هذا الأمر ضرورة النظر إلى الموازنة العامة في ظل حجم أكبر يتم التعبير من خلاله عن نشاط المجتمع ككل وبذلك أصبح فصل الموازنة عن الخطة أو الحسابات القومية كما أن أهمية الآثار الاقتصادية قد فرضت ضرورة النظر إليها في ظل الموازنة الاقتصادية .

ثانياً : قواعد الموازنة العامة :

قام الباحثون في المالية العامة والموازنة بوضع عدد من القواعد لموازنة الدولة وكان الهدف من ذلك تنظيم الموازنة العامة . والتعرف على المركز المالي للدولة ، وتبسيط إجراءات الرقابة من قبل السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية والحد من التبذير والهدر من المال العام . إلا أن الكثير من المفكرين في المالية والإقتصاد والسياسيين قد نادى بوجود الاستغناء والتخلص من هذه القواعد خاصة بعد تغير واجبات ودور الدولة المحايدة إقتصادياً إلى دولة متدخلة لحل المشاكل الإقتصادية للمجتمع .

إلا أن فريقاً آخر يرى أن هذه القواعد لا تخلو من المنافع والفوائد وأن من الأفضل تطويرها وتحديثها لتتسجم مع الظروف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة وفيما يلي نتناول أهم هذه القواعد :

أولاً سنوية الموازنة :

ويقصد بها أن يتم التحضير والإعداد والتصديق لنفقات الدولة وإيراداتها بصورة دورية والقاعدة المتبعة هي أن تعد الميزانية لمدة سنة وذلك للأسباب الآتية :

تساعد على إجراء المقارنة بين مختلف بنود الموازنة بين سنة وأخرى مما يسهم في رسم السياسات المالية والتنمية .

السنة مدة مناسبة من الناحية العلمية - فلو يتم إعداد الموازنة لمدة أطول من سنة لكان من الصعب تقدير الإيرادات والنفقات نظراً للظروف والتغيرات غير المتوقعة أى أن إطالة المدة عن سنة يترتب عليه صعوبة تقدير الإيرادات والمصروفات المنتظرة وضعف رقابة السلطة التشريعية على التصرفات المالية للحكومة . بينما لو تم إعداد الموازنة لمدة أقل من سنة فإن ذلك يؤدي إلى التفاوت بين النفقات والإيرادات فالسنة مكونة من أربعة فصول ومواسم أخرى ومن جهة أخرى فبينما تتغير إيرادات الدولة حسب الفصول فإن نفقاتها تتصف بانتظام نسبياً خاصة النفقات المتكررة (العادية أو الجارية) ومن هنا تأتي أهمية إعداد الموازنة سنوياً .

أن عملية إعداد وتحضير الموازنة ومناقشتها من قبل السلطة التنفيذية واعتمادها من قبل السلطة التشريعية يتطلب وقتاً ومجهودات كثيرة ومن الإسراف أن يتكرر هذا العمل في فترة تقل عن السنة .

كما أن إعداد الموازنة لمدة سنة تساعد على تبسيط إجراءات الرقابة من قبل السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية .

ولا يتعارض هذا المبدأ مع إمكان لجوء بعض الدول إلى ما يسمى بالميزانيات الشهرية . وهذه عبارة عن موازنات

قادمة غالباً سنة . ووسائل تمويل تلك المصروفات ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية .
وبهذا التعريف فإن الموازنة وثيقة الصلة بالإقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق أهدافها وتعدد أهم سماتها بما يأتي :

التنبؤ : (أن موازنة الدولة تتكون من أرقام تقديرية) فالموازنة العامة عبارة عن أرقام تقديرية واحتمالية أي بيانات لتوقعات ما تتفقه وتحصله الدولة من إيرادات خلال فترة قادمة تقدر بسنة . وبعد عرض هذه التوقعات على السلطة التشريعية فإن بنود النفقات والإيرادات وحجمها ما هي إلا برامج عمل الدولة خلال الفترة المحددة . ومن الملاحظ أن هذه التوقعات عن الفترة المحددة للموازنة لا يتم بمعزل عن توقعات النشاط الاقتصادي في المجتمع وحججه بما فيه الخاص والعام .

الإجالة : (أي أن هذه الأرقام التقديرية لا بد من عرضها على السلطة التشريعية لإقرارها وإجازتها) ويلاحظ أنه في معظم الدول ذات الأنظمة الديمقراطية أن السلطة التشريعية هي التي تقوم بإعتماد الموازنة أي الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية . والمدير له الحق في إنفاق أي مبلغ ما لم يصدر مرسوم ربط الميزانية وقيل صدور هذا المرسوم لا تعتبر الموازنة سوى مشروع . وبعد الحصول على موافقة السلطة التشريعية يمكن للحكومة أن تقدم بتنفيذ الموازنة في الحدود التي صدرت بها الإجازة . والواقع أن النفقات العامة هي التي تحتاج إلى إجازة من السلطة التشريعية حيث أن إجازة النفقات يمنح الحكومة حقاً في القيام بتنفيذها وهذا يتفق مع المفهوم الفني للإجازة . أما مسألة الموافقة على الإيرادات العامة فلا يمنح السلطة التنفيذية (الحكومة) أي خيار في تحصيلها من عدمه حيث أنها واجبة التحصيل استناداً لنصوص القوانين التي تنظمها . ويلاحظ في موازنة الدولة يتم تقدير المصروفات أولاً ثم تحاول السلطة التنفيذية (الحكومة) موازنتها مع الإيرادات . إما بتدبير قنوات جديدة للإيرادات ، أو بضغط المصروفات أو بالوسيلتين معاً إن التقدير والأجازة موقوفتان بمدة مقبلة (عادة سنة) تكون سنة مالية .

تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية

فرضت ظروف مالية الدولة الحديثة ضرورة الإشارة إلى ما يمكن أن تحدثه الموازنة من آثار إقتصادية واجتماعية وسياسية . فالموازنة تمثل الإطار النظري الذي يعكس من خلاله خيارات الدولة لأهدافها وإرادتها لتحقيقها . إذ نلاحظ في ظل الفكر المالي التقليدي وعندما سارت مبادئ الاقتصاد الحر التي منعت الدولة من التدخل وضرورة ترك التوازن الاقتصادي يحقق تلقائياً نتيجة تفاعل القوى الاقتصادية التي تمثل الآثار الاقتصادية للنشاط المالي للدولة الأهمية التي تستحقها نتيجة التستر خلف فكرة المالية العامة المحايدة على الرغم من أنه لم تنكر وجودها تماماً . إلا أنه ومع تدخل الدولة في مجالات النشاط الاقتصادي وانتشار فكرة التخطيط واستخدام الأدوات المختلفة للتأثير في الحياة الاقتصادية برزت أهمية النشاط المالي كمادة لتحقيق أهداف المجتمع وبخاصة أن هذا التدخل من خلال استخدام الوسائل المالية يتميز



قيامها بأعمال إنفاق مبالغ كبيرة دون دخل مباشر. ويرتبط مبدأ عمومية الموازنة بقاعدتان هما :

أ- قاعدة عدم التخصيص:

والمقصود هنا ألا يخصص إيرادات معين لتغطية نفقات معينة . إذ أن جميع الإيرادات تجمع وترسل إلى الخزينة العامة للدولة ثم يعاد توزيع هذه الإيرادات بين الوزارات أو الدوائر أو المؤسسات . ويطلق على هذه القاعدة شيوع الموازنة فلا يجوز مثلاً تخصيص ضريبة السيارات للإنشاء الطرق الجديدة ، أو صيانة الطرق الموجودة . والحكمة من إرساء هذه القاعدة تتلخص فيما يلي:

١. أن المصالح الحكومية بعضها مصدر إيرادات بطبيعتها كمصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب والبعض الآخر ليس له أي إيرادات مثل وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية . ويلاحظ هنا أن الحكومة تحصل رسوم بعض الأعمال التي تؤديها السلطات العامة فهي عادة ضئيلة نسبياً إذا ما قورنت بالتكلفة التي تتحملها الدولة ولا يجب طبقاً لمبدأ التخصيص أن تخصص هذه الرسوم لتمويل جزء من نفقات الدولة .

٢. أن ربط المصروفات على أحد الأعمال بالإيرادات التي تحصل من المستفيدين مما يعني تعذر إتمام هذه الأعمال في حالة نقص الإيرادات عن المصروفات كما أنها تؤدي إلى التمييز والإسراف في الخدمات إذا ما لاحظ الموظفون أن الإيرادات تنفق المصروفات .

٣. قد يؤدي إتباع مبدأ التخصيص إلى مطالبة كبار ممولي الضرائب الحكومية بخدمات خاصة لهم فالشخص الذي يمتلك أراضى كبيرة يدفع عنها ضريبة للدولة قد يطالب بتعبيد الطريق المؤدى إلى مزرعته، وقد يفكر في الامتناع عن دفع الضريبة إذا عجزت الحكومة عن أجابته لمطالبه.

وتحترم الحكومات مبدأ عدم التخصيص على الرغم من أن هنالك العديد من الاستثناءات لهذه القاعدة :

أ- تمويل مشروع معين في الدولة عن طريق بنك دولي أو منظمة دولية أو حكومة أخرى وبالتالي فإن هذا التمويل يكون محدد في نص العقد وشروطه لأنفاقه على خدمة أو مشروع محدد .

ب- تخصيص بعض الإيرادات لمؤسسات عامة ذات شخصية معنوية ومثال على ذلك تخصيص نسبة معينة من الإيرادات الجمركية للجامعات الحكومية أو بعض المؤسسات العلمية الأخرى وذلك لدعم هذه المؤسسات مالياً وإدارياً .

ت- تخصيص أموال الهبات والوصايا لغايات محددة . إذ يوصي بعض الأشخاص بنسبة معينة من أمواله المنقولة وغير المنقولة لبناء مدينة أو جامع أو مستشفى أو متحف أو للغايات والأهداف التي قدمت من أجلها وذلك تشجيعاً للمواطنين للمساهمة في المشاريع العامة .

قاعدة تخصيص الإعتمادات :

وتعني أن تصديق المجالس النيابية (السلطة التشريعية) على الموازنة العامة الواردة في الموازنة إجمالياً ويجب أن يخصص مبلغ معين لممارسة دورها في الرقابة على الإنفاق بتفصيلاته وتغيير السلطة التنفيذية في الإنفاق في حدود المبالغ التي ضاقت عليها المجالس السابقة دون تجاوزها ، إلا بعد حصول أذن مسبق ورغبة في التخفيف من حدة هذه القاعدة .

العامة في جانب النفقات العامة في شكل أعانة للمؤسسات صاحبة الموازنة الملحقه .

٣. تعرض الموازنات الملحقه على السلطة التشريعية وتناقش وتعتمد وتخضع لعوامل الرقابة المعمول بها ، ويجب أن تتقيد ببدا وانتهاء السنة المالية وهذا ما دعا بعض الكتاب إلى القول أن الموازنات الملحقه لا تعتبر استثناء من مبدأ وحدة الموازنة .

الحسابات الخاصة على الخزنة :

تمثل هذه الحسابات وسيلة فنية يسجل بموجبها دخول أموال إلى خزنة الدولة (من خلال العمليات التي تؤديها) ولا تعتبر هذه الأموال إيرادات عامة ، كما أن خروج بعض الأموال منها لا تعد نفقة . وبهذه الصورة فإنها ليست استثناء على وحدة الموازنة وإنما تكريساً لها لأن تؤدي إلى إظهار المركز المالي للدولة على حقيقته دون إضافة مبالغ إلى إيرادات الدولة أو نفقاتها . حيث لا تعتبر في حقيقتها إيرادات عامة أو نفقات عامة .

ومن أمثلة ذلك الهبات النقدية التي يقدمها بعض الأشخاص للحكومة بشرط إنفاق على وجه معين ، ومبالغ التأمين التي يدفعها المقاولون ضماناً لتنفيذ عقودهم ، وكذلك مثل تجارة الدول في بعض السلع .

ويعاب على هذه الحسابات أن السلطة التشريعية قلما تناقشها بجدية على أساس أنها سترد بعد حين . وعلى الرغم من لجوء بعض الدول إلى الخروج عن مبدأ وحدة الموازنة إلا أن هذه السياسة لا يتيسر معها عرض أرقام نفقات الدولة وإيراداتها بصورة واضحة ودقيقة وبالتالي فإن دراسة وتحليل السياسة المالية للدولة يصبح أكثر صعوبة .

ثالثاً: عمومية الموازنة (شمولية الموازنة):

ويقصد بعمومية الموازنة شمولها كافة الإيرادات والمصروفات أي أن تكون الموازنة في كافة الإيرادات مهما كان مصدرها ونوعها ومقدارها فلا تخصص نفقات أي بند من إيراداته . فتفقات مصلحة الضرائب لا يجب خصمها من الضرائب المحصلة وذكر الباقي على أنه الإيراد بل تدرج كافة الإيرادات في جانب الإيرادات وكافة المصروفات في الجانب الآخر .

وتختلف هذه الطريقة عن طريقة الناتج الصافي التي بمقتضاها تجري مقاصة بين إيرادات كل مرفق وبين نفقاته . فلا يظهر في الموازنة العامة إلا صافي الإيرادات أو صافي النفقات . وقد يكون لهذه الطريقة الأخيرة (طريقة الناتج الصافي) ميز إظهار ما إذا كانت المصلحة مصدر إيراد للدولة ، أو باب إنفاق لها . إلا أن معظم الدول أصبحت لا تتبعها في الوقت الحاضر بل تتبع مبدأ عمومية الموازنة ويساعد هذا المبدأ على :

١. التخفيف من الإسراف والتبذير للمال العام نظراً لكون الإعتمادات المخصصة للإنفاق محدد ولا يجوز تجاوزها عند الصرف .

٢. أن مبدأ عمومية الموازنة يمكن السلطة التشريعية و التنفيذية من فرض الرقابة التفصيلية على الإيرادات والمصروفات .

٣. يبين المركز المالي والأوضاع التالية فعلاً .

٤. أن الإدارة الحكومية لا تهدف أساساً إلى تحقيق فائض وبالتالي فإنه لا يهم ما إذا كان مصدر دخل أو يترتب على

ولا تخضع هذه الهيئات بإشراف وزارة المالية وقد تحدد تاريخاً لبداية ونهاية سنتها المالية بما يخالف السنة المالية للدولة . ويقضى استغلالها المالي أن تغطي نفقاتها بإيراداتها فتحفظ لنفسها باحتياجاتها وتقتصر من الدولة إذا لزم الحال .

ويلاحظ أن الموازنات المستقلة لا تعرض على السلطة التشريعية ولا تناقشها ولا تعتمدها بل يتم ذلك من قبل مجلس إدارة المؤسسة التابعة لصاحب الاستقلال .

(٣) الموازنات الملحقه :

تقوم الدولة بإدارة بعض المشروعات الاقتصادية بغرض الحصول على إيرادات منه لتحقيق منفعة عامة كالسكك الحديدية مثلاً ، وتدفع رغبة المشروع معرفة ربح أو خسارة هذه المشروعات أو في تخليص المشروعات من الروتين المالي الذي يحتمه تطبيق الموازنة العامة مما يدفع إلى موازنات ملحقه لهذه المصالح .

وتتسم الموازنات الملحقه بالميزات التالية :

١. تخضع الموازنات الملحقه للقواعد والأحكام التي تخضع لها الموازنة العامة للدولة وتخضع كذلك لإشراف وزارة المالية .

٢. ترتبط الموازنات الملحقه بالموازنة العامة للدولة برصيدا الدائن أو المدين فإذا ما حققت الموازنة الملحقه رصيماً دائماً (فائضاً) فهو يظهر في الموازنة العامة في جانب إيرادات الدولة أما إذا كان الرصيد مديناً (كما في حالة العجز) فإنه يظهر في الموازنة





بقلم : منير عثمان أحمد البيلي
شركة السودان للخدمات المالية المحدودة

نحو آفاق جديدة للإقتصاد الإسلامي

الشهادات والصكوك البديل الإسلامي لعمليات السوق المفتوحة

أسلمة النظام المالى فى البلاد وليكون السودان أحد دول قلائل يشار إليها بأنها تمثل تجربة معاصرة فى السعى نحو أسلمة شاملة للإقتصاد فى الدولة .

الأوراق المالية الإسلامية للشركة :

تمثل تجربة السودان ممثلة فى الشركة تجربة يشار إليها بالبنان وتمثل نموذجاً جديراً بالدراسة حيث تم إبتكار وإصدار الأوراق المالية التالية :-

شهادات المشاركة الحكومية (شهادة)

وهى عبارة عن أوراق (صكوك) مالية تتصف بالشرعية تصدرها وزارة المالية والإقتصاد الوطنى وتكون مغطاة بأصول عينية حقيقية مملوكة لها نيابة عن حكومة السودان بحكم ولايتها على المال العام ويتم تسويق هذه الشهادات عن طريق شركة السودان للخدمات المالية المحدودة . وتحمل كل شهادة قيمة مالية وأسمية بالجنه السوداني وتمثل نصيباً بملكية صاحبها فى صافي الملكية المخصصة بواسطة الحكومة لهذا الغرض من مجموعة الوحدات الإستثمارية المختارة غطاءً لإصدار الشهادات وتصدر الشهادات بأجل مختلف وتعبئات ذات قيم متعددة بحيث تمكن المستثمرين من شراء العدد المرغوب من كل فئة وللأجل التى يرغبون فيها أو يختارونها ونحسب أرباح كل من مكونات الشراكة وفق نسبة صافى ملكيتها المخصصة

لسنة ١٩٢٥م على أن تزاوّل نشاطها على هدى الإسلام واحكام الشريعة الإسلامية بعيداً عن الريادة وقد حددت أغراضها الأساسية فى عدة محاور أهمها :-

١. القيام بأعمال الخدمات المالية المتعلقة بالإدارة والتصرف الإداري الكامل فى الأنصبة والحصص المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية والإقتصاد الوطنى بالبنوك السودانية أو أى هيئات أو مؤسسات أو شركات وذلك عن طريق إصدار شهادات تسمى شهادات مشاركة البنك المركزي ذات القيم المتساوية والقابلة للتداول بعد تحويل كل الأنصبة والحصص التي يملكها البنك ووزارة المالية والإقتصاد الوطنى بجدول متحصلة للشركة .
 ٢. قبول وإقرار حجم وقيمة نصيب بنك السودان ووزارة المالية والإقتصاد الوطنى بالبنوك السودانية .
 ٣. مساعدة بنك السودان فى تنظيم السيولة العامة بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية العامة .
 ٤. إنشاء وإدارة صناديق متخصصة فى الخدمات المالية .
- وتقوم الشركة بدور المدير لمشروع شهادات مشاركة البنك المركزي وشهادات المشاركة الحكومية وأى أوراق مالية أخرى سيصدرها كل من البنك المركزي ووزارة المالية والإقتصاد الوطنى .
- ويمثل قيام شركة السودان للخدمات المالية مرحلة من مراحل تطور النظام الإقتصادي الإسلامي فى السودان بشعبيته المالية والنقدية ولعلها كانت تمثل مرحلة من مراحل تعميق أسلمة النظام المصرفي وخطوة متقدمة نحو

مرت تجربة النظام المصرفي الإسلامي فى السودان بعدة مراحل منذ نشأتها فى النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضى حيث انتظم عقد تقيد من المصارف الإسلامية مروراً بأسلمة النظام المصرفي ثم تعميق أسلمة النظام المصرفي ثم جاءت فى إطار سياسة التحرير والتي تمثل أم السياسات الإقتصادية الكلية وتتسق تماماً مع التوجه الإسلامي للدولة ، جاءت مبتكرات تمويل التنمية والنفقات العامة وإدارة السيولة فى الإقتصاد عبر عمليات السوق المفتوحة بأدوات تمثل بديلاً للأدوات التقليدية وتحقق أهداف الإقتصاد الكلى الموضوعة ممثلة فى الإستقرار الإقتصادي ، والتقدم الإقتصادي والعدالة الإقتصادية والتي لا تختلف عليها مدارس الفكر الإقتصادي وإنه اختلفت عقائدها التى تتلخص منها اسلامية كانت أو رأسمالية أو اشتراكية وعليه كان لابد وأن تكون هذه الأدوات كذلك تتصف بالمشروعة أى لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية تمثلت هذه الأدوات فيما اشتهر وجرى على ألسنة الناس حتى عامتهم وهى شهادات شهامة - أى شهادات مشاركة الحكومة وشمم أى شهادات مشاركة البنك المركزي شهاب وصرح أى صكوك الإستثمار الحكومية وكل هذه الأوراق المالية تصدرها وتشؤها شركة السودان للخدمات المالية المحدودة المملوكة لبنك السودان المركزي بنسبة ٩٩٪ وهى كما جاء فى نظامها الأساسى شركة خاصة محدودة تم تسجيلها وفقاً لقانون الشركات



المستثمرون - حملة الصكوك ويعقد منفصل - الصكوك للدولة أو أي جهة أخرى تكون مستعدة وراغبة في شرائها بسعر السوق فأذا حقق البيع نمواً في الأصل فيكون العائد لحملة الصكوك ربحاً رأسمالياً إلى جانب الربح التشغيلي الممثل في عائد الإجارة .

صكوك الإستصناع أو المقاولنة

وكلتا الصيغتين معلومة ومشروعة ولعل هنالك رأى بتكليف أو تخريج عقد المقاولنة على أنه فرع من عقد الإستصناع أو صدره من صورة التطبيقية في واقع الحياة . وتعتبر صكوك الإستصناع هي الأداة المستخدمة الآن لتمويل مشروعات التنمية سيما في مجالات البنية التحتية وفي قطاعات الصحة والتعليم والمياه وتمتثل الصورة التنفيذية لهذه الصكوك في تكوين أو إنشاء صندوق مضاربة مقيدة لغرض محدد ويعلن عن ذلك في نشرة الإصدار فيكتب فيه المستثمرون وبذا تتوفر الموارد اللازمة لتمويل ذلك القطاع أو المشروعات المعنية عن طريق طرح المشروعات في عطاءات بشروط محددة وملأمة لكل نوع من المشروعات يعلن عنها وتتنافس عليها شركات أو مقاولون أو متخصصون في كل مجال من مجالات التنمية ومن يرسو عليه العطاء بشروط يبرم عقداً مع شركة السودان للخدمات المالية ينفذ بموجبه المشروع ويسلم للشركة والتي تسلم بدورها لوزارة المالية ومن ثم تسلمه الوزارة للجهة المنفذة (الولاية أو المؤسسة أو الهيئة العامة) وقد تم تنفيذ وتمويل عدد من المشروعات القومية والولائية في قطاع البنية التحتية وفي قطاعات الصحة والتعليم والمياه بهذه الصيغة ومن موارد الصكوك ولازال العمل بها جارياً) ولله الحمد والمثله .

هذه الصكوك في السوق الثانوية ويمكن من ثم تداولها بيعاً وشراءً كما أن هذه الأوراق المالية يمكن إستخدامها أداة مشروعة ومقبولة لتسوية المعاملات المالية بحسبانها وسيلة دفع مضمونة لسداد الدين أو الإستمارة ، وقد أباح البنك المركزي للمصارف قبول رهنها مقابل عمليات التمويل مثل سائر الأصول ضماناً للسداد .

صكوك الإستثمار الحكومية والصيغة الإسلامية

لما كان فقه المعاملات الإسلامي مرناً ودائرة الحلال فيه واسعة فقد أسفر عن شراء واسع وغنى بالبدايل الكثيرة للتعامل الربوي التقليدي ومن ذلك أن صكوك الإستثمار يمكن أن تحمل عدة أسماء وحسب العقود والصيغ المسماة وغير المسماة ما دامت ملتزمة بالأصل الشرعي القائم على قاعدة الحلال والحرام فمن ذلك مثلاً صكوك الإجارة وصكوك المضاربة ، صكوك المشاركة ، صكوك الإستصناع الخ ويمكن أن نتناول بعضاً من هذه الأنواع بقليل من التفصيل ونحيل القارئ إلى أهميات كتب الفقه ومراجع الإستثمار ومصادر المعرفة الأخرى المتخصصة في مجالات الأعمال وأدبيات المال لينهل منها حيث لا تسعنا صفحات المجلة في التفصيل الدقيق .

صكوك المضاربة الإسلامية

وهي الصيغة الأكثر إستخداماً في مرحلة الموارد لتمويل المشروعات العامة أو مشروعات التنمية حيث يمثل حملة الصكوك أرباب المال وتمثل الشركة المضارب بهذه الأموال فيكون عائدتها حصة مشاعة من الربح يتفق عليها الطرفان بموجب نشرة الإصدار المعلقة من قبل الشركة والتي تفصل فيها شروط وأهداف الإكتتاب وتعتبر بذلك إيجاباً ، بينما يمثل اكتتاب حملة الصكوك قبولاً وبذا ينعقد عقد المضاربة بين الطرفين . وهي ذات الصيغة التي قامت عليها فكرة المصارف الإسلامية وأحلت علاقتها مع أصحاب ودائع الإستثمار .

على هذا الأساس وإلى جانب النموذج الآخر القائم على صيغة الوكالة حيث يكون مجلس إدارة المؤسسة المالية أو المصرفية وكيلاً عن المساهمين ويوكل بدوره أو يعين الإدارة التنفيذية للمنفذات .

صكوك الإجارة الإسلامية

وهي صكوك قائمة على صيغة الإجارة وهي عقد مشروع ومعمول به منذ قديم الزمان كما هو معلوم ، حيث تمثل هذه الصكوك لحاملها حصة في أصول حكومية تصدرها وزارة المالية وتخدم ذات الأهداف المذكورة آنفاً في شهادات شهامة ولكن تختلف فكرة الإجارة في أن خطاها تتم بأن تطرح الحكومة نسبة بيعينه من ملكيتها في بعض الأصول لمحفظه أو صندوق الصكوك والذي ينظم فيما يعرف بالإصدار لغرض بعض وذلك عبر شركة السودان للخدمات المالية حيث تصدر الشركة صكوك الإجارة بقيمة الأصول المعنية ومشترى بموجبها الأصل من الدولة ويؤدي ملكيته لحملة الصكوك المستثمرين في المحفظه ثم تقوم وزارة المالية بحكم ولايتها على المال العام أو طرف ثالث بإستئجار الأصل من مالكيه الذين هم حملة الصكوك بموجب عقد الإجارة المشروع (المجاز لهذا الغرض فيكون العائد على كل صك ومالكه نسبة مساهمة هذا الصك في قيمة الأصل المؤجر وعند نهاية فترة الإجارة يبيع

لغرض تكوين غطاء الشهادات وتوزع الأرباح على مالكي شهادات شهامة بنسبة حصة كل منهم في صافي حقوق الملكية طوال فترة الشراكة .

تؤدي شهادات شهامة خدمة للإقتصاد الكلي بحسبانها أداة من أدوات إدارة السيولة فيما يعرف بعمليات السوق المفتوحة وذلك بالتحكم في السيولة قبضاً وبسطاً عبر السياسة المالية الإنكماشية أو التوسعية وبما يحقق المصلحة العامة للدولة وفي إطار الشريعة الإسلامية . كما أنها Deficit finance أو الإستدانة من النظام المصرفي الذي تكون له آثار تضخمية ولذا يسمى التمويل التضخمي أحياناً Inflationary finance .

دور اقتصادي اجتماعي آخر تؤديه هذه الأوراق المالية وهو تعبئة وتنمية السلوك الإدخاري بين أفراد المجتمع ومن ثم تجميع هذه المدخرات وتوجيهها نحو إستثمارات حقيقية ، وكما هو معلوم فإن الميل الحدي للإدخار Marginal Propensity to Save كان ذلك مؤشراً إيجابياً على درجة التطور الإقتصادي للمجتمع ويقود ذلك تلقائياً لا سيما في الإقتصاد الإسلامي نظرياً وتطبيقياً إلى زيادة الميل الحدي للإستثمار Marginal Propensity to Invest الأمر الذي تكون له آثاره الإيجابية المضاعفة من خلال ما يعرف بأثر المضاعف للإستثمار .

إلى جانب كل ما ذكر عن هذه الأوراق المالية فأنها تمثل البذرة الأولى والنواة لتطوير سوق المال المحلي بل نموذجاً أولياً لسوق المال القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية في إنشاء وتداول الأسهم ونشير في هذا العدد إلى أن شهادات شهامة وشمم وصرح قد صدرت فتوى بشرعيتها من الهيئة العليا للرقابة الشرعية .

أما من وجهة نظر المستثمر أي مالك أو حامل هذه الأوراق فإنه مما يدعوه ويرغبه في إقتنائها والإستثمار فيها أنها تمتاز بقله أو تدني مخاطرها إذ انها في الأصل ستعوده بأصول حقيقية وتمثل غطاؤها في مؤسسات ووحدات إقتصادية ذات أداء مالي كفاء في عدة قطاعات إقتصادية مما يقلل ويوزع المخاطر إن وجدت هذا فضلاً عن المراكز المالية الملائمة لتلك المنشآت أو المؤسسات أما الجانب الآخر وهو الأهم والمحفز الأكبر للمستثمرين وتلك هي الربحية العالمية لهذه الصكوك والشهادات مقارنة بربحية أوجه الإستثمار الأخرى في البلاد حيث يتراوح معدل العائد فيها الآن ما بين ١٦ - ١٧ ٪ في العام علماً بأن أرباح شهادات شهامة توزع سنوياً وتوزع أرباح الصكوك كل ستة أشهر ومن ميزات هذه الشهادات والصكوك تسهيلها حيث يمكن بيعها وتداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك عبر شركات الوساطة المالية المسجلة بالسوق وهنا تجدر الإشارة إلى أن تداول الصكوك (صرح) لا يتم إلا بعد أن تكون مغطاة بأصول عينية حقيقية تبلغ نسبتها أكثر من ٥٠ ٪ من مكونات الإصدار أي بعد أن تتحول الأصول النقدية التي يكتب بها حملة الصكوك إلى سلع وخدمات حقيقية ممثلة في المشروعات التي تمول بهذه الصكوك وبنسبة تفوق النصف والأصل الشرعي لذلك قائم على القاعدة التي تقول أن (الغالب له حكم الكل) ولما كان تداول الدين لا يجوز شرعاً فإن قانون الصكوك في السودان يمنع تداول الصكوك في مرحلة النقود أو تملية النقود ويبيح ذلك عند بلوغ نسبة غالبية الأعيان وعندها تدرج





كتاب: غسيل الأموال المفهوم والتطبيق

والتعليق على قانون مكافحة غسل الأموال السوداني لسنة ٢٠٠٣م

ط (١) إيداع رقم (١٠٥) - ٢٠٠٨م

تأليف: د. عصام الدين حسن لقمان، القاضي بالسلطة القضائية.
عرض: عبد الله موسى علقم، إدارة البحوث الاقتصادية.

مقدمة :

لقد شهد العالم منذ النصف الأخير من القرن العشرين تطوراً كبيراً في مجال الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات حتى أصبح العالم أشبه بقريبة صغيرة وأحدث ذلك متغيرات عديدة إجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وتداخلت ثقافات واقتصاديات الدول حيث فرضت الكثير من الثقافات نفسها على الدول والشعوب لاسيما دول العالم الثالث ، وهو ما عرف بظاهرة العولمة، ومن الناحية الاقتصادية فإن الدول أصبحت لا تستطيع التحكم في اقتصادها وسياساتها المالية بمعزل عما يحدث في الدول الأخرى وذلك نتيجة لانتشار الجرائم المالية وعلى رأسها جرائم غسيل الأموال والتي تتم بتحويل الأموال المتحصل عليها بصورة غير مشروعة من خلال جرائم ارتكبت الى أموال مشروعة كالقيام بإدخال أموال المخدرات للدولة وغسلها بإدخالها للتداول عبر النظام المصرفي أو التحويلات عبر الصرافات وذلك لإخفاء الأنشطة الإجرامية التي تم تحصيل تلك الأموال من خلالها، ولا يخفى ما في ذلك من خطورة على اقتصاد الدول حيث تؤدي تلك الأموال المغسولة لإغراق الأسواق بأموال غير شرعية تؤدي الى إضعاف العملة الوطنية وانخفاض قيمتها الشرائية ..



أغلب التشريعات العربية، ولم يأخذ بالمدلول الواسع الذي أخذت به الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي عبرت في تشريعاتها عن مدلول واسع للأموال حيث عبرت بمعاني العائد أو الشئ أو المال وتركت للفقه والقضاء مهمة التفسير والهدف من هذا التوسع هو استيعاب النص التجريبي لأي حالات أو صور أخرى يمكن أن تقع في المستقبل (كالمعلومات التكنولوجية والبرمجيات).

فصل عمليات غسل الأموال:

التعليق: المشرع السوداني لم يكتفي بالقصد الجنائي العام في جرائم غسل الأموال والذي يكتفي فيه بإرادة الفعل والنتيجة بل تطلب توافر القصد الخاص والذي نص عليه المشرع في المادة الثالثة البند الأول بفقراته عبر عنه بإخفاء مصدر المال غير المشروع أو مكانه أو طريقة التصرف فيه... أو إخفاء أو تمويه مصدر المال الغير مشروع.. وهذا ما انتهجته أغلب التشريعات العربية ولقد استحسن البعض هذا التوجه حفاظاً على الحرص المطلوب ويرى البعض الآخر من النقاد بأنه كان يجب على المشرع السوداني أن يكتفي بالقصد الجنائي العام لأن إثبات القصد الجنائي الخاص وبالتالي إثبات الركن المعنوي أمر صعب ويؤدي عدم توافره في كثير من الأحيان والحالات إلى إفلات عدد كبير من الجناة.. ونحن نرى بأن المشرع السوداني والكثير من التشريعات العربية قد حالفها التوفيق في توجيهها بضرورة توافر القصد الخاص فإذا لم يتوافر فلا مجال لتقرير المسؤولية الجنائية على المتهم على الرغم من إتيانه للسلوك المادي المكون للركن المادي للجريمة وذلك حتى لا يؤخذ الناس دون تروى.

فصل اللجنة الادارية:

التعليق: لقد حدد المشرع السوداني في هذه المادة أعضاء اللجنة الادارية لمكافحة جرائم غسل الأموال مباشرة ولم يترك أمر تعيين أعضائها لجهة أخرى كما فعل القانون المصري الذي اسند لرئيس الجمهورية أمر تشكيل اللجنة ولقد حذت أغلب القوانين العربية الأخرى حذو القانون السوداني.

فصل الأحكام المالية:

التعليق: لا يوجد ..

فصل أحكام عامة:

التعليق: إن الغرض من هذه المادة هو حماية الشخص المبلغ من أي مسؤولية جنائية أو مدنية إلا أنه يلاحظ أن المشرع قد اكتفى بتوافر حسن النية لنفي المسؤولية الجنائية بينما تطلب لنفي المسؤولية المدنية أن يقوم الاعتقاد بقيام الشبهة على أسباب معقولة وكان الأجدر بالمشرع أن يساوي بينهما بأن يقرر وجوب حسن النية وإثبات المبلغ بأن اعتقاده بقيام الشبهة قد بني على أسباب معقولة.

وشمل الكتاب عدد من الملحقات تتعلق بسوابق جنائية وتوصيات لجنة العمل المالي الدولي لمنع ومكافحة غسل الأموال واتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

تتجه الدول للتعاون فيما بينها ضد ذلك العدو المشترك وتبعاً لذلك فقد سنت أغلب دول العالم إن لم يكن جلها تشريعات لمحاربة هذه الظاهرة وأبرمت الكثير من المعاهدات الدولية في هذا الشأن.

تمهيد وتقسيم للكتاب:

لقد أصبحت جرائم غسل الأموال تشكل خطراً داهماً وهاجساً يؤرق كل دول العالم دون استثناء ، فالأموال المغسولة صارت تهدد أمن واقتصاد الدول بل وألقت بظلالها على الحياة الاجتماعية حيث أدى ذلك الى خلل واضح في البنيان الاجتماعي نظراً لسوء توزيع الدخل القومي وتعميق الفوارق بين الطبقات دون سبب مشروع ولقد ساعد في ذلك التقدم التقني الكبير في مجال الأجهزة الالكترونية والتي أصبحت احدى أهم وسائل ارتكاب تلك الجرائم والسيطرة عليها وعلى مرتكبيها.

ولقد ساعد في ذلك أيضاً تساهل وتعاون بعض الدول مع هذه الجرائم فهناك دول عديدة ظلت تساعد وتسهل مهمة الجناة لارتكاب تلك الجرائم.

واستعرض مؤلف الكتاب عدداً من الدول التي تورطت في عمليات غسل الأموال وعددها واحد وثلاثون دولة في العام ٢٠٠٠م وعلى ضوء ذلك قامت لجنة مكافحة غسل الأموال بوضع خمسة وعشرين دولة منها في قائمة البلدان التي لم تبد تعاوناً في مجال مكافحة غسل الأموال ، ذكر الكتاب أيضاً تجارب دول (إسرائيل وروسيا ولبنان) في جرائم غسل الأموال، مبيناً أن أضرار هذه الجرائم قد عمت الجميع حتى تلك الدول الكبرى التي بدأت هذا العمل إضعافاً للدول الصغرى النامية لاسيما فيما يتعلق بالجرائم الأخرى..

وتناول الكتاب والذي جاء في (٢٢٢ صفحة) التحليل في هذا الموضوع من خلال ثلاثة أبواب حيث تناول الكتاب في الفصل الأول مفهوم غسل الأموال من خلال ستة مباحث مستعرضاً فيها تعريفاً لقانون مكافحة غسل الأموال بالسودان كما جاء بالقانون لسنة ٢٠٠٣م مقارنة ذلك بعدد من القوانين العربية في هذا الشأن وما هي العناصر الواجب توفرها في جريمة غسل الأموال ؟ وما هي أهداف مثل هذه الجرائم ؟ هل لتحقيق أهداف استثمارية أم إخفاء لمصادر الأموال الغير مشروعة أم إعادة استخدامها في الإجرام مرة أخرى ؟ وجاءت بقية المباحث لتناقش خطورة وأساليب غسل الأموال والمراحل التي تمر بها جريمة غسل الأموال ، وفي الفصل الثاني فقد تناول الكتاب المكان الذي تقع فيه جريمة غسل الأموال.

وقد جاء الباب الثاني للكتاب في خمسة مباحث متناولة أركان الجريمة المادية والمعنوية والمسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين والتعرف على عقوبات المشرع السوداني المقررة لجرائم غسل الأموال مستعرضاً نص انتفاء المسؤولية الجنائية.

في الباب الثالث والأخير من هذا الكتاب تناول المؤلف تعليقاً شاملاً على قانون مكافحة غسل الأموال السوداني لسنة ٢٠٠٣م تفصيلاً وتقسيماً في خمسة فصول تتضمن بالتعليق :

فصل الأحكام التمهيدية:

التعليق: المشرع السوداني قد أخذ في تعريف المقصود بالأموال بالاتجاه الضيق أو الحصري شأنه في ذلك شأن



الأموال

التطبيق

القانون مكافحة

وطني لسنة ٢٠٠٣م

تور

حسن لقمان

لطة القضائية

ونتيجة للتقدم المذهل في مجال الاتصالات والمعلومات فقد أخذت جرائم غسل الأموال منحاً عالمياً فقد تبدأ الجريمة في دولة وتكمل في دولة أخرى كما في جرائم المخدرات. لذلك فقد شرعت كل دول العالم بالخطورة الكبيرة على اقتصادها وأمنها لذلك كان من الطبيعي أن

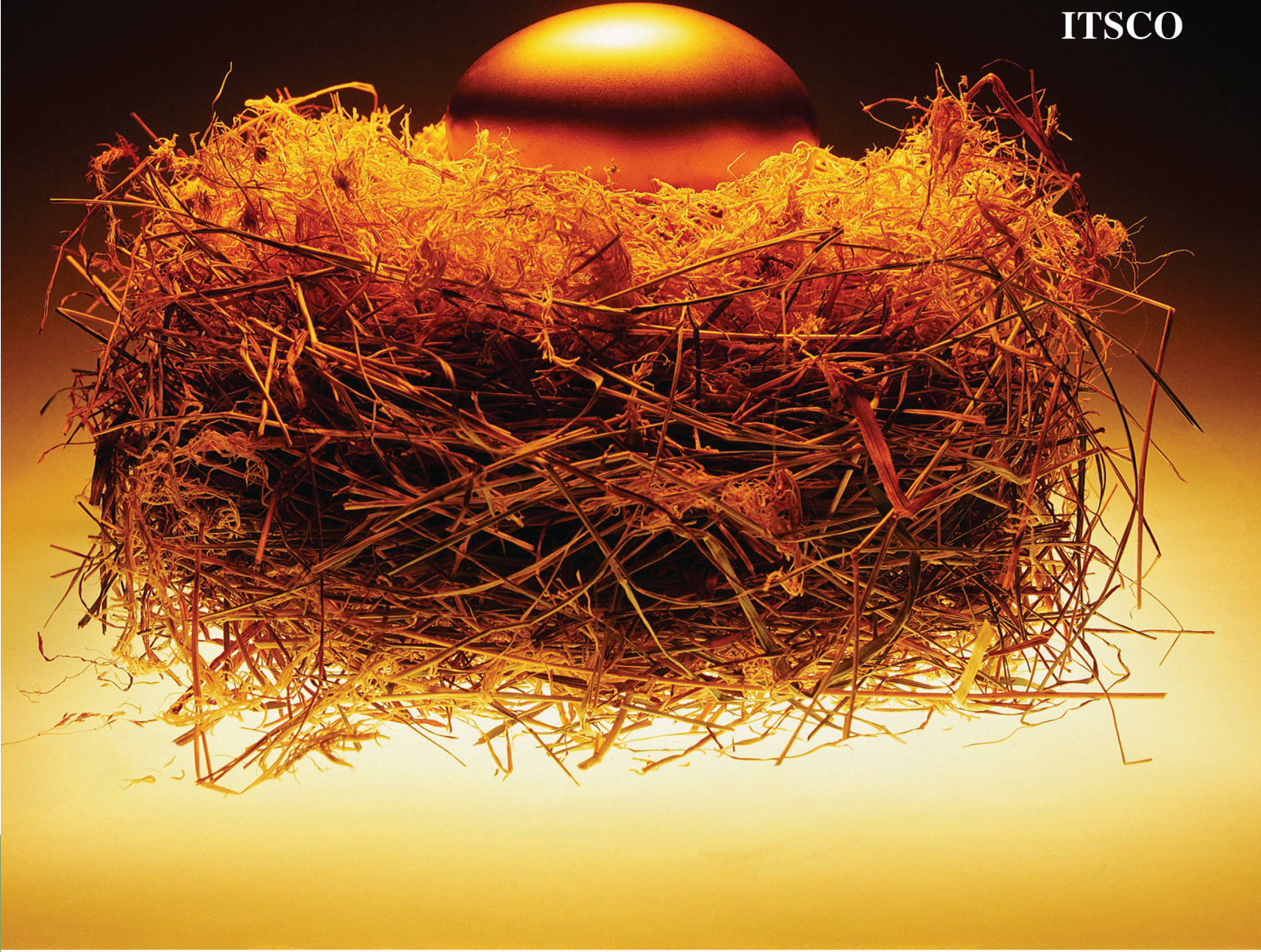
الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات المحدودة

ISLAMIC TRADING & SERVICES CO.,LTD

إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني



ITSCO



ميلاد الربح الحلال

عمارة الفيحاء الطابق الخامس مكتب 11

تلفونات: 383187/781759 183 00249

فاكس: 783487 183 00249



شركة الفيصل للمعاملات المالية

إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني



التعامل الآمن

- تنشيط التعامل في الأوراق المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية أو أي أسواق تنشأ مستقبلاً في السودان.
- شراء وبيع الأوراق المالية (الوكالة بالعمولة).
- تسويق وترويج الأوراق المالية.
- إنشاء المحافظ المالية لصالحها أو بالإشتراك مع الآخرين.
- نشر الوعي المالي بمختلف الطرق وتشجيع الإدخار بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية.

عمارة الفيحاء الطابق الثالث

موبايل ١٢٢٩٨٦٦٠٦ + ٢٤٩

تلفاكس : ١٨٣٧٦٤٣٥٤ + ٢٤٩

بريد إلكتروني : info@alfisal.sd.com



الدلالات الإقتصادية لصيغ الإستثمار الإسلامية



د. موسى علم
رئيس قسم الاقتصاد جامعة أم درمان الإسلامية

لا شك أن المصارف الإسلامية قد قطعت شوطاً بعيداً في تعريف الجمهور نظرياً وعملياً بالصيغ الإسلامية ، وأن كثيراً من رجالات الأعمال قد تعاملوا بها . وعلم أن كثيراً من المتعاملين بهذه الصيغ قد توصل إما الى سخط لها أو سعد بها أو توقف عن التعامل بها ، وما ذلك إلا لأسباب تعددت لديهم، منها ماهو منطقي ومنها ما هو غير ذلك ، ولعلّ ولأول مره أحاول الكتابة عبر الدوريات المقروءة محاولاً إلقاء الضوء على بعض ماخفى من أسرار هذه الصيغ اثرأء للمعرفة واحقاقاً للحق.

فالإسلام كثيراً مايشرع لأمر ويربطه بعلته ، وقد تخفى على الكثيرين هذه العلة فينظرون الى الحكمة يضعونها مكان العلة ، هذا اذا لم يختلط على الناس الأمر.

فالشرع الأصل فيه النظر الى المصلحة العامة والتي تأتي تبعاً لها المصلحة الخاصة وقد لا تأتي ، ولإعطاء مثال على ذلك: فإن السلم وهو من الصيغ الأساسية الهامة للتمويل ينظر اليه المسلم للمال أن مصلحته الخاصة تتجدد فيه حيث أنه سيشتري شيئاً أجلاً بحسب المعطيات الإقتصادية وسيحقق ربحاً كبيراً . وينظر اليه أخذ المال وهو صاحب الأرض أنه الأمثل له حيث أنه يمتلك أرضاً لايجد ما يزرعها به وحسب المعطيات الإقتصادية أنه سيأتي بإنتاج يغطي مال السلم ويزيد . بينما الأسلام لم ينظر الي ذلك أو هذا إلا بقدر ما يحقق المصلحة العامة والتي تتمثل في الاستصلاح الزراعي وزيادة ناتجه لتيسير الأمر على طالبي هذا الإنتاج فيقدر تحقيق هذا الهدف قد تتحقق كل المصالح وإلا فالسلم يجب أن يتوقف . والملاحظ أن التعامل بالسلم (وستأتي دراسته لاحقاً في موضوعات متتالية) قد أدى الى تحقيق مصلحة أصحاب الأموال أكثر من تحقيق مصلحة اصحاب الأراضي . طالب السلم ، وأكبر دليل على ذلك إجازات مايسمى (بإزالة الغين) ووضع العدد الكبير من اصحاب الأراضي في سجون القضاء ، ونتيجة ذلك فإن أصحاب الأراضي سيجمعون عن زراعتها وهذا ينعكس ضرره ليس على أصحاب الأرض أو أصحاب الأموال وإنما بالدرجة الأولى على عامة الناس وقد يظن البعض أن القدر أيضاً يقع على اصحاب المال والأرض بينما الأمر ليس كذلك فإن صاحب المال له طريقه وألف طريقه لتوظيف ماله في أمر آخر ، وكذلك صاحب الأرض له كراؤها أو بيعها أوغير ذلك ، فثبت أن الضرر يقع على عامة الناس أكثر من وقوعه على صاحب المال والأرض.

مما سبق يتضح أن الإسلام علق تشريعاته وخاصة المعاملات بمصلحة المجتمع وهو واضح من تسمية السلم عند المالكية (ببيع المحاويج) ، والمحاويج المقصود بهم هنا ليسوا هم أصحاب الأرض والمال في الأصل لأن حاجتهم وقتية وحاجة المجتمع دائمة فتقدم الدائمة على الوقتية وذلك لإمكان زوالها بأى سبب يعكس الدائمة فلا تزول إلا بالزراعة .

وأول ماينبأ الحديث به هو صيغة المضاربة وهي الصيغة التي حظيت بإجماع الفقهاء ، وقيل الحديث عن دلالاتها نتناول أي نوع نختاره منها وماهو أصح أنواعها للإقتصاد ، وهل هذه المضاربة مطلقة أم مقيدة أم كليهما ؟
فالمطلقة: تعني اطلاق يد المضارب في نوع من أنواع العمل

الإقتصادي التجاري ، الزراعي ، الصناعي ، بل حقيقة ليس له حتى في القطاع الواحد إلا أن يبيع ويشترى ، لا أن يحول ما اشتراه الى صفة أخرى فلا يجوز له أن يحول تجارة الحبوب الى صناعة الدقيق أو الى سلع تامة الصنع جاهزه للأكل (في شكل خبز) أو غيره . وماعليه إلا أن يركز فقط في الاسترباح في هذا النوع الذي اطلقت فيه يده . فهذا النوع في رأي لا يصل بنا الى هدف الصيغة وهو اعداد منظم ، مقتدر ، مبدع ، لأنه في هذه الحالة يفقد صفة الاختيار وهي أول درجة من درجات الاعداد المنظم فإذا لم يدرك ما يختاره فلن يكون ناجحاً فيما سواه . لهذا منع كثير من الفقهاء أى تضيق على المضارب فقالوا (لا يجوز أن يشترط عليه شراء متاع معين أو نوع يندر وجوده أو معاملة شخص معين) ، وكل هذا يحل بالمقصد من المضاربة سواء أكان اختلالاً بطبيعة عملها لكل أنواع الأعمال أو بمنع اتاحة الفرصة لإيجاد منظم جيد والذي لايتأتى بصوره مثلى إلا بالتردد على أنواع شتى من المعاملات .

وأما المقيده فتعني أن رب المال يقيد المضارب بتجنب المكان الذي يضر بالتجارة أو الزراعة أو الصناعة أو غيرها ويطلق يدها في كل مايحقق الأسترباح (قلت مالك رضى الله عنه) فلو دفعت الى رجل مالا قراضا (مضاربة) فاشترى به أرضاً أو اكترها واشترى زريعة . (بذور للزراعة) فزرع وربح أوخسر . أيكون ذلك قراضا ؟ ويكون غير متعد ؟ قال نعم ، إلا أن يكون قد خاطر به في موضع ظلم أو عدو ، أما اذا كان في موضع أمن وعدل فلا يضمن . وكذلك قال الحنابلة والأحناف .

ووأضح من المقيده ان التقيد أمر تحكمه الظروف فلا يمنع إلا عندها مما يوسع مفهوم المضاربة المقيدة بل إن قيدها مما لايجتاج الى قيد فهو أمر بدهي .

ومع هذا فإن الإقتصاد قد يحتاج الى المطلقة في بعض التخصصات الدقيقة في مجالات بعينها ليس للبلد ميزة نسبية في تحويلها الى شكل آخر . والمقيده يعمل بها في مجالات أخرى ولكن الأمر كله يدخل تحت دائرة الجواز فإن ثبت عدم وجود صيغة أخرى تقوم بما قامت به تلك الصيغة فيتحول الجواز الى وجوب وهكذا... لأن المعاملات في الشريعة الإسلامية مبنية على مصلحة العباد ولهذا بابها مفتوح لذلك ، لتسهيل عملية الإحلال ، بينما العبادات مبنية على التوقيف لعدم إحلال عبادته محل عبادته .

وقيل أن نتحدث عن دلالات هذه الصيغة نود أن نناقش ما ذكره كثير من المحللين مما ينصب في رأيهم على الأسباب المانعة للتعامل بهذه الصيغة فيما يأتي : -

١/ ذكر المحللون أن السبب المانع للتعامل بهذه الصيغة أن المضاربين يصعب مراقبتهم ومتابعتهم لأن ذلك يكلف كثيراً . صحيح أن النظرة من زاوية المصرف يراها كذلك ، لكن لو

كانت النظرة تمتد الى ما يستفيد المصرف والمجتمع في المستقبل بعد إيجاد هذا المضارب الجيد (المنظم الجيد) . فإن الصعوبة تصبح أمراً مقبولاً ، واذا وضعنا خطة شاملة لهذا الأمر لتشمل كل ما يؤدي الى تحسين كفاءة المضارب ورفعته الى المستوى المطلوب . فالمراقب يستلزم أمرين أمر خاص بالتأهيل الشامل علمياً وخلقياً وعملياً ، وأمر خاص بوضع القوانين الصارمة التي تعاقب كل من يخل بهذه الصيغة ويفوت حق المجتمع لتصبح المراقبة أمراً واجباً تسأل عنه الدولة ومؤسساتها والمجتمع ومكوناته ، لا أن تترك حسب هوى المضارب وصاحب المال كما هو الشأن .

٢/ ذكرنا أن السبب المانع للتعامل بها هو صعوبة ضمان إسترداد أموال المصرف . وتكاد تكون هذه من أكثر مخاطر المصرف ولكنها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمراقبة ، فإن صحت صح الضمان ، ولكن المراقبة أمر يختص بالإعتقاد وبالعقاب ، فمن قددهما فقد أفرط وفرط ، وأمر معالجتها كلى يختص بالبيئة العامة وسلوكها ونهجها وفهمها وثقافتها وليس صعباً إيجاد مؤسسات صنعها ومعادها التأهيل لها ، وما لايتم الواجب إلا به فهو واجب . وقد تعاملت المصارف بنسب عالية لغير صيغة المضاربة ، فتجاوزت الصيغ الأخرى خاصة المربحة والمشاركة في المتوسط خلال ست سنوات من (٩٠-٩٥) (٧٨/٧٪) بينما لم تتجاوز نسبة المضاربة في نفس الفترة في المتوسط ٤٪ ، (العرض الإقتصادي - ٢٠٠٤/١٩٩٩) دون أن تبحث عن آلية جيدة للتعامل بالمضاربة لتحقيق نفع أفضل للمجتمع سعياً وراء هامش ربح أسرع بصيغ أقل فاعلية للإقتصاد القومي .

٣/ ذكرنا أن السبب المانع هو صعوبة الوصول الى إتفاق مرض بين الجانبين - مما يقلل التعامل بها - ولكن لما كان المصرف هو الجانب الأقوى وأن المضارب هو الجانب الأضعف لحاجته الى العمل أدى هذا الى عدم التعامل أو تقليل التعامل بها .

والنظرة التي ينبغي أن تسود هي أين تكون المصلحة العامة؟ ، ومتى يمتنع ظلم احدهما للآخر . فأحياناً عندما يكون عرض العاملين في المال كبير فإنه من الطبيعي أن ينخفض حقهم ويكون الإتفاق في صالح أصحاب الأموال والعكس قد يحدث . وبما ان الدولة مناهة بها تخطيط التعليم حتى لا يحدث خلل فإن هذا الأمر يقل بحسب صحة الخطة .

وأما المصلحة العامة فتعني التدخل مع أى الفريقين ولكن بناءً على المصلحة العامة . فأحياناً تكون المصلحة في زيادة القدرة الإنتاجية بزيادة تشغيل المضاربين وقد يابى أصحاب المال بتمليكهم هذا المال بالشروط المرغوبة لهم ، فتتدخل لإمضاء الأمر بأى وسيلة صحيحة تراها لتحسين الإتفاق . لأن المال ومن يعمل فيه في يد الجماعة ، ومالكه هو الله ، فيضعه في مصلحة عباده .

٤/ ذكرنا أن السبب في صعوبة الضمان في هذه الصيغة ، لأن الفقهاء يقولون بعدم تضمين المضارب إلا في حالة التعدي ، ولهذا تتخوف المصارف من ضياع ماله ما دام أن التعدي يمكن حدوثه وإدعائه . ولكن الواقع هو عكس ذلك فالتعدي إمكان وقوعه لدى المضارب أكبر من عدم وقوعه ، فهو إذا تعدى في أمر خارج عن إرادته لا يضمن . ولكن تعديه في غير ذلك هو الواقع والمتعدد ، فالتعدي ملازم للمضارب فالناظر إلى حركة الإقتصاد لا يجد أمراً يخرج عن التعدي فكونه لم يختر المشروع المناسب والمكان المناسب والزمن المناسب والطريقة المناسبة ، بل لا بد أن يعمل الف حساب للمنافسة ودرجتها وقوتها وكل تفرط في واحد من ذلك يعد تعدياً فليس له إلا أن يكده ويجتهد ويمعن ويتمعن ويدرك ويتدارك لى لا يتعدى ومن ثم يحقق النجاح .. (نواصل الحديث عن الدلالات والصيغ في موضوعاتنا القادمة)



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

مصارف إسلامية



تقييم ملاءة المصارف الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال



د. أحمد حسين الشهراوي
خبير واستشاري - تخصص مصارف إسلامية

يعتبر موضوع الملاءة من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية و البنوك على حد سواء كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع البنوك، وفي هذا الإطار فقد عملت السلطات الرقابية على تقديم مقاييس مختلفة للملاءة كان أبرزها معيار كفاية رأس المال الذي أقرته لجنة بازل عام ١٩٨٨ والذي طبقه ما يزيد على ١٠٠ دولة. أن التطبيق العملي لذلك المعيار خلال السنوات الماضية أفرز العديد من نقاط الضعف فيه دفعت لجنة بازل إلى إجراء تعديلات عليه و أخيراً اقترح معيار جديد لقياس الملاءة اصطلح على تسميته Basel ٢، لقد واجهت كل من السلطات الرقابية والبنوك الإسلامية مشاكل تتعلق بقياس الملاءة للبنوك الإسلامية ترجع بصورة رئيسية إلى الطبيعة الخاصة لمصادر أموال تلك البنوك حيث أنها لا تتطلب عائداً ثابتاً كما أنها يمكن من الناحية النظرية أن تتحمل الخسارة إضافة إلى اختلاف طبيعة الأدوات المالية الإسلامية عن الأدوات المالية التقليدية.

ملاءة البنوك تعريفها وقياها

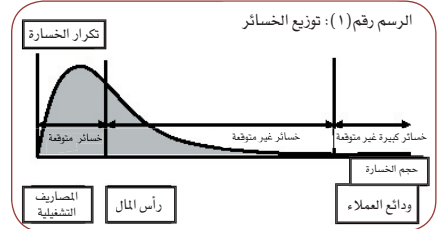
يلعب رأس المال البنوك دوراً هاماً في المحافظة على سلامة ومتانة وضع البنوك وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام حيث أنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك من أن تطل أموال المودعين، فكما هو معلوم فإن البنوك بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة تشمل بشكل رئيسي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية.

يمكن أن تقسم الخسائر التي تنشأ عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين رئيسيين أخذاً بعين الاعتبار القدرة على التنبؤ بوقوع الخسارة وحجم الخسارة هما:

الخسائر المتوقعة: وهي الخسائر التي تحدث بشكل متكرر لأي بنك ويكون حجم هذه الخسائر عادة صغيراً.

الخسائر غير المتوقعة: وهي الخسائر التي تحدث قليلاً ما تحدث إلا أن أثرها على البنك عادة ما يكون كبيراً.

هذا ويخلص الشكل التالي توزيع الخسائر التي يمكن أن تواجه البنوك وكيف يمكن تغطيتها:



إن الشكل السابق لتوزيع المخاطر التي تواجه البنوك لا يعتمد على طبيعة نشاط البنك - تقليدي أو إسلامي - على الرغم من بعض التباين في أهمية بعض أنواع المخاطر بين النوعين من البنوك - ولكنه يمثل الشكل العام لتوزيع المخاطر، ويرتبط رأس المال ارتباطاً وثيقاً بملاءة البنوك والتي تعتبر من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية والبنوك نفسها وفي هذا الإطار فإن الأسئلة التي تواجه السلطات الرقابية والبنوك عادة هي ما يلي:-

يمكن تعريف درجة الملاءة لدى البنك باحتمالية إفسار البنك (The likelihood of insolvency)، بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك (١٩٩٨ Greenspan) وبالنظر إلى الرسم السابق فإنه وكلما قلت مساحة الجزء تحت المنحنى (خسائر كبيرة غير

وضحت اللجنة أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية يمكن احتسابها كما يلي :-

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية =

رأس المال المدفوع، الاحتياطات + مخاطر الاستثمار، احتياطات إعادة التقييم

الأصول الخطرة المرجحة الممولة من رأس المال المصرف + المطالبات (باستثناء حسابات الاستثمار المشترك) + ٥٠٪ من حسابات الاستثمار المشترك

هذا، ويتم إعطاء أوزان مخاطر للموجودات تتسمج مع أوزان المخاطر التي حددتها لجنة بازل، وهناك نوع آخر من المخاطر يمكن أن يتعرض له البنك الإسلامي يتمثل في الضغوط التي يمكن أن يتعرض لها لتعديل العائد على حسابات الاستثمار المشترك وذلك بالتخلي عن جزء من العائد على حقوق المساهمين وذلك للتمكن من المنافسة في السوق، وسُمّت اللجنة هذا النوع من المخاطر "المخاطر التجارية المنقولة".

بسبب المخاطر الواردة في ب و ج (الاستثمارية، التجارية المنقولة) يتم ضم (٥٠٪) من حسابات الاستثمار المشترك لمقام النسبة، ويعود السبب في المعاملة الخاصة لحسابات الاستثمار المشترك إلى أن هذه الحسابات وفي حالة خسارة الاستثمارات التي يتم تمويلها من خلالها تتحمل هي هذه الخسارة ولا تتحمل حقوق مساهمي البنك أي جزء منها إلا بمقدار الخسائر التي قد تنشأ من المخاطر الاستثمارية والمخاطر التجارية المنقولة الواردة في (ب، ج).

يمكن القول أن حسابات الاستثمار المشترك تشبه إلى حد كبير في طبيعتها الأموال المستمرة ضمن صناديق الاستثمار المشترك (Mutual Funds) إلا أنها تعطي المستثمر ميزة إمكانية سحب أموالهم بموجب إشعارات قصيرة الأجل. الإشكالية التي تواجه البنوك الإسلامية هي أن هذه الأموال مستمرة في موجودات لا تتمتع جميعها بدرجة عالية من السيولة الأمر الذي يجعل من الصعب عليها مواجهة سحبيات مفاجئة بمبالغ كبيرة، وعليه فإن البنوك الإسلامية قد تستخدم العائد على حقوق مساهمي البنك لدعم العائد على حسابات الاستثمار المشترك لتجنب الإفلاس المالي الذي قد ينشأ عن سحب ودائع الاستثمار المشترك.

المعيار الجديد لكفاية رأس المال Basel ٢

أفرز التطبيق العملي لمعيار كفاية رأس المال Basel ١ عدة عيوب ونقاط ضعف في المعيار دفعت إلى قيام لجنة بازل بالتقدم بمعيار جديد للملاءة Basel ٢. أعطى Basel ١ وزناً ترجيحياً لالتزامات القطاع الخاص تجاه البنوك (١٠٠٪) باستثناء القروض السكنية أو بمعنى

متوقعة) من الرسم فإن ذلك يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك حيث أن تلك المساحة تمثل احتمالية وقوع خسارة بحجم لا يكفي رأس المال لتحمله، وعليه فكلما زاد رأس المال كلما قلت هذه الاحتمالية (المساحة تحت المنحنى).

فيما يتعلق بقياس الملاءة، فقد اعتمدت السلطات الرقابية وللسنوات عديدة نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) رأس المال

الرافعة المالية =

الموجودات

مقياساً للملاءة إلى أن جاءت مقررات لجنة بازل (Basel I) عام ١٩٨٨م والتي رأت في تلك النسبة حداً أدنى لرأس المال ولكنها لا تمثل مقياساً للملاءة (احتمالية الإفلاس) كونها لا تميز بين موجودات البنك تبعاً لدرجة المخاطرة.

مقررات لجنة بازل جاءت لتقدم تعريفاً للملاءة يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدور الذي يلعبه رأس المال في تحمل الخسارة وحماية أموال المودعين وميزت بناءً على ذلك رأس المال إلى شريحتين رئيسيتين هما رأس المال الأساسي ورأس المال المساند، كما أنها أخذت بعين الاعتبار التباين في مخاطر موجودات البنوك، وعليه فقد قسمت تلك الموجودات إلى أربعة فئات رئيسية بناءً على درجة المخاطر لكل فئة منها حيث أنها أعطت أوزاناً ترجيحية (٢٠٪، ٥٠٪، ١٠٠٪) بناءً على درجة مخاطرة الموجودات.

بناءً على ما سبق فإن معيار كفاية رأس المال وفقاً للجنة بازل: نسبة كفاية رأس المال (Basel) =

رأس المال

الأصول الخطرة المرجحة

ثالثاً: معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية.

إن طبيعة موجودات ومطلوبات البنوك الإسلامية تختلف بشكل كبير عن طبيعة موجودات ومطلوبات البنوك التقليدية الأمر الذي ينشأ عنه عدم ملاءة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال كما تم اقتراحها من قبل لجنة بازل للبنوك الإسلامية. لعل أهم الأسئلة التي تم طرحها في هذا المجال هو طبيعة حسابات الاستثمار المشاركة في الربح (حسابات الاستثمار المشترك) حيث أنها ليست ودائع كما أن تعريف لجنة بازل لرأس المال التنظيمي لا يشمل مثل هذا النوع من الحسابات. هذا وتلخص فيما يلي أهم ما توصلت إليه لجنة كفاية رأس المال المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (اللجنة) في البيان الصادر عنها في مارس ١٩٩٩ بهذا الخصوص.



مصارف إسلامية



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

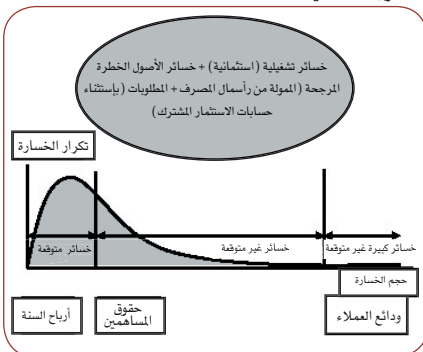
بشكل كامل في حين أن الشريعة الثانية هي أموال مشتركة بين المساهمين والمودعين. وبالنظر إلى مقام النسبة، نلاحظ أن هذا المقام يعكس المخاطر التي يجب أن يتحمل خسائرها مساهمو البنك غير أنه في نفس الوقت يتضمن نوعاً من المخاطر "المخاطر التجارية المتقولة" والتي يتحملها المساهمون والمودعون.

وعليه يمكن القول أن هنالك نوعين من المخاطر يمكن أن تؤثر على أموال المودعين مع البنك الإسلامي وتؤدي إلى خسارة جزء منها، الأول وهي المخاطر التي يجب أن يتحملها مساهمو البنك وهي المخاطر التشغيلية (المخاطر الائتمانية) بالدرجة الأولى والتي إذا كان حجمها كبيراً بحيث لا تكفي حقوق المساهمين لتغطيتها فإن ذلك سيؤدي إلى إفسار البنك بشكل أكيد. الثاني وهي المخاطر التجارية الاعتيادية التي يُعد أبرزها المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق وهذا النوع من المخاطر يتحمله المودع والبنك بقدر مساهمة كل منهما في تمويل الموجودات، وهذه المخاطر أيضاً يمكن أن تؤدي إلى إفسار البنك "تؤثر على الملاءة" لأنها تؤثر على حقوق المساهمين بقدر حصتهم في تمويل الموجودات ولأنها قد تعرض البنك إلى إفسار بسبب السيولة في حالة الانخفاض الحاد في العائد على حسابات الاستثمار المشترك أو خسارة جزء منها، ويلاحظ أن هذا النوع من المخاطر لم يتم تضمينه بالكامل لمقام النسبة.

بالنظر إلى بسط النسبة مرة أخرى نجد أن الجزء الأول من البسط هو بالدرجة الأولى مخصص لمواجهة المخاطر التشغيلية في حين أن الجزء الثاني والمتمثل بالاحتياطيات مخصص لمواجهة مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية، بتعبير آخر فإنه لا يمكن أن يتم استخدام احتياطيات معدل الأرباح أو احتياطيات مخاطر الاستثمار لمواجهة المخاطر التشغيلية أو مخاطر الموجودات المرجحة الخطرة الممولة من مصادر أموال البنك الذاتية والمطلوبات باستثناء حسابات الاستثمار المشترك، من ناحية أخرى فإن حقوق المساهمين "رأس المال المدفوع + الاحتياطيات" لا يمكن أن يتم استخدامها لمواجهة المخاطر التجارية كما عرفت اللجنة، وعليه فإن بسط النسبة يمثل حاجزين مختلفين كل منهما مخصص لمواجهة مجموعة مختلفة من المخاطر إلا أنه لا يمكن جمعها كما هو مقترح في المعيار الذي اقترحتة اللجنة.

إن ما سبق يعني أن هنالك نوعين من المخاطر يقابلها حاجزين مختلفين لتقليل أثرهما على البنك (على المودعين) غير أنه لا يمكن دمج هذين الحاجزين معاً في حالة دمج المخاطر المختلفة، ويلخص الشكلين التاليين ذلك.

الرسم رقم (٢): توزيع الخسائر التي يتم مواجهتها من خلال حقوق المساهمين



الرسم رقم (٤): توزيع الخسائر التي يتم مواجهتها من خلال احتياطي معدل الأرباح + احتياطي مخاطر الاستثمار

البنك التقليدي هي عبارة عن قرض يلتزم البنك بسداده بغض النظر عن نتائج أعماله.

إن طبيعة العلاقة بين البنك الإسلامي وبين صاحب حساب الاستثمار المشترك والمبنية على أساس المضاربة تجعل من الممكن -حسب طبيعة العقد- أن يكون العائد لأصحاب حسابات الاستثمار المشترك متغيراً ويعتمد على نتائج الاستثمار ولا يوجد ما يمنع من الناحية النظرية من أن يكون هذا العائد سالباً في حالة خسارة استثمارات البنك.

إن هذه العلاقة بين حسابات الاستثمار المشترك والبنك الإسلامي تشبه إلى حد كبير العلاقة بين حسابات الاستثمار و صناديق الاستثمار المشترك Mutual Funds مع اختلاف جوهري بسيط هو أن موجودات صناديق الاستثمار المشترك تتمتع عادة بدرجة عالية من السيولة كونها في العادة أوراق مالية يمكن بيعها وشراؤها في الأسواق المالية في حين أن موجودات البنوك الإسلامية هي في الغالب عبارة عن أدوات دين لا يمكن بيعها بسهولة حيث لا تزال تحتل المرباحة الجزء الأكبر من نشاط البنوك الإسلامية.

إن طبيعة موجودات البنوك الإسلامية وتركز نشاطها في نشاط المرباحة يجعل من الصعب عليها مواجهة سحبيات مفاجئة كبيرة لحسابات الاستثمار المشترك أو الودائع بشكل عام والتي من الممكن أن تحصل في حالة حدوث انخفاض ملموس في العائد أو في حالة حدوث خسارة كبيرة تجعل العائد سالباً بمعنى أن أصحاب حسابات الاستثمار المشترك سيخسرون في هذه الحالة جزءاً من رؤوس أموالهم المستثمرة مع البنك الإسلامي.

إن البنك الإسلامي لا يملك الميزة التي تملكها صناديق الاستثمار المشترك من حيث سيولة الموجودات وعدم السهولة النسبية في سحب أرصدة الاستثمار، الأمر الذي يجعل من الممكن أن يكون إعطاء عائد منخفض على حسابات الاستثمار المشترك أو عائد سالب سبباً وراء إفسار البنك بسبب أن المودعين الذين خسروا جزءاً من ودائعهم "أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وغيرهم من المودعين" من الممكن أن ينتقلوا لبنك آخر.

صحيح أن البنك الإسلامي غير ملزم تعاقدياً بتغطية هذه الخسائر إلا أنه لا يمكنه بذلك تجارياً في ضوء المنافسة في السوق وهو ما يبرر وجود احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار.

إن المنابع لأداء البنوك الإسلامية والعائد على حسابات الاستثمار المشترك يجد أنه مقارب إلى حد كبير للعائد على الودائع لدى البنوك التقليدية ولعل ذلك يعود بشكل رئيسي إلى أن معظم التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية هو تمويل المرباحة وأن كلفة هذا التمويل مقاربة لكلفة التمويل الذي تقدمه البنوك التقليدية بالفائدة.

إن ما سبق يعني أن المخاطر التي تتعرض لها توظيفات البنك الإسلامي الممولة من خلال حسابات الاستثمار المشترك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وأن تكون جزءاً من مقام النسبة كون الخسائر التي قد تنشأ عن هذه المخاطر قد تتسبب في المساس بأموال المودعين والتالي إفسار البنك من الناحية العملية.

٢. مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال

وطبيعة الخسائر

بالنظر إلى مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال كما في المعادلة (٢) يمكن القول أنها تتكون من مجموعتين أو شريحتين الأولى وهي رأس المال والاحتياطيات، وهي شريحة تخص المساهمين

آخر طالب المعيار البنوك بالاحتفاظ برأسمال نسبته (٨٪) من هذه الالتزامات وقد نشأ عن ذلك أمرين مهمين، أولهما عدم التمييز بين البنوك وفقاً لدرجة مخاطرتها "عدم الحساسية الكافية للمخاطر" حيث أن التزامات القطاع الخاص تختلف بشكل كبير ضمن البنك الواحد وبين البنوك، فمثلاً التزامات القطاع الخاص تختلف درجة مخاطرتها بين البنوك حسب السياسة الائتمانية وطبيعة مكوناتها وضمن البنك الواحد حسب القطاع والظروف الاقتصادية، طبيعة الضمان... الخ.

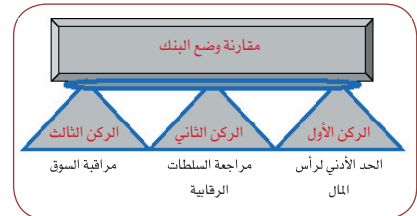
وثانيهما قيام العديد من البنوك بنقل الموجودات ذات درجة المخاطر المنخفضة إلى خارج الميزانية من خلال التوريق (Securitization) الأمر الذي نشأ عنه ارتفاع درجة مخاطرة الجزء المتبقي من محفظة موجودات البنك.

بسبب ما تقدم فقد تقدمت لجنة بازل في منتصف عام ١٩٩٩ بمعيار جديد لكفاية رأس المال يهدف إلى:-

- تعزيز سلامة ومتانة النظام المالي والمصرفي.
- تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي.
- تغطية أشمل للمخاطر التي تواجه البنوك.
- تطوير أساليب لقياس المخاطر تتميز بدرجة عالية من الحساسية للمخاطر التي تواجه البنوك.
- التركيز على البنوك الكبيرة التي تمارس الأنشطة المصرفية على أساس دولي وفي نفس الوقت يتضمن مبادئ ووسائل تجعل من المناسب تطبيقه من قبل البنوك الصغيرة ومتوسطة الحجم.

هذا وقد تضمن المعيار الجديد لكفاية رأس المال Basel ٢ ثلاثة أركان هي قياس الحد الأدنى لدرجة الملاءة - وهو المبدأ الوحيد الذي تضمنته Basel ١ - ومراجعة السلطات الرقابية ومراقبة السوق.

الرسم رقم (٢): أركان المعيار الجديد لكفاية رأس المال Basel



المبدأ الأول: الحد الأدنى لرأس المال.
يمكن تلخيص هذا المبدأ من خلال المعادلة التالية:-
نسبة كفاية رأس المال (Basel ٢) =

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}}$$

ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد للملاءة Basel ٢:

١. مخاطر الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار المشترك

من المعلوم أن حسابات الاستثمار المشترك تمثل أهم مصادر أموال البنوك الإسلامية إلى جانب الحسابات الجارية وحقوق المساهمين، وتختلف طبيعة هذه الحسابات عن الودائع العادية في البنوك التقليدية في كون طبيعة العلاقة بين البنك والمودع في البنك الإسلامي هي علاقة مضاربة في حين أن الوديعة في



سادساً: استنتاجات

إن موضوع الملاءة يعد من المواضيع الهامة لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية وبسبب أهمية هذا الموضوع فقد حرصت كل من البنوك والسلطات الرقابية على تطوير أساليب لقياس الملاءة تطورت من نسبة الرافعة المالية إلى نسبة كفاية رأس المال كما تم اقتراحها في Basel ١ إلى المعيار الجديد للملاءة Basel ٢.

إن أساليب القياس لمختلف أنواع المخاطر التي تواجه البنوك تمثل فرصة للبنوك الإسلامية والتقليدية لتطوير قياسها وإدارتها للمخاطر التي تواجهها.

على الرغم من الجهد المبذول من قبل اللجنة المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم معيار لكفاية رأس المال يقيس بشكل ملائم ملاءة البنوك الإسلامية إلا أن هذا المعيار يواجه مشكلة عدم الانسجام بين مكونات كل من البسيط والمقام الأمر الذي لا يمكن معه اعتباره مقياساً ملائماً للملاءة. علاوة على ما سبق فإنه يتميز أيضاً بعدم القدرة من الناحية العملية على تحديد المسؤولية عن الخسائر الناشئة عن المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وبالتالي تحديد الجزء من بسط النسبة الذي يستخدم لمواجهة هذه الخسائر. أيضاً فإن توظيفات البنك الممولة من حسابات الاستثمار المشترك تمثل جزءاً من موجودات البنك الخاطرة والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مقام نسبة كفاية رأس المال حيث أنه ومن الناحية العملية فإن الخسائر الناشئة عنها قد تؤدي إلى إعسار البنك.

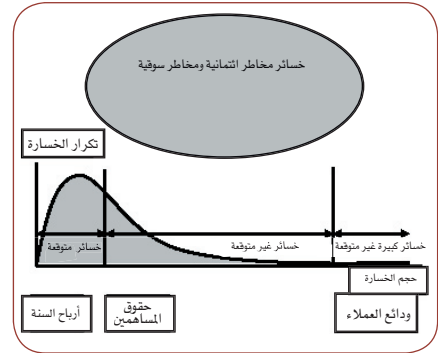
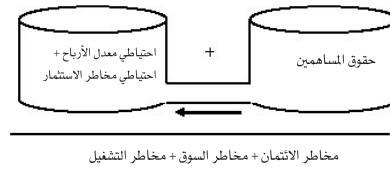
إن ما سبق يعني أنه وضمن الوضع القائم (الفصل بين المسؤولية عن الخسائر وعدم إمكانية استخدام حقوق المساهمين لمواجهة مختلف المخاطر) فإنه ومن الناحية الفعلية فإن هنالك مقياسين مختلفين للملاءة للبنوك الإسلامية أحدهما يتعلق بالدرجة الرئيسية بحقوق المساهمين والمخاطر التشغيلية والآخر يتعلق باحتياطيات معدل الأرباح ومخاطر الاستثمار والمخاطر الائتمانية والسوقية.

إن فتح المجال أمام إمكانية قيام المساهمين باستخدام حقوق المساهمين لتغطية الخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على العائد على حسابات الاستثمار المشترك وبالتالي على ملاءة البنك يجعل من الممكن من الناحية العملية دمج جميع مصادر أموال البنك التي يمكن استخدامها لمواجهة الخسائر ضمن وحدة واحدة. عملية الدمج هذه في بسط نسبة كفاية رأس المال تجعل من الممكن أيضاً ولأغراض قياس الملاءة وإدارة المخاطر إضافة جميع المخاطر إلى مقام النسبة وتقلل بدرجة كبيرة من أهمية تحديد المسؤولية عن الخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن تواجه البنك.

إن ما سبق يعني أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية يمكن أن تقاس بنفس أسلوب قياس نسبة كفاية رأس المال للبنوك التقليدية وإن كانت الأهمية النسبية لأنواع المخاطر قد تختلف بسبب اختلاف طبيعة نشاط البنوك الإسلامية.

من الجدير الإشارة هنا إلى فائدة أخرى لإمكانية استخدام أموال المساهمين لمواجهة أي خسارة غير متوقعة لحسابات الاستثمار المشترك تتمثل في فتح المجال أمام البنك الإسلامي لتوظيف مصادر أموال حسابات الاستثمار المشترك بتوظيفات ذات درجة مخاطرة أعلى نسبياً وبالتالي تحقيق عائد أعلى لكل من البنك ولأصحاب هذه الحسابات كونه سيكون بإمكان البنك تغطية أي خسارة غير متوقعة من خلال حسابات رأس المال.

الإسلامية التي يستثمر بها. في ضوء ما تقدم فإن نسبة كفاية رأس المال المقترحة للبنوك الإسلامية وفقاً لـ Basel ٢ يمكن تمثيلها كما يلي :-



٣. إزالة الفصل بين مصادر الأموال المستخدمة لمواجهة الخسائر

إذا ما نظرنا إلى مصادر الأموال المستخدمة لمواجهة الخسائر غير المتوقعة أو ما يمكن تسميته في هذه الحالة رأس المال التنظيمي للبنك الإسلامي فترى أن جزءاً منها عبارة عن أموال تخص مساهمي البنك تنازل عنها المساهمون طواعية لتجنب خسارة أكبر قد تنشأ عن خسارة حسابات الاستثمار المشترك في حالة انخفاض عائد أصحاب هذه الحسابات. إذا كان هذا المبدأ مقبولاً من الناحية النظرية ومعمولاً به من الناحية التطبيقية كما يعكس ذلك احتياطي معدل العائد فإنه يمكن تعميم هذا المبدأ ليشمل حقوق المساهمين الأخرى، بمعنى أنه يمكن (ليس لزاماً عليهم) لمساهمي البنك وفي حالة تعرض توظيفات البنك الممولة من حسابات الاستثمار المشترك إلى خسائر كبيرة يمكن أن تؤثر على ملاءة البنك أو أدائه المستقبلي أن يقوموا باستخدام حصتهم من مصادر أموال البنك (حقوق المساهمين) لتغطية هذه الخسائر لتجنب خسارة أكبر يمكن أن يتعرضوا لها في حالة إعسار البنك.

إن ما سبق يعني أن ذلك يفتح قناة بين مصادر الأموال المخصصة لمواجهة الخسائر لتصبح على النحو التالي :-



إن ما سبق يجعل من الممكن إدراج النوعين المختلفين من مصادر أموال البنك ضمن بسط النسبة على الرغم من عدم وجود ما يدفع إلى الاعتقاد بأنه سيكون هنالك تدفق في الأموال باتجاه حقوق المساهمين لأسباب شرعية وعملية إلا أن ذلك لا يعتبر مشكلة حقيقية من الناحية العملية كون هذا الجزء من مصادر الأموال يعتبر صغيراً نسبياً مقارنة بحقوق المساهمين وكونه لا يمكن أن يستمر بنك في العمل من الناحية العملية بعد خسارة حقوق المساهمين كون السلطات الرقابية في هذه الحالة ستقوم ببيع أو إدماجه أو تصفيته.

٤. نسبة كفاية رأس المال المقترحة للبنوك الإسلامية في إطار Basel ٢

بالنظر إلى نوعية المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وفي ضوء ما تم نقاشه في الجزء (١) سابقاً يمكن القول أن مقام نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية سيكون من نفس أنواع المخاطر التي حددتها لجنة بازل للبنوك التقليدية وهي المخاطر الائتمانية، المخاطر السوقية، والمخاطر التشغيلية إلا أن الأهمية النسبية لها ستختلف عن البنوك التقليدية تبعاً لطبيعة نشاط البنك الإسلامي والأدوات المالية



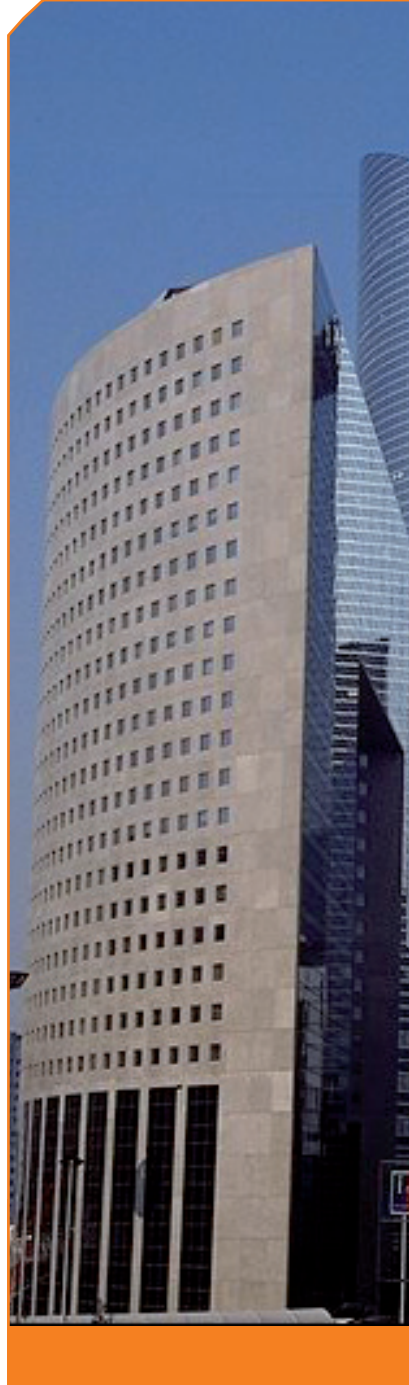
بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

رؤية قانونية



عمر باكر المكي
مدير الإدارة القانونية

التمويل العقاري من وجهة نظر قانونية



أصبحت مشكلة الإسكان حاجة ملحة تقلق مضاجع الكثيرين خاصة الشباب الذين يرغبون في الزواج ويقتف عائق السكن دون ذلك . وقد كانت المصارف السودانية لوقت قريب تحجم عن التمويل العقاري لأسباب كثيرة منها سياسة البنك المركزي التي خصصت للتمويل العقاري مصرفاً بعيته، ولم تشجع المصارف الأخرى لتمويل هذا القطاع. كما أن البنوك التجارية أجمعت عن التمويل العقاري والإسكان نسبة للتضخم الجامح وارتفاع أسعار مواد البناء في الأعوام المنصرمة وأن ذلك يؤدي إلى تقليل الأرباح بالإضافة إلى أن التمويل العقاري يحتاج لزمن طويل حتى يتمكن المصرف من إسترداد إستحقاقاته . كما أن عدم ولوج المصارف في التمويل العقاري أدى لعدم وجود كوادر مصرفية مؤهلة ومتخصصة إذ أن هذا المجال يتطلب وجود كوادر فنيه متمرسه وملمه بمتطلبات المشروعات العقارية المتمثلة في دراسة الجدوى وتحليلها وتقييمها ثم متابعتها وتنفيذها.

أيضاً من مقومات ومشاكل التمويل العقاري ضعف دخول ذوي الحاجة اليه عموماً، وترى بعض المصارف أن القطاعات الأخرى ذات عائد مجز مقارنة بقطاعات تمويل العقارات ، وهذا ما كانت تتعلل به المصارف في السنوات الماضية والآن ويحمد الله فقد تبدل الحال نسبياً لما حدث من إستقرار في الوضع الإقتصادي الداخلي عموماً. وأقدمت كثيراً من الشركات الوافده والداخلية على الولوج في الإستثمار العقاري والإسكان وقامت الحكومة بتشجيع ذلك المجال بتخصيص قطع أراضي بمناطق متفرقة من العاصمة ليقام عليها المخططات السكنية . كما أنشأ مؤخراً صندوق السكان ووضعت له الأموال الطائلة لبناء مساكن لكل المستويات وتمليكها بأقساط للمواطنين ، كما أن البنك المركزي سمح للمصارف بممارسة التمويل العقاري والإسكان وتنفيذاً لسياسة البنك المركزي الجديد في هذا المجال، أنشأ بنك فيصل الإسلامي السوداني وحدة للتمويل العقاري . وفي تقديرنا أن المصارف الآن أصبحت لها القدرة للدخول في التمويل العقاري والإسكان بمختلف الصيغ الإسلامية .

وسائل التمويل العقاري :

إذا كان الإقتصاد الغربي يقوم كله على وسيلة واحدة وهي القرض بفائدة، فإننا بحمد الله وبتجربة المصارف الإسلامية هنالك العديد من الصيغ التي يمكن أن يتمتع بها التمويل العقاري ومن ذلك .

١. **بيع المراجعة :** فهو بيع يمثل رأس مال المبيع مع زيادة ربح معلوم وهذه الصيغة تصلح للتمويل العقاري بأن تقوم المصارف بتمديد منازل سكنية وبمستويات مختلفة كل حسب

حالة العميل ومستوى دخله وتقوم بتسويقها وبيعها مباشرة بالنقد الفوري أو بالتقسيط على أن يقدم المشتري الضمان المناسب.

٢. **بيع المراجعة للأمر بالشراء :** ويقصد به بيع السلعة بما قامت عليه مع زيادة ربح معلوم لمن وعد بشرائها فيمكن للعميل أن يتقدم بطلب لشراء وبيع مواد بناء وأن يقوم المصرف بشرائها وامتلاكها ومن ثم بيعها لمن طلبها بصيغة المراجعة للأمر بالشراء . ويقوم المشتري بسداد قيمتها

بأقساط ويقدم ضماناً لذلك .

٣. **التمويل العقاري بالمشاركة :** تعتبر صيغة المشاركة من أكثر الصيغ التمويلية مرونة وملاءمة فهي عقد بين اثنين فأكثر على أن يتجروا في رأسمال مشترك بينهم ويكون الربح بينهم حسب الإتفاق والخسارة بنسبة مشاركة كل شريك .

وبهذا فإن المشاركة لها أركان ثلاثة أساسية :

١. أن يكون رأس مال المشاركة معلوماً.
 ٢. أن تكون مساهمة كل شريك معلومة ومحدوده.
 ٣. تقسيم الأرباح بنسبة مساهمة كل شريك.
- يمكن للمصارف أن تنفذ صيغة المشاركة في التمويل العقاري بأكثر من صوره كالآتي :

الصورة الأولى :

أن يتقدم العميل للمصرف بقطعة أرض يملكها تقدر بثمن محدد ويعتبر ثمنها مساهمة العميل. ويقدر المصرف مبلغاً لبنائها يكون معلوماً ويعتبر مساهمة المصرف. فمثلاً: إذا قدرت الأرض بمبلغ (٢٠) ألف جنيه وبلغت تكلفة التمويل لبنائها (٨٠) ألف جنيه فيكون مقدار تكلفة المشروع مائة ألف جنيه. فإذا بلغت أرباح المشروع (١٠) ألف جنيه سنوياً تغطي (٥) ألف للسداد ويوزع الباقي بنسبة ٢٪ للعميل و٨٪ للمصرف، وهكذا إلى أن يتم سداد التمويل ويمكن إنقاص المدة بتخصيص مبلغ أكبر للسداد بذلك حسب الإتفاق الذي يتم بين البنك وعميله والمساهمين عند شروطهم .

الصورة الثانية :

أن يتفق البنك مع الشريك على أن يكون حلول هذا الشريك مع البنك بعقد مستقل يتم به إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة وبحيث تكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصصه لشريكه أو لغيره . ويمكن أن يبيع الحصص بالمرابحة.

الصورة الثالثة :

يحدد نصيب كل شريك في شكل حصص أو أسهم يكون لكل منها قيمة وتمثل مجموعهما إجمالي قيمة المشروع ، ويحصل

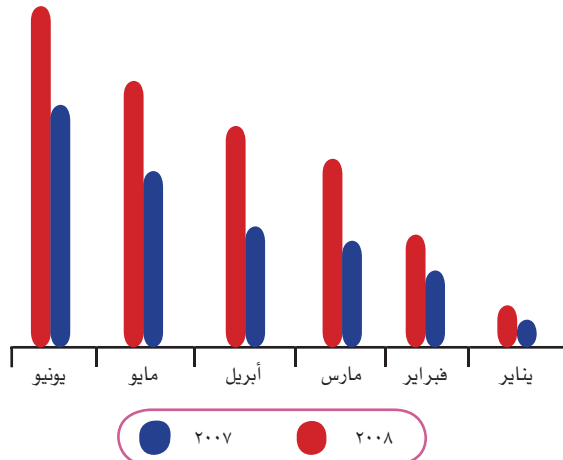
كل شريك على نصيبه من الإيراد المتفق فعلاً وللشريك إذا أراد أن يمتلك من أسهم البنك المملوكة له في كل عام عدداً معيناً فتزيد أسهم الشريك وتقص أسهم البنك إلى أن يمتلك كامل الأسهم وتسمى هذه الصيغة بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك.

نكتفي بهذا القدر ونواصل في الإعداد القادمة إكمال الصيغ القانونية الشرعية للتمويل العقاري والشروط العملية المتطلبه لإنفاذه.

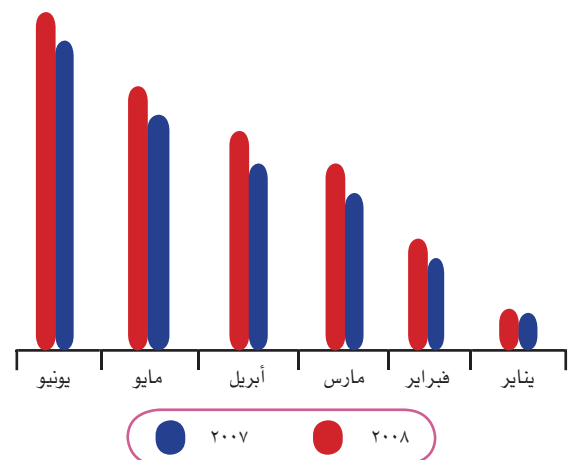


مؤشرات

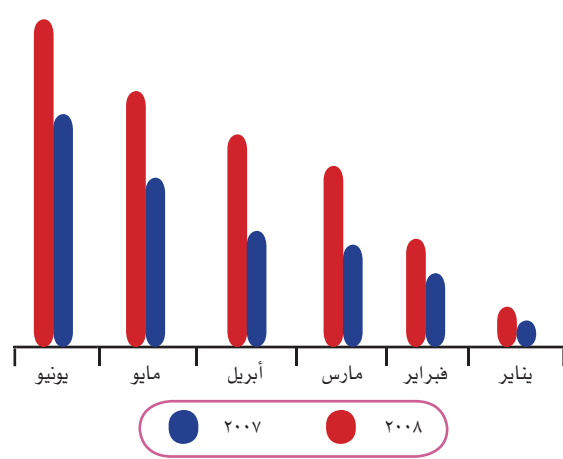
عائد الاستثمار



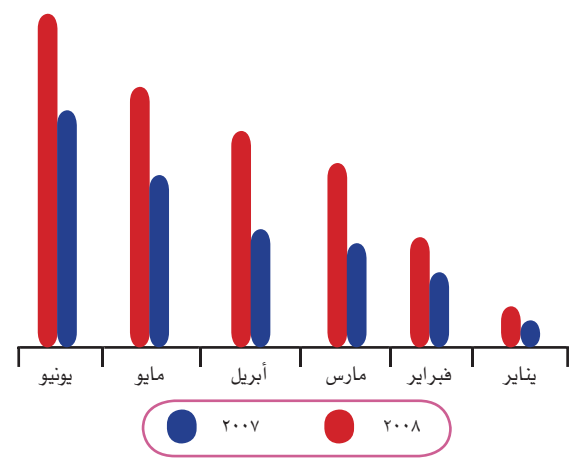
إجمالي الودائع



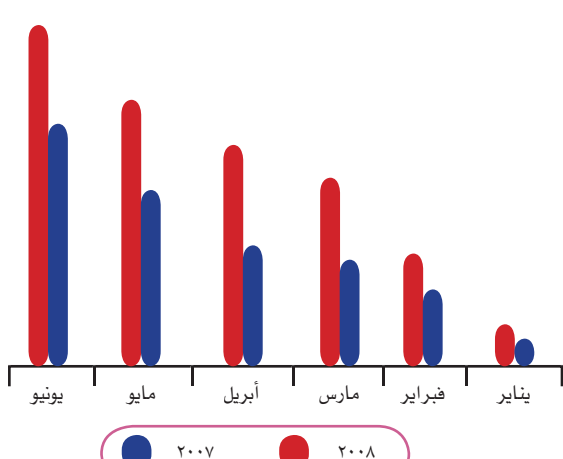
إجمالي الدخل



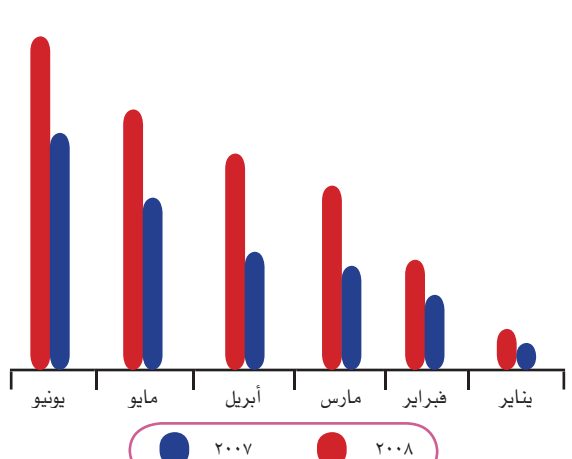
عائد الخدمات المصرفية



صافي الدخل



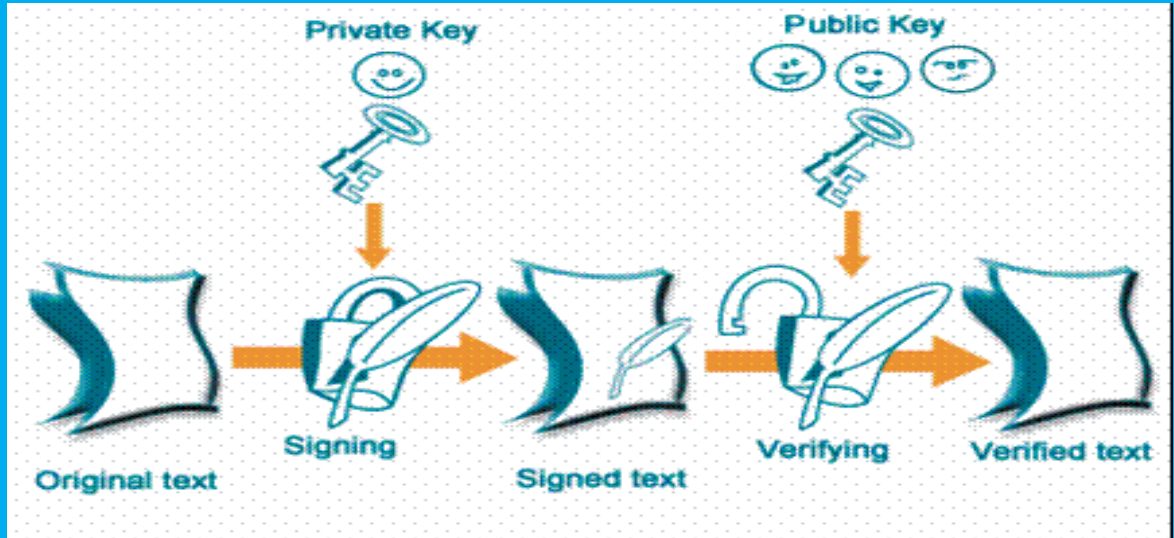
المصروفات





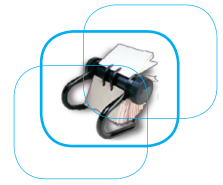
(١) البصمة الإلكترونية:

رغم أن التشفير يمنع المتلصّصين من الاطلاع على محتويات الرسالة، إلا إنه لا يمنع المخربّين من العبث بها: أي إن التشفير لا يضمن سلامة الرسالة (message digest)، وهي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقاً لخوارزميات معينة تدعى دوال أو اقترانات الترميز (hash functions)، إذ تطبق هذه الخوارزميات حسابات رياضية على الرسالة لتوليد بصمة (سلسلة صغيرة) تمثل ملفاً كاملاً أو رسالة (سلسلة كبير) وتدعى البيانات الناتجة البصمة الإلكترونية للرسالة. وتتكوّن البصمة الإلكترونية للرسالة من بيانات لها طول ثابت (يتراوح عادة بين ١٢٨ و ١٦٠ بت) تؤخذ من الرسالة المحوّلة ذات الطول المتغير.. وتستطيع هذه البصمة تمييز الرسالة الأصلية والتعرّف عليها بدقة، حتى إن أي تغيير في الرسالة - ولو كان في بت واحد - سيفضي إلى بصمة مختلفة تماماً.



شكل (١) البصمة الإلكترونية

ومن غير الممكن اشتقاق البصمة الإلكترونية ذاتها من رسالتين مختلفتين. وتتميز البصمات الإلكترونية عن بعضها بحسب المفاتيح الخاصة (private key) التي أنشأتها، ولا يمكن فك شيفرتها إلا باستخدام المفتاح العام (public key) العائد إليها. ولهذا يُطلق على اقتران الترميز المستخدم في إنشاء البصمة الإلكترونية اسم آخر هو اقتران الترميز الأحادي الاتجاه (one-way hash function). ومن الجدير بالذكر، أن استخدام خوارزمية البصمة الإلكترونية أسرع من القيام بعملية التشفير اللامتناهات (asymmetric encryption) تشفير نص باستخدام المفتاح العام)، ولهذا تُستخدم خوارزمية البصمة الإلكترونية كثيراً في إنشاء توقيعات رقمية (digital signatures).



(ب) التوقيع الرقمي (Digital Signature)

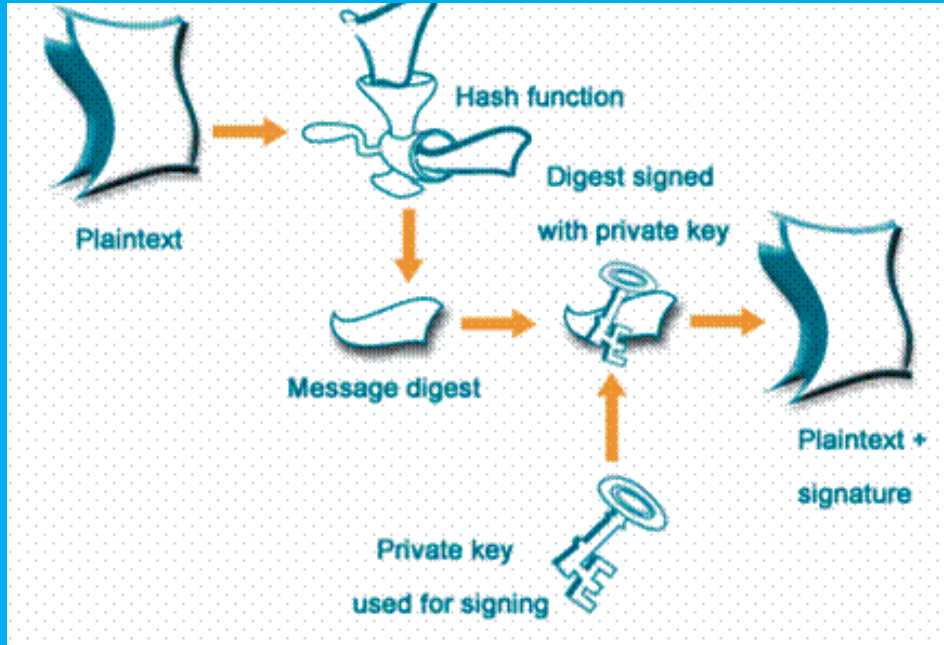
يُستخدَم التوقيع الرقمي للتأكد من أن الرسالة قد جاءت من مصدرها دون تعرضها لأي تغيير أثناء عملية النقل. ويمكن للمرسل استخدام المفتاح الخاص لتوقيع الوثيقة إلكترونياً. أما في طرف المستقبل، فيتم التحقق من صحة التوقيع عن طريق استخدام المفتاح العام المناسب لعملية توقيع رقمي تقليدية. وباستخدام التوقيع الرقمي، يتم تأمين سلامة الرسالة والتحقق من صحتها.

فوائد التوقيع الرقمي:

يمنع المرسل من التنكر للمعلومات التي أرسلها. ومن الممكن اعتماد طريقة أخرى تتلخص في الدمج بين مفهومي البصمة الإلكترونية للرسالة والمفتاح العام، وهذه الطريقة أكثر أماناً من العملية النموذجية التقليدية. ويتم أولاً تمويه الرسالة لإنشاء بصمة إلكترونية لها، ثم تُشفّر البصمة الإلكترونية باستخدام المفتاح الخاص للمالك، مما ينتج عنه توقيع رقمي يُلحق بالوثيقة المرسلّة.

التحقق من صحة التوقيع:

يستخدم المستقبل المفتاح العام المناسب لفك شيفرة التوقيع، فإن نجحت عملية فك شيفرة التوقيع (بإعادتها إلى ناتج اقتراح التمويه)، فهذا يعني أن المرسل قد وقّع الوثيقة بالفعل، إذ إن أي تغيير يحصل على هذه الوثيقة الموقّعة (مهما كان صغيراً)، يتسبب في فشل عملية التحقق. وتقوم برمجيات المستقبل بعد ذلك بتمويه محتوى الوثيقة لينتج عن ذلك بصمة إلكترونية للرسالة، فإن تطابقت القيمة المموّهة للتوقيع الذي فكّت شيفرته مع القيمة المموّهة للوثيقة، فهذا يعني أن الملف سليم ولم يتعرض لأي تغيير أثناء النقل.



شكل (٢) التوقيع الإلكتروني



قال تعالى

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١٨٣)
وقال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ (البقرة: ١٨٥)

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء، وغلقت أبواب جهنم، وسلسلت الشياطين»، وفي رواية: «إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة» البخاري
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من فطر صائماً فله مثل أجره من غير أن ينقص من أجر الصائم شيء» حسن صحيح رواه الترمذي وغيره.

من نهادر الفقهاء

كان محمد بن عبد الملك بن أيوب المتوفى سنة ٧٢٧ هـ ذكياً له نوادر ونكت ، قيل له : إن هلال رمضان ثبت ، قال : من رآه ؟ قالوا : الميت ، عنوا به شخصاً يلقب بذلك ، فقال : هذا ميت فضولي خلط شعبان برمضان .
سكن بعض الفقهاء بيتاً سقفه يقرقع في كل وقت ، فجاء صاحب البيت يطلب الأجرة ، فقال له الفقيه : أصلح السقف فإنه يقرقع . قال : لا تخف ، فإنه يسبح الله تعالى ! فقال الفقيه : أخشى أن تدركه رقة فيسجد .

الدعاء عند رؤية هلال شهر رمضان

يُستحب الابتهاال إلى الله عزَّ و جلَّ عند رؤية هلال شهر رمضان المبارك بهذا الدعاء :
" اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا الشَّهْرِ ، وَفَتْحَهُ ، وَنُورَهُ ، وَنَصْرَهُ ، وَبَرَكَتَهُ ، وَطُحُورَهُ ، وَرِزْقَهُ . وَأَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا فِيهِ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهُ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهُ .
اللَّهُمَّ ادْخُلْهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ ، وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ ، وَ الْبَرَكَةِ ، وَ التَّوْفِيقِ لِمَا نَحِبُّ وَتَرْضَى .

شعر

وَلَا تَرَجُ السَّمَاحَةَ مِنْ بَخِيلٍ
فَمَا فِي النَّارِ لِلظُّمَانِ مَاءٌ
وَرِزْقُكَ لَيْسَ يُنْقِصُهُ النَّانِي
وَلَيْسَ يَزِيدُ فِي الرِّزْقِ الْعَنَاءُ
وَلَا حُزْنٌ يَدُومُ وَلَا سُرُورٌ
وَلَا بُؤْسٌ عَلَيْكَ وَلَا رَخَاءُ
وَمَنْ نَزَلَتْ سَاحَتُهُ الْمَنَآيَا
فَلَا أَرْضٌ تَقِيهِ وَلَا سَمَاءُ

حكم

- إذا بلغت القمة فوجه نظرك إلى السفح لترى من عاونك في الصعود إليها وانظر إلى السماء ليثبت الله أقدامك عليها .
- من عاش بوجهين مات لا وجه له
- إذا استشارك عدوك فقدم له النصيحة ، لأنه بالاستشارة قد خرج من معاداتك إلى موالاتك .
- تكلم وأنت غاضب .. فستقول أعظم حديث تندم عليه طوال حياتك .
- لا تجادل بليغاً ولا سفيهياً .. فالبليلغ يغلبك والسفيه يؤذيك .
- حسن الخلق يستر كثيراً من السيئات كما أن سوء الخلق يغطي كثيراً من الحسنات .



مركز الفيحاء التجاري - شارع على عبد اللطيف

الخرطوم - السودان

ص ب : ١٠١٤٣ الخرطوم تليكس: ٢٢٥١٩ - ٢٢١٦٣

فاكس: ٧٧١٧١٤ - ٧٨٠١٩٣ ١٨٣ ٠٠٢٤٩

هاتف: ٧٧٩٧٣٦ - ٧٧٨٧٢٧ - ٧٧٣٧٣٦ - ٧٧٣٧١٧ ١٨٣ ٠٠٢٤٩

بريد إلكتروني: fibsudan@fibsudan.com

الموقع: www.fibsudan.com

إسوفت: FISBSDKH



بنك فيصل الإسلامي السوداني

Faisal Islamic Bank (SUDAN)

نحن الرواد



بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

نحن الرواد



نصلكم بالعالم

مركز الفحاء التجاري - شارع علي عبد اللطيف
الخرطوم - السودان

ص. ب: 10143_ الخرطوم

فاكس: 780193/771714 00249 183

هاتف: 779736 778727 773736 773717 00249_183

إسوفت: FISBSDKH

بريد إلكتروني: fibsudan@fibsudan.com

الموقع: www.fibsudan.com